بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية السودان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـــــامعة شنـــــدي

كلية الدراسات العليا والبحث العلمي

المعالجة المحاسبية للمطالبات المدفوعة وأثرها علي المخصصات الفنية لشركات التامين

دراسة حالة / شركة شيكان للتأمين ولاية الخرطوم – الرئاسة

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة

اعداد الطالب

نصر الدين علي محمد إبراهيم

اشراف الدكتور

صلاح الامين الخضر عطا المنان

1437هـ - 2016م

بسم الله الرحمن الرحيم

الأستهلال

قال الله تعالي :-

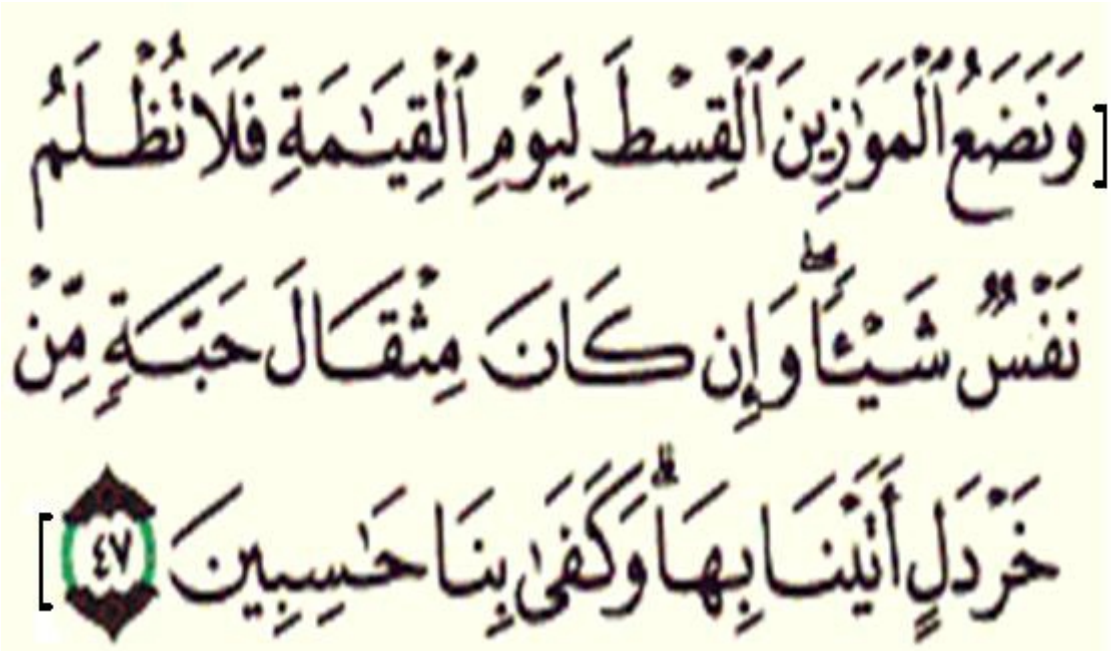

صدق الله العظيم

سورة الانبياء الاية 47

الاهداء

اهدي هذا الجهد المتواضع لكل من يمسك بالقلم

ويسير في طريق العلم سعيا في سبيل المعرفة

اهداء الي كل من علمنا حرفا (الي اساتذتنا)

الي اللذين تضيق لغة التعبير عن ذكر شأنهما ويقف

القلم عاجزا عن الكتابة في شأنهما (والدينا)

الوالدة الرحوم ..... شمعة حياتنا

الوالد العزيز..... نبراس طريقنا

والي كل من ساهم في اخراج هذا البحث في هذه الصورة المتواضعة

كما أخص بالاهداء الاساتذة الاجلاء بجامعة شندي قسم المحاسبة

مع عاطر التحايا وأطيب الأمنيات

الشكر والتقدير

اولا الحمد لله تعالي علي جزيل نعمائة وتوفيقة واتمني من الله سبحانة وتعالي ان يجعل هذا العمل خالصا لوجهة الكريم وفي ميزان حسانتي بمشيئة الله ، والصلاة والسلام علي الحبيب الامين (ص) كما اتقدم بوافر الشكر والتقدير لكل من ساعد في انجاز هذا البحث واخص بالشكر الاساتذة الاجلاء بجامعة شندي ومنهم الدكتور : صلاح الامين عطا المنان مشرف البحث كما اتقدم بخالص الشكر والتقدير للسادة المحاسبين والموظفين بشركة شيكان للتأمين واعادة التامين المحدودة لما قدموه لي من بيانات دقيقة وواضحة في الدراسة الميدانية .

ولله الحمد من قبل ومن بعد

المستخلص

تناول هذا البحث أثر المطالبات المدفوعة علي تقدير حجم المخصصات الفنية بالقوائم المالية لشركات التامين وتمثلت مشكله البحث في أن شركات التامين تقوم بتحميل كافة مبالغ المطالبات المدفوعة خلال فترة مالية واحدة ، مما يخالف المبداء المحاسبي (مبداء المقابلة) الذي يقضي بتحميل كل فترة مالية بما يخصها من مصروفات لبيان نتيجة اعمال المنشأة لكل سنة علي حدا من خلال مقابلة إيرادات الفترة بمصروفاتها وذلك بناءا علي فترة سريان شهادات التامين ، وتمثلت اهمية البحث في ايجاد مقترح محاسبي جديد من خلال جدولة المطالبات علي فترات مالية مختلفة بحسب فترة سريان وثائق التامين ، وقد افترض البحث عدت فرضيات منها وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المطالبات المدفوعة وحجم المخصصات الفنية وكذلك وجود علاقة احصائية ذات دلالة احصائية بين المطالبات المدفوعة وفترة سريان وثائق التامين وقد اعتمد الباحث علي مناهج متعددة الجوانب منها المنهج التاريخي لاستعراض الدراسات السابقة والمنهج الاستقرائي لصياغة مشكلة البحث والمنهج الاستنباطي لصياغة فروض البحث والمنهج الوصفي التحليلي وذلك لتحليل الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات ، وقد توصل البحث الي مجموعة من النتائج وفقا للفرضيات ونتائج الدراسة الميدانية من اهما : يؤثر حجم المطالبات المدفوعة في تقدير المخصصات الفنية بالزيادة او النقصان ، المطالبات المدفوعة لوثائق التامين الممتدة لفترات مالية اخري توثر في حجم الفائض التاميني، معالجة المطالبات المفوعة لوثائق التامين السارية خلال الفترة المالية الحالية تعتبر مقياسا غير دقيقا لحجم المطالبات المدفوعة خلال العام.

Abstract

This research deals with the impact of claims paid on estimating the size of technical Allowances in the financial statements of insurance companies and represented a problem in that insurance companies are Discount all amounts of claims paid during one fiscal period which violates principle accounting (Matching Principle) who spends loads of each fiscal period, including its own expenses statement as a result of the business each year through the end of the interview period revenues expense and that based on the period of validity of the insurance certificates , and represented the importance of research in Find a new accounting proposal by scheduling the claims on different financial periods, according to the period of validity of insurance policies, it has been assumed Find several hypotheses of which there is a statistically significant relationship between claims paid and the size of the technical Allowances , as well as the presence of a statistically significant relationship between claims paid and the period of validity of the insurance policies have been adopted researcher on multiple platforms aspects including historical approach to the review of previous studies and inductive approach to the formulation of the research problem and deductive approach to formulate hypotheses and descriptive analytical method to analyze the field study and test hypotheses, and research found a range of results in accordance with the assumptions and the results of the field study of the most important: affects the size of the claims paid in assessing the technical Allowances increase or decrease, as well as claims paid to insurance policies and other financial extended periods affect the size of the surplus and insurance claims processing payments for insurance policies in force during the current financial period is considered a barometer is accurate to the size of the claims paid during the year

فهرست الموضوعات

عنوان الموضوع	رقم الصفحة
الاستهلال	أ
الاهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المستخلص	د
Abstract	هـ
فهرست الموضوعات	و
فهرست الجداول	ز
فهرست الاشكال	ط
فهرست الملاحق	ي
الإطار المنهجي للبحث	2
الدراسات السابقة	5
الفصل الاول :المعالجة المحاسبية للمطالبات المدفوعة بشركات التأمين	
المبحث الاول : مفهوم واهمية واهداف المصروف	9
المبحث الثاني : انواع المصروفات وطرق معالجتها	14
الفصل الثاني : المخصصات الفنية بشركات التامين وطرق احتسابها	
المبحث الاول : العمليات المحاسبية في شركات التامين	23
المبحث الثاني : انواع المخصصات الفنية وطرق احتسابها	41
الفصل الثالث : الدراسة الميدانية	
المبحث الاول : نبذة تعريفية عن شركة شيكان	46
المبحث الثاني : معالجة وتحليل الاستبيان	51
الخاتمة	91
النتائج	92
التوصيات	93
المراجع والمصادر	95
الملاحق	103

فهرست الجداول

رقم الجدول	عنوان الجداول	رقم الصفحة
(1/2/1)	الميزانية العمومية	14
(1/1/2)	صورة الحقوق للمساهمين والمستأمنين	33
(1/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب متغير العمر	53
(2/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي	54
(3/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب متغير التخصص العلمي	55
(4/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب متغير المسمي الوظيفي	56
(5/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب متغير الخبرة العملية	57
(6/2/3)	نتائج الاجابة علي العبارة الاولي	58
(7/2/3)	نتائج الاجابة علي العبارة الثانية	59
(8/2/3)	نتائج الاجابة علي العبارة الثالثة	60
(9/2/3)	نتائج الاجابة علي العبارة الرابعة	61
(10/2/3)	نتائج الاجابة علي العبارة الخامسة	62
(11/2/3)	نتائج الاجابة علي العبارة الاولي	63
(12/2/3)	نتائج الاجابة علي العبارة الثانية	65
(13/2/3)	نتائج الاجابة علي العبارة الثالثة	66
(14/2/3)	نتائج الاجابة علي العبارة الرابعة	67
(15/2/3)	نتائج الاجابة علي العبارة الخامسة	68
(16/2/3)	نتائج الاجابة علي العبارة الاولي	69
(17/2/3)	نتائج الاجابة علي العبارة الثانية	70
(18/2/3)	نتائج الاجابة علي العبارة الثالثة	71
(19/2/3)	نتائج الاجابة علي العبارة الرابعة	72
(20/2/3)	نتائج الاجابة علي العبارة الخامسة	73
(21/2/3)	المنوال لإجابات افراد عينة الدراسة عن اسئلة الفرضية الاولي	74
(22/2/3)	نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات عن عبارات الفرضية الأولي :-	76

(23/2/3)	نتائج جميع عبارات الفرضية الأولي	77
(24/2/3)	اختبارمربع كاي لدلاة الفروق للإجابات عن جميع عبارات الفرضية الاولي:-	79
(25/2/3)	المنوال لإجابات افراد عينة الدراسة عن اسئلة الفرضية الثانية :-	80
(26/2/3)	نتائج اختبار كاي لدلاة الفروق للإجابات عن عبارات الفرضية الثانية :-	81
(27/2/3)	نتائج جميع عبارات الفرضية الثانية	82
(28/2/3)	نتائج اختبارمربع كاي لدلاة الفروق للإجابات عن جميع عبارات الفرضية الثانية :-	84
(29/2/3)	المنوال لإجابات افراد عينة الدراسة عن اسئلة الفرضية الثالثة :-	85
(30/2/3)	نتائج اختبار كاي لدلاة الفروق للإجابات عن عبارات الفرضية الثالثة :-	86
(31/2/3)	يوضح نتائج جميع عبارات الفرضية الثالثة :-	87
(32/2/3)	نتائج اختبارمربع كاي لدلاة الفروق للإجابات عن جميع عبارات الفرضية الثالثة :-	88

فهرست الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(2/1/2)	الشكل العام لمعيار توزيع الفائض	40
(1/2/3)	رسم بياني يبين التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب متغير العمر	53
(2/2/3)	رسم بياني يبين التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي	54
(3/2/3)	رسم بياني يبين التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب متغير التخصص	55
(4/2/3)	رسم بياني يبين التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب متغير الوظيفة	56
(5/2/3)	رسم بياني التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب متغير بحسب الخبرة	57
(6/2/3)	رسم بياني يبين نتائج الاجابة علي العبارة الاولي	58
(7/2/3)	رسم بياني يبين نتائج الاجابة علي العبارة الثانية	59
(8/2/3)	رسم بياني يبين نتائج الاجابة علي العبارة الثالثة	60
(9/2/3)	رسم بياني يبين نتائج الاجابة علي العبارة الرابعة	61
(10/2/3)	رسم بياني يبين نتائج الاجابة علي العبارة الخامسة	62
(11/2/3)	رسم بياني يبين نتائج الاجابة علي العبارة الاولي	64
(12/2/3)	رسم بياني يبين نتائج الاجابة علي العبارة الثانية	65
(13/2/3)	رسم بياني يبين نتائج الاجابة علي العبارة الثالثة	66
(14/2/3)	رسم بياني يبين نتائج الاجابة علي العبارة الرابعة	67
(15/2/3)	رسم بياني يبين نتائج الاجابة علي العبارة الخامسة	68
(16/2/3)	رسم بياني يبين نتائج الاجابة علي العبارة الاولي	69
(17/2/3)	رسم بياني يبين نتائج الاجابة علي العبارة الثانية	70
(18/2/3)	رسم بياني يبين نتائج الاجابة علي العبارة الثالثة	71
(19/2/3)	رسم بياني يبين نتائج الاجابة علي العبارة الرابعة	72
(20/2/3)	رسم بياني يبين نتائج الاجابة علي العبارة الخامسة	73
(21/2/3)	رسم بياني يبين نتائج الاجابة علي جميع عبارات الفرضية الأولي	78
(22/2/3)	رسم بياني يبين نتائج الاجابة علي جميع عبارات الفرضية الثانية	83
(23/2/3)	رسم بياني يبين نتائج الاجابة علي جميع عبارات الفرضية الثالثة	88

فهرست الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
1	إستمارة الاستبانة	99
2	محكمو الاستبانة	103

المقدمة

وتشتمل علي

أولا : الإطار المنهجي للبحث

ثانيا : الدراسات السابقة

الإطار المنهجي للبحث

أولا الاطار المنهجي للبحث :-

يتناول هذا البحث المعالجة المحاسبية للمطالبات المدفوعة بشركات التأمين علي أساس مبداء المقابلة (المحاسبي) والذي يقضي بتحميل كل فترة مالية ما يخصها من مصروفات لبيان نتيجة اعمال المنشأة لكل سنة علي حدا من خلال مقابلة ايرادات الفترة بمصروفاتها ، فالمطالبات المدفوعة عبارة عن مصروفات خاصة بتعويضات التامين من جراء الاخطار التي تتعرض لها ممتلكات المؤمن له بموجب عقد موقع بين الشركة والمؤمن لهم خلال فترة معينة قد تمتد لاكثر من فترة مالية واحدة لذلك وتحقيقا لمبداء المقابلة يجب أن تتحمل كل فترة مالية مايخصها فقط من هذة المصروفات بحيث تتم جدولة هذة المبالغ وتحميلها لكل فترة مالية بحسب فترة سريان وثائق التامين وذلك طبقا للمعالجات المحاسبية التي تتم علي المبالغ المدفوعة والتي لا تخص الفترة المالية كالايجارات المدفوعة مقدما والاجور المدفوعة مقدما . لذلك سوف يتم دراسة المطالبات المدفوعة بشركات التأمين وبيان المعالجات المحاسبية الخاصة بها ومعرفة أثرها علي المخصصات الفنية والتي تحتجز بنسب من الإيرادات المحققة بشركات التامين (اقساط التامين المكتتبة) لمجابهة مبالغ المطالبات المتوقعة خلال الفترة المالية القادمة والتي تظهر ضمن القوائم المالية بشركات التامين مثل مخصص الاخطار السارية ومخصص تعويضات تحت التسوية ومخصص معدل تقلبات الخسائر .

مشكلة البحث :-

تنبع مشكله البحث في أن شركات التامين تقوم بتحميل كافة مبالغ المطالبات المدفوعة خلال فترة مالية واحدة ، مما يخالف المبداء المحاسبي (مبداء المقابلة) الذي يقضي بتحميل كل فترة مالية بما يخصها من مصروفات لبيان نتيجة اعمل المشأة لكل سنة علي حدا من خلال مقابلة إيرادات الفترة بمصروفاتها وذلك بناءا علي فترة سريان شهادات التامين .

وتتمثل مشكلة البحث في التساؤلات الاتية :-

1/ هل للمطالبات المدفوعة اثر في تحديد قيمة المخصصات الفنية بشركات التامين؟

2/ ما هي امكانية جدولة مبالغ المطالبات المدفوعة علي فترات مالية مختلفة ؟

3/ هل هنالك إمكانية مقارنة المبالغ المدفوعة بين كل عام وآخر علي اساس دقيق ؟

أهمية البحث :-

تتمثل أهمية البحث في الاتي :-

أولا الأهمية العلمية :-

1/ ايجاد نظام علمي ومحاسبي حديث لمعالجة المطالبات المدفوعة علي اساس دقيق

ثانيا الأهمية العملية :-

2/ مساعدة الادارة علي كافة مستوياتها من تقويم حجم المطالبات المدفوعة لكل عام علي حده

3/ المساعدة في مجالات الرقابة والتخطيط السليم .

4/ الوصول الي حجم الفائض التأميني المحقق بالقوائم المالية بصورة دقيقة .

اهداف البحث :-

يرمي البحث الي تحقيق الاهداف التالية :-

1/ تقديم مقترح جديد لمعالجة المطالبات المدفوعة بشركات التامين وجدولتها علي فترات مختلفة

2/ إدراج أصل جديد في الميزانية العمومية لشركات التامين يضم مبالغ المطالبات المجدولة .

3/ ضرورة جدولة المطالبات المسددة بشركات التأمين حسب فترة سريان وثائق التأمين

4/ معرفة أثر المطالبات المدفوعة علي تقدير المخصصات الفنية اخر العام .

5/ الوصول الي نتائج مرضية للادارات بكافة مستوياتها عن حجم المطالبات المدفوعة خلال كل فترة علي حدة .

فرضيات البحث :-

يقوم البحث علي اختبار مدي صحة الفرضيات التالية :-

1/ توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المطالبات المدفوعة والفائض المحقق بالقوائم المالية

2/ توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المطالبات المدفوعة وحجم المخصصات الفنية بالقوائم المالية

3/ توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين فترة سريان وثائق التامين و المطالبات الدفوعة .

منهجية البحث

إعتمد البحث علي مناهج متعددة الجوانب منها :-

1/ المنهج التاريخي وذلك لاستعراض الدراسات السابقة وسرد الاحداث التاريخية

2/ المنهج الوصفي التحليلي وذلك لوصف وتحليل البيانات المالية لدراسة الميدانية

3/ المنهج الاستنباطي وذلك لصياغة مشكلة وفروض البحث

4/ المنهج الاستقرائي لإختبار فروض البحث

حدود البحث

1/ الحدود المكانية : ولاية الخرطوم – شركة شيكان للتأمين

2/ الحدود الزمانية – 2016م

ادوات البحث :-

اعتمد البحث علي مجموعتين من المصادر :-

1/ المصادر الاولية وتتمثل في المقابلة والاستبيان

2/ المصادر الثانوية تتمثل في الكتب والرسائل الجامعية والتقارير المالية والقوانين واللوائح والبحث في شبكة الانترنت

هيكل البحث

يتكون من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة وتشتمل المقدمة علي : اولا الاطار المنهجي للبحث والدراسات السابقة واما الفصول فتشمل علي الفصل الاول بعنوان : المعالجة المحاسبية للمطالبات المدفوعة بشركات التأمين ويقسم الي المبحث الاول : مفهوم واهمية واهداف المصروف ، والمبحث الثاني : انواع المصروفات وطرق معالجتها أما الفصل الثاني بعنوان : المخصصات الفنية بشركات التامين وطرق احتسابها ويقسم الي المبحث الاول : العمليات المحاسبية في شركات التامين والمبحث الثاني : انواع المخصصات الفنية وطرق احتسابها اما الفصل الثالث الدراسة الميدانية ويشتمل علي المبحث الاول : نبذة تعريفية عن شركة شيكان والمبحث الثاني : معالجة وتحليل الاستبيان و الخاتمة وتشتمل علي النتائج والتوصيات .

الدراسات السابقة

يستعرض الباحث مجموعة من الدراسات السابقة والتي لها صلة بموضوع البحث وقد ركزت علي التنظيم المحاسبي لشركات التامين في بعض البلدان بينما تناول هذا البحث معرفة اثر المطالبات المدفوعة بشركات التامين علي المخصصات الفنية بالقوائم المالية في السودان بإعتبارها جزء من التنظيم المحاسبي ، وذلك بالتطبيق علي شركة شيكان للتأمين وإعادة التامين

وفيما يلي اهم الدراسات السابقة التي تم الوقوف عليها كما يلي : -

1 / دراسة عبد الله (2007)[1]

*- هدفت هذة الدراسة التعرف علي نظم المعلومات المحاسبية وفوائدها ومراحل تطويرها وكذلك الغاء الضوء علي مدي تأثير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة علي النظام المالي لشركات التامين

*- اهم النتائج التي توصلت إليها هذة الدراسة هي ان النظام المحاسبي في شركات التامين مناسب بنسبة 56.6 % وغير مناسب بنسبة 36.6 % كذلك الي انه هنالك ضياع للوقت والجهد في شركات التامين التعاوني بالاضافة الي ملائمة نظم المعلومات المحاسبية الالية المستخدمة في شركات التامين.

وقد تناولت الدراسة الحالية الي معرفة مدي ملائمة النظام المحاسبي في تقويم الاداء المالي بشركات التامين بالتطبيق علي شركة شيكان للتأمين واعادة التامين المحدودة .

2/ دراسة حنان (2008)[2]

*- تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة اثر توزيع الفائض التاميني علي توسيع الخدمات التأمينية

*- هدفت هذة الدراسة الي وصف وتقويم تجربة تحويل قطاع التامين بالسودان من النظام التقليدي الي نظام التامين التبادلي التعاوني (الاسلامي).

*- اهم النتائج التي توصلت اليها هذة الدراسة هي أن الفائض التاميني يتاثر بعدة عوامل وهي 1/ اقساط التامين 2/ عدد الوثائق 3/ مقدار التعويضات المدفوعة للمتضررين من حملة الوثائق 4/ تكوين الاحتياطيات والمخصصات الفنية .

---

[1] عبد الله معتصم عبد الوهاب ، اثر نظم المعلومات المحاسبي في شركات التامين (الخرطوم : رسالة ماجستر ، منشورة ، جامعة ام درمان الاسلامية 2007).

[2] حنان البرجاوي الحمصي،توزيع الفائض التأميني وأثرة علي التوسع في الخدمات التأمينية،(دمشق : الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، 2008م

بينما تناول هذا البحث امكانية زيادة الفائض التاميني من خلال المعالجة المحاسبية المقترحة للمطالبات المدفوعة وذلك لتأثره بمقدار التعويضات المدفوعة للمتضريين من حملة الوثائق .

3/ دراسة عيساوي (2012)[3]

*- وقد تمثلت مشكلة البحث في مدي تبني النظام المحاسبي المالي المعايير المحاسبية الدولية والي اي مدي طبق في قطاع التامين .

*- هدفت هذة الدراسة الي التعرف علي الحسابات الخاصة بنشاط التامين

*-واهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان النظام المالي تم تكيفية تبعا لاسس وقواعد معايير المحاسبة الدولية وان الهدف لم يكن الاصل بل التغيير وتميذ قطاع التامين عن باقي القطاعات الاخري.

بينما تناول هذا البحث موضوع تقديم مقترح لمعالجة المطالبات المدفوع بشركات التامين وجدولتها علي فترات مالية مختلفة بحسب فترة سريان وثائق التامين المصدره .

4/ دراسة سحنون (2012م)[1]

*-هدفت هذة الدراسة الي التعرف علي جهود مجلس معايير المحاسبة الدولية في ايجاد معيار خاص بعقود التامين ولقد تكللت هذة الجهود في العام 2005م بإصدار المرحلة الاولي من المعيار الدولي للإبلاغ المالي (عقود التامين).

*- واهم النتائج التي توصلت اليها هذة الدراسة هي وجود قصور علي مستوي هذة المرحلة الاولي من تطبيق المعيار مما دفع المجلس الي اعداد مشروع معيار جديد تمثل في المرحلة الثانية من المعيار الدولي للابلاغ المالي (عقود التامين IFRS 4)

بينما تطرق هذا البحث الي معرفة مدي تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لعقود التامين علي شركات التامين واعادة التامين بالسودان .

5/ دراسة عبد الغني (2013م)[2]

*-تمثلث مشكلة البحث في كيفية معالجة الايرادات والنفقات وفق النظام المحاسبي

*-هدفت هذة الدراسة الي محاولة ابراز مدي تاثير الايرادات والنفقات في نشاط المؤسسة وكذلك دراسة الايرادات والنفقات وفق النظام المحاسبي المالي

---

[3] عيساوي سعيدة ، اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي علي شركات التامين، (ورقلة : رسالة ماستر منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2012م).

[1] سحنون بونعجة ونبيل بوفليح، محاسبة شركات التامين من منظور معايير المحاسبة الدولية،(الجزائر : جامعة حسيبة بن بوعلي 2012م).

[2] عبد الغني شواد،يوسف رمضان، المعالجة المحاسبية للايرادات والنفقات وفقا للنظام المالي المحاسبي(الجائر : جامعة قاصدي مرباح 2013م).

*–واهم النتائج التي توصلت اليها هذة الدراسة الي صياغة المخطط المحاسبي المالي ليكون اكثر مصداقية وكذلك معالجة الايرادات والنفقات بطريقة معمقة ودراسة كل حساب علي حدة

بينما تناول هذا البحث دراسة المطالبات المدفوعة بشركات التامين بصورة معمقة ومعرفة المعالجات المحاسبية الخاصة بها .

6/ دراسة مسعود (2013م)[3]

*– تمثلت مشكلة الدراسة في مدى ملائمة التنظيم المحاسبي وفق النظام المالي لشركات التامين ومدى معرفة المحاسبين للمعايير المحاسبية الدولية .

*– هدفت هذة الدراسة الي فهم طبيعة النظام المحاسبي لشركات التامين والتعرف علي الحسابات الخاصة بشركات التامين

* – اهم النتائج التي توصلت اليها هذة الدراسة الي تميذ قطاع التامين بعدة خصائص عن باقي الانشطة او القطاعات الاخري وذلك لخصوصية الحسابات .وكذلك مستوي فهم النظام المحاسبي المالي في قطاع التامين مستوي (مقبول) وكذلك تكثيف المؤتمرات والندوات والملتقيات خاصة الدولية لتبادل وجهات النظر والاستفادة من خبرات بعض الدول العربية والاجنبية التي كانت سباقة في انتهاج معايير المحاسبة الدولية.

بينما تناول هذا البحث دراسة المخصصات الفنية بشركات التأمين ومعرفة الحسابات التي تتأثر بها في القوائم المالية .

[3] مسعود شطيبة، التنظيم المحاسبي في شركات التامين وفق النظام المحاسبي المالي،(الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2013م).

الفصل الاول

المعالجة المحاسبية للمطالبات المدفوعة

ويشتمل علي المباحث التالية :-

المبحث الاول : مفهوم وأهمية وأهداف المصروفات

المبحث الثاني : انواع المصروفات وطرق معالجتها

المبحث الاول

مفهوم وأهمية وأهداف المصروفات

أولا مفهوم المصروفات

قدمت لجنة المصطلحات التابعة لمجموعة المحاسبين القانونين الامريكين AICPA عام 1957م تعريفا للمصروفات مفادة (انها جميع التكالف المستنفدة والتي تم خصمها من ايراد الفترة).

وفي عام 1970 قدم مجلس مبادي المحاسبة الامريكي (FASB) تعريفا للمصروفات جاء فية هي (عبارة عن اجمالي النقص في الموجودات او اجمالي الزيادة في المطلوبات الناتجة عن القيام بنشاط موجة لتحقيق الارباح ، ويتم قياس هذا النقص او هذة الزيادة طبقا لمبادي المحاسبة المتعارف عليها).

ومن خلال التعريفات السابقة يفهم بان المصروف هو كل نقص في اصول الوحدة المحاسبية او الزيادة في التزاماتها او كليهما معا جراء انتاج سلعة او تأدية خدمات للغير .

اما الخسائر فهي النقص الحاصل لحقوق الملكية جراء العمليات العرضية او الفرعية او نتيجة اي احداث او ظروف اخري تؤثر في الوحدة المحاسبية ويستثني منها المصروفات او توزريعات الارباح[1]

ثانيا عناصر المصروفات :-

تتمثل في المشروعات التي تمارس الاعمال التجارية بمجموعة من العناصر تكون اغلبها ممثلة بالاتي :-

1- تكلفة البضاعة المباعة

2- الاجور

3- الاهلاكات

4- الايجارات ومصروفات اخري

كما ان هنالك العديد من العناصر التي يجري تبويبها حسب اهميتها ووزنها النسبي بالقياس لعناصر المصروفات الاخري وبشكل عام يمكن القول بان المصروف هو عبارة (عن اي تدفق نقدي خارجي في النشاط الجاري والمستمر والذي ينتظر تكرارة في فترة الي اخري) وتعريف

[1] وليد ناجي الحيالي ، نظرية المحاسبة ،(كوبنهاغن : 2007،) ، ص197 ص-198

المصروف بهذة الصيغة الهدف منه اعطاءه اهمية اكبر لبيان اثرة في تحقيق فائدة ذات قيمة للمعلومات المحاسبية مما ينعكس اثرها بالتالي علي مستخدمي القوائم المالية

ثالثا عناصر التكلفة :-[1]

1- لمواد الخام المباشرة : وهي مجموعة المواد الخام الاولية التي يمكن تحديدها وتحميلها مباشرة لمنتج معين بذاتها وتكون غالبا اجزاء رئيسية في المنتج وقد تكون عناصر هامة وضخمة كالخشب وقد تكون ذات اهمية الا انها ضئيلة القيمة كامسامير والغراء في الانتاج.

2- العمالة : يقصد بها مايدفع للعمال من اجور مقابل عملهم وتعتبر الاجور من النفقات التي يمكن تحميلها علي تكاليف صنف معين من المنتجات او علي تكاليف عملية تكنلوجية او مرحلة انتاجية محددة بشكل مباشر

3- التكلفة الصناعية الاضافية (النفقات غير المباشرة) : هي النفقات التي يصعب تحميلها علي تكاليف منتج محدد او مرحلة معينة ، ان هذة النفقات تصرف علي الانتاج بشكل عام وتخص الانتاج باجمعة ، لذلك فإن مسألة توزيع او تحميل هذة النفقات من اعقد الموضوعات في محاسبة التكاليف وخاصة اذا كان المشروع ينتج عدة سلع ويمر كل منها بعدة مراحل صناعية متتالية وتختلف بمواصفاتها عن الاخري

رابعا قياس عناصر المصروف :- [1]

1- الطريقة المباشرة

تقوم علي اساس افتراض وجود علاقة بين المصروفات وبين الفترة او بين المصروفات وبين الانشطة المعينة وايرادات معينة ، وعلي الاساس يتم التحديد المباشر لنصيب كل فترة او كل نشاط في المصروفات اي التحديد المباشر لذلك الجزء المستنفذ في موراد المنشأة في سبيل تحقيق نشاط معين.

2- الطريقة غير المباشرة

تعتمد علي تحديد قيمة الموجودات في نهاية الفترة علي اساس ذلك القدر من الموارد الذي يمكن تحميلة لايرادات وانشطة الفترات المقبلة ويعتبر الرصيد المتبقي مصروفات الفترة الحالية وبناءا علي هذة الطريقة تحدد المصروفات علي اساس المعادلة التالية

---

[1] المرجع السابق ، ،ص ص 198-199

[1] المرجع السابق ، ص ص 199-201

ارصدة الموجودات (المخزون) اول الفترة + الانفاق خلال الفترة/المجموع- ارصدة الموجودات (المخزون) اخر الفترة = مصروفات الفترة

وفي الواقع العملي فهنالك كثير من الطرق المتبعة من قبل المحاسبين وبصرف النظر عن اي طريقة تتبع فهناك اعتراف عام فصل عناصر المصروفات عن عناصر الخسائر فبعد التطرق لطريقة القياس يمكن القول بان اساس القياس يعتمد علي ثلاثة اسس حسب راي (هندركسن)[2]

أ- اساس القيم التاريخية [1]

يتم قياس المصروفات علي اساس التكلفة التاريخية او تكلفة اقتناء الموجودات التي استنفذت او مقدار الالتزام الذي نشا خلال الفترة المحاسبية وسبب استخدام هذا الاساس يعتمد علي

1/ يمكن ان يكون القياس اساس للقيمة التبادلية لتلك السلعة او الخدمة عند وقت التحقق

2/ تمثل مقياسا مناسبا للقيم الحقيقية للسلع والخدمات.

3/ يمكن ان يكون للمنشأة دليل اكتساب البضاعة او الخدمة اذا توفر لديها قياس مسجل في الوحدة المحاسبية

ب- اساس القيم الجارية للمصروفات

وقد قدم (هورنجون) نظريتين بخصوص اساس القيم الجارية وهما

1- نظرية التكاليف المباشرة :- ومن الملاحظ ان هذة النظرية تقدم ارباحا تتفق مع مبدأ التحقق بالبيع اذ أن التغيرات الحاصلة في المخزون للمخزون السلعي (كمصاريف) طبقا لهذة الطريقة لا تؤثر علي الارباح الدورية الا انه في المقابل تقدم لنا هذة النظرية تقويما للمخزون غير المكتمل (نصف مصنعة) حيث تعالج التكاليف الثابتة علي انها تكاليف خاصة بالفترة المحاسبية

ج- نظرية التكاليف المستغلة

ان هذة النظرية تقدم تقويما افضل للمخزون السلعي ولكن ليس علي حساب قياس الربحية بتغرات مستوي الانتاج الا ان قياس المصروفات علي اساس القيم الجارية يجنب المنشاة الكثير من

---

[2] المرجع السابق ، ص 202

[1] المرجع السابق ، ص 203

انتقادات الموجهة علي اساس التكلفة التاريخية ، والقيمة الجارية تمثل قيمة البيعة لعوامل الانتاج المستنفدة خلال الفترة المالية .

د- اساس المصاريف الوقتية والمحددة

فبموجب هذا الاساس يتحدد المصروف عند استهلاك البضاعة او الخدمة او الاستخدام لتلك البضاعة او الخدمة للحصول علي ايرادات وقت تقديم تقارير المصروفات للتسجيل في السجلات المحاسبية

خامسا توقيت الإعتراف بالمصروفات:-

تعني بتوقيت الاعتراف بالمصروفات تحديد اللحظة الزمنية التي يتحقق فيها المصروف واثباته محاسبيا فتحقق المصروفات بشكل عام ويتم الاعتراف بمجرد ان يتضح للمحاسب ان هناك منافع اقتصادية قد تم استنفادها في اداء النشاط خلال الفترة .

وقد اوضح مجلس معايير المحاسبة الدولية والمالية (FASB) وجود نوعين من المصاريف التي ترتبط بمبدا مقالبة الايرادات بالمصروفات :[1]

1- مصروفات ترتبط بشكل مباشر بالايرادات التي تم تحقيقها وجري اثباتها محاسبيا خلال فترة محاسبية معينة علي ان تجري مقابلة الايرادات بالمصروفات هنا علي اساس وجود علاقةى نسبية بين الايرادات والمصروفات

2- مصروفات لا ترتربط بصورة مباشرة بالايرادات ولكن يمكن ربطها بطريقة او باخري بالفترات المحاسبية اي ان المقابلة هنا تكون علي اساس افتراض علاقة بين المصروف وبين نشاط فترة او فترات معينة وبهذا فقد وجد نوعان من المصروفات :

3- مصروفات يمتد أثرها لاكثر من فترة محاسبية واحدة وهنا يتم الاعتراف بالمصروف علي اساس توزيع (تخصيص) التكلفة علي الفترات المختلفة

4- مصروفات يقتصر اثرها علي الفترة المحاسبية والتي يتم فيها الانفاق وبالتالي يتم الاعتراف بها علي اساس التحصيل الفوري

[1] المرجع السابق ، ص 204

من خلال ما تطرقنا الية في هذا المبحث نجد ان المصاريف تنتج عن عمليات التداول المادي للبضائع والمنتجات التي تقوم بها المؤسسة كما انها عبارة عن النقص في صافي حقوق الملكية او صافي اصول الوحدة المحاسبية [1]

[1] المرجع السابق ، ،ص 204

المبحث الثاني

أنواع المصروفات وطرق معالجتها

تظهر احينا حسابات لا تخص السنة المالية ولكنها تمت خلال السنة المالية الحالية وهي مايطلق عليها المصروفات المقدمة والمستحقة وكذلك الايرادات المقدمة والمستحقة وفي هذا المبحث سيتم تناولها كما يلي:

أولا : التسويات الجردية الخاصة بالمصروفات

ان الرصيد الظاهر للمصروفات بميزان المراجعة يمثل المصروفات التي دفعت فعلا خلال الفترة المالية ، ولكن تطبيقا لمبدأ الاستحقاق فهناك فارق كبير بين المصروفات التي كان يجب ان تدفع خلال هذة الفترة المالية وتتمثل اجراء التسويات الجردية للمصروفات في[1] :

1- تحديد المصروفات المدفوعة من خلال الرصيد بميزان المراجعة

2- تحديد المصروفات التي تخص الفترة المالية من خلال المعلومات الجردية

3- استخراج المقدم او المستحق بعد مقارنة المدفوع فعلا مع ما كان يجب دفعة

4- اجراء القيود المحاسبية الازمة للتسويات مع ترحيل ما يلزم الي الحسابات المختصة والميزانية العمومية.

وبهذا فان الحسابات الختامية تحمل بما يخص الفترة المالية بالكامل وما زاد يعتبر مصروفا مقدما يوضع تحت ارصدة مدينة اخري بالميزانية وما نقص يعتبر مصروفا مستحقا يوضع تحت ارصدة دائنة اخري بالميزانية [2]

جدول رقم (1/2/1) الميزانية العمومية في 12/31

	ارصدة مدينة اخري		ارصدة دائنة اخري
***	المصروفات المقدمة	***	المصروفات المستحقة

المصدر : عبد العزيز علوان العزيزي، دراسات في المحاسبة المالية، التسويات الجردية(تعز: 2006) ص 106

[1] عبد العزيز علوان العزيزي، دراسات في المحاسبة المالية، التسويات الجردية (تعز : 2006) ص 105

[2] المرجع السابق ، ص 106

ويمكن تفسير الجدول رقم (1/2/1) بأن المصروفات المقدمة تعتبر من الاصول تطاف الي الميزانية العمومية في جانب الاصول تحت بند ارصدة مدينة اخري وان المصروفات المستحقة تعتبر التزامات تضاف الي الميزانية العمومية تحت بند ارصدة دائنة اخري .

اذا كان هنالك مصروفا مقدما يكون القيد

*** من ح/ المصروف المقدم

**** الي ح/ المصروفات

واذا كان المصروف مستحقا يكون القيد

**** من ح/ الارباح والخسائر

*** الي ح/ المصروف المستحق

عند تحميل ح أ خ بالمصروفات التي تخص السنة يكون القيد

*** من ح/ الارباخ والخسائر

*** الي ح/ المصروفات

ثانيا المصروفات المقدمة والمستحقة

عند جرد حسابات المصروفات الظاهرة في ميزان المراجعة وبدفتر الأستاذ مع المستندات المؤيدة لها ، يتضح وجود مصروفات مقدمة أو مصروفات مستحقة وذلك على النحو التالي :

(أ) المصروفات المدفوعة مقدماً

تمثل المصروفات المدفوعة مقدماً تلك المصروفات المدفوعة خلال الفترة الحالية ولكنها تخص فترة زمنية مستقبلية ولما كانت عملية المقابلة تتطلب تحمل الفترة الجارية فقط بالمصروفات التي تخصها ، أما المصروفات التي تخص فترات أخرى لاحقة فيجب استنزالها من مصروفات الفترة وترحيلها للفترة المتعلقة بها وعلى هذا الأساس فإن الفترة تحمل فقط بقيمة ما يخص الفترة من المصروف بينما الجزء المقدم من المصروف يظهر في الميزانية في جانب الأصول كحق من حقوق المنشأة [1]

[1] محمد عبد الحليم عمر ، المحاسبة الحكومية (د.ب ، د.ن ، د.ت) ص 28

ومن أمثلة المصروفات التي تدفع مقدماً الإيجارات وأقساط التأمين ومصروفات الإعلان ، فالإيجار مثلاً قد يسدد في منتصف السنة أو الفترة المحاسبية الحالية ولمدة عام كامل وهنا يتضح أن الإيجار المدفوع ينقسم إلى جزئين جزء يخص الفترة الجارية والجزء الأخر يخص الفترة القادمة وبالتالي تحمل حسابات الأرباح والخسائر للفترة الجارية بذلك الجزء من الإيجار الذي يخصها بينما يرحل الجزء المقدم إلى الفترة القادمة .

ولمعالجة المصروفات المقدمة في الدفاتر المحاسبية فإن العرف المحاسبي قد جرى على معالجتها بإحدى الطريقتين التاليتين :

1- الطريقة الأولى :

تعتمد هذه الطريقة على فتح حساب مستقل للمصروف المقدم ويظهر رصيده في الميزانية في جانب الأصول وعلى سبيل المثال اذا فرض أن مجموع الأجور المدفوعة في منشأة ما خلال الفترة الجارية هو 30000 وفي نهاية الفترة الجارية فإن رصيد حساب الأجور الظاهر بدفتر الأستاذ وفي ميزان المراجعة هو رصيد مدين قدره 30000 ويدل ذلك على مبلغ الأجور الذي دفعته المنشأة خلال الفترة الجارية وفي نهاية الفترة ومن أجل إعداد حساب الأرباح والخسائر يقوم المحاسب بجرد حساب الأجور مع المستندات المؤيدة له ، وذلك بهدف تحديد الأجور التي تخص الفترة الجارية والذي يحمل لحساب الأرباح والخسائر ، فإذا فرض واتضح من عملية جرد الأجور أن الأجور الشهرية تساوي 2000 فمعنى ذلك أن المبلغ الذي يخص الفترة ويحمل لحساب الأرباح الخسائر فقط 24000 وفي هذه الحالة يجري المحاسب قيداً محاسبياً يتحميل حساب الأرباح والخسائر بمبلغ 24000 وتحميل حساب الأجور المدفوعة مقدما بمبلغ 6000 بقيد محاسبي أخر ويظهر رصيد حساب الأجور المدفوعة مقدماَ في جانب الأصول بالميزانية [1]

وتتلخص المعالجة المحاسبية طبقاَ لهذه الطريقة في الأتي :
1/ ترحيل قيمة الأجور التي تخص الفترة الجارية إلى حساب الأرباح والخسائر
2/ ترحيل الجزء الباقي من المصروف والذي يمثل الأجور المقدمة إلى حساب مستقبل

[1] احمد العباد ، نظرية المحاسبة ، (د.ب ، د.ن ، د.ت) ص 12

هو حساب الأجور المدفوعة مقدماَ .

3/ في بداية الفترة القادمة يرحل رصيد حساب الأجور المقدمة إلى حساب الأجور الأصلي .

مثال : تقوم منشأة الحبابي بإعداد حساباتها الختامية في 31 /12 من كل عام وفي 30 /6/ 2008 قامت باستئجار مخازن لبضائعها وبإيجار شهري 100 جنية وتنص شروط عقد الايجار أن يدفع الإيجار سنوياً ومقدماَ وقامت المنشأة بسداد الإيجار عن سنة 2009/7/1

المطلوب :

1- تصوير حساب ايجار المخازن بدفتر استاذ المنشأة وترصيد الحساب في 2008/12/31 بعد إجراء التسويات الجردية اللازمة

2- قيود اليومية اللازمة لإجراء التسوية الجردية .

الحل :

تمهيد : * المبلغ المدفوع في 2008/7/1 هو 1200

* المبلغ الذي يخص الفترة الحالية هو 600 حيث الفترة المحاسبية تبدا في 1/1 وتنتهي في 2008/12/31 وبالتالي يرحل إلى حساب الأرباح والخسائر في نهاية الفترة ما يخص ستة اشهر وهي الفترة من 7/1 حتى 2008/12/31

*الايجار المدفوع مقدما ويخص 2009 هو 600

وعلى هذا الأساس فإن إثبات دفع الإيجار في 7/1 يظهر في اليومية العامة بالقيد التالي :

1200 من ح إيجار المخازن

1200 الى ح الصندوق أو البنك

دفع الأيجار عن عام كامل

وفي نهاية 2008/12/31 عند اعداد حساب الأرباح والخسائر تجري القيود التالية :

قيد تحميل حساب الأرباح والخسائر بما يخص الفترة :

600 من ح أ.خ

600 الى ح إيجار المخاون

ثم قيد لترحيل الإيجار المقدم إلى حساب إيجار المخازن المدفوع مقدماَ

600 من ح إيجار المخازن المدفوع مقدماَ

600 الى ح إيجار المخازن

ويترتب على ذلك أن حساب إيجار المخازن يقفل في نهاية السنة ويفتح حساب جديد لإيجار المخازن المدفوع مقدماً ويظهر رصيده المدين في الميزانية كأصل بالميزانية .

في نهاية السنة المالية في 2008/12/31 يظهر حساب إيجار المخازن بدفتر الأستاذ وفي بداية العام القادم يرحل رصيد حساب إيجار المخازن المدفوع مقدماً إلى حساب إيجار المخازن الأصلي وذلك بالقيد التالي :

600 من ح إيجار المخازن

600 إلى ح إيجار المخازن المدفوع مقدماً

2- الطريقة الثانية :

تعتمد هذه الطريقة على إجراء التسوية في نفس حساب المصروف الأصلي وذلك دون اللجوء إلى فتح حساب مستقل للمصروف المدفوع مقدماً وفي هذه الحالة يظهر المصروف المقدم كرصيد مدين في حساب المصروف الأصلي وبالتالي فإن هذه الطريقة تتطلب قيد محاسبي واحد يجري لترحيل قيمة المصروف الذي يخص الفترة إلى حساب الأرباح والخسائر ويكون ذلك عن طريق جعل حساب الأرباح والخسائر مديناً وحساب المصروف دائناً .

وفي المثال السابق فإن القيد اللازم لترحيل ما يخص الفترة إلى حساب الأرباح والخسائر يكون كالأتي وفي 2008/12/31

600 من ح أ.خ

600 الى ح إيجار المخازن

ويظهر الرصيد المدين 600 لحساب إيجار المخازن بالميزانية في جانب الأصول في 2008/12/31

(ب) المصروفات المستحقة

يقصد بالمصروفات المستحقة ذلك النوع من المصروفات التي تعتبر عبئاً على الفترة الجارية ولكن لم تدفع حتى نهاية الفترة وهي عكس المصروفات المدفوعة مقدماً ولغرض إعداد الأرباح والخسائر فإن الأمر يتطلب ضرورة حصر هذه الأنواع من المصروفات وتحميلها على حساب الأرباح والخسائر.

وتتم المعالجة المحاسبية للمصروفات المستحقة بإحدى الطريقتين الأتيتين

1- الطريقة الأولى :

وتعتمد هذه الطريقة كما هو الحال في معالجة المصروفات المقدمة والتي تتمثل في فتح حساب مستقل للمصروف المقدم وفي هذه الحالة يجري في نهاية الفترة المالية قيد محاسبي بدفتر اليومية لتحميل حساب الأرباح والخسائر بقيمة المصروف الذي يخص الفترة وبصرف النظر عما دفع قبلاً أو لم يدفع ثم يفتح حساب مستقل للمصروف المستحق ويجعل هذا الحساب دائناً بقيمة المصروف المستحق وحساب المصروف الأصلي مديناً بنفس القيمة ويظهر رصيد هذا الحساب بجانب الخصوم في الميزانية وفي بداية الفترة المالية التالية يقفل حساب المصروف المستحق في حساب المصروف الأصلي وذلك بجعل حساب المصروف المستحق مديناً وحساب المصروف الأصلي دائناً وبالتالي يقل حساب المصروف المستحق في بداية الفترة التالية فهو حساب مؤقت يفتح فقط لإظهار قيمة المصروف المستحق وإظهاره بالميزانية كالتزام على المنشأة [1]

مثال : بفرض ان منشأة طاهر تستأجر مباني إدارتها بمبلغ 12000 سنوياً وقامت المنشأة بدفع مبلغ 10000 خلال عام 2008

المطلوب :

1- تصوير حساب إيجار مباني الإدارة بدفتر استاذ المنشأة في 2008/12/31

2- قيود اليومية اللازمة لإجراء التسويات الجردية

الحل :

[1] احمد المخادمة ، المعلومات المحاسبية (د.ب ، د.ن ، د.ت) ص 263

تمهيد: * لما كانت المنشأة تعالج مصروفاتها المستحقة عن طريق فتح حساب مستقل للمصروف فإن المعالجة كالتالي :

في 12/31 يجري القيد الأتي لتحميل حساب الأرباح والخسائر بما يخص سنة 2008 من إيجار مباني الإدارة

12000 من ح أ.خ

12000 الى ح إيجار مباني الإدارة

* يجري قيد لفتح حساب لإيجار مباني الإدارة مستحق كألأتي :

2000 من ح إيجار مباني الإدارة

2000 الى ح إيجار مباني الإدارة المستحق

ويلاحظ أن رصيد هذا الحساب يظهر بالميزانية كالتزام على المنشأة بالميزانية وفي بداية الفترة التالية يقفل حساب الإيجار المستحق في حساب

الإيجار الإيجار الأصلي وذلك بالقيد التالي :

2000 من ح إيجار مباني الإدارة المستحق

2000 إلى ح إيجار مباني الإدارة

وبالتالي يقفل حساب الإيجار المستحق وهو حساب فتح مؤقتاً لإظهار قيمة المصروف المستحق وإظهاره بالميزانية .

2- الطريقة الثانية :

تعتمد هذه الطريقة على معالجة المصروف المستحق في نفس حساب المصروف ودون اللجوء إلى فتح حساب مستقل للمصروف المستحق ويمثل الرصيد الدائن لحساب المصروف قيمة المصروف المستحق ويظهر بجانب الخصوم في الميزانية كالتزام على المنشأة .

وفي المثال السابق فإنه يجري قيد واحد لتحميل حساب الأرباح والخسائر بما يخص الفترة من إيجار مباني الإدارة ويكون قيد التحميل كالأتي :

12000 من ح أ.خ

12000 الى ح إيجار مباني الإدارة

ويلاحظ أن رصيد الحساب الدائن السابق يمثل الإيجار المستحق ويظهر بالميزانية في جانب الخصوم وفي بداية الفترة التالية يعاد فتح حساب إيجار مباني الإدارة .

ويلاحظ أن رصيد هذا الحساب يظهر بالميزانية كالتزام على المنشأة بالميزانية وفي بداية الفترة التالية يقفل حساب الإيجار المستحق في حساب

الإيجار الإيجار الأصلي وذلك بالقيد التالي :

2000 من ح إيجار مباني الإدارة المستحق

2000 إلى ح إيجار مباني الإدارة

وبالتالي يقفل حساب الإيجار المستحق وهو حساب فتح مؤقتاً لإظهار قيمة المصروف المستحق وإظهاره بالميزانية [1].

ومما سبق يري الباحث بانه : هنالك إمكانية لجدولة مبالغ المصروفات علي فترات مالية مختلفة وذلك بحسب علاقة هذة المصروفات بالفترات المالية المختلفة وذلك تحقيقا للمبداء المحاسبي (مبداء المقابلة) والذي يقضي بتحميل كل فترة مالية بما يخصها من مصروفات لبيان نتيجة اعمال المنشاءة لكل سنة علي حدا من خلال مقابلة ايرادات الفترة بمصروفاتها .

[1] احمد العباد ، نظرية المحاسبة (د.ب ، د.ن ، د.ت) ص 12

الفصل الثاني

العمليات المحاسبية والمخصصات الفنية بشركات التامين

ويشتمل علي المباحث التالية :-

المبحث الاول : العمليات المحاسبية في شركات التامين

المبحث الثاني : انواع المخصصات الفنية وطرق احتسابها

المبحث الثالث : القوائم المالية بشركات التأمين

المبحث الاول

العمليات المحاسبية بشركات التأمين

أولا: محاسبة شركات التامين من منظور معايير المحاسبة الدولية

أولى مجلس معايير المحاسبة الدولية اهتمام بالغ بموضوع محاسبة شركات التأمين، وذلك من خلال إعداد معيار كامل تحدد من خلاله المعالم الأساسية التي يجب أن تحذوها شركات التأمين عند إجراءها عملية الاعتراف والقياس الخاصة بالعقود التأمينية، فالمعيار الدولي لإبلاغ المالي الرابع يعد جهد عدد من السنين التي تخللتها مراحل أساسية للأجل تطبيقه، فمنذ صدور النسخة الأولى في عام 2005والتي تشكلت خلالها المرحلة الأولى في إطار تطبيق هذا المعيار، ولقد أقر التطبيقات المحاسبية الموجودة على مستوى المعايير الوطنية، مع فرضه تطبيق محاسبة الظل وتقييم مدى كفاية خصوم أو التزامات شركات التأمين، إلا ومنذ 2007 وبتنسيق الجهود مع مجلس معايير المحاسبة المالية تم الشروع في تحضير للمرحلة الثانية، ولقد انكبت هذة المرحلة في إرساء قواعد قياس التي سينتج عنها أفضل تقييم للالتزامات من خلال الميزانية العامة للشركات التأمين،وذلك من خلال اعتمادها على أفضل التقديرات التي تجعل هذه الالتزامات تتوافق مع حقيقتها في مقابل الأصول التي تم قياسها بالقيمة العادلة التي تنعكس من خلالها القيمة السوقية لهذه الأخيرة.[1]

(أ) عقود التأمين – المعيار الدولي للإبلاغ المالي الرابع IFRS 4

إن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (4) هو أو معيار يصدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية حول عقود التأمين وقد تم تقديم المعيار للسماح لشركات التأمين بالامتثال لتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وذلك لإضفاء تحسينات محدودة على الممارسة المحاسبية السائدة وفهم الجوانب البارزة التي ترتبط محاسبة التأمين[1]

(ب) مشروع إعداد هذا المعيار:

عقود التأمين "تم تخصيصه من قبل المرجعية المحاسبية الدولية إلى قطاع التأمينات، فتطبيقه يكون على IFRS " المعيار4 المحاسبية وكيفية إظهارها في قوائمها المالية خاصة الميزانية(، وهذا انطلاقاً من مبدأ نشاطها التأميني الذي يقوم على أساس طبيعة عدم التأكد التي تصاحب العقد وهو ما

---

[1] سحنون بونعجة واخرون, محاسبة شركات التامين من منظور معايير المحاسبة الدولية. الملتقي الدولي السابع.الصناعة التأمينية –الواقع العملي وافاق التطور تجارب الدول،(الجزائر : جامعة حسيبة بن بوعلي،كلية العلوم الاقتصادية ،يوم 3و4 من شهر ديسمبر 2012م) ص2

[1] المرجع السابق ، ص 11

يجعل هذا النوع من النشاط خاص جداً، وليس على أساس الطبيعة القانونية التي تطبقها هذا النوع من الشركات .ولقد اتسم مشروع تحضير هذا المعيار بط ول فترة إعداده بسبب تعقده، حيث لم يتمكن مجلس معاييرالمحاسبة الدولية من إتمامه، رغم تمكنه من وضع المعالجات المناسبة لتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في عام 2005 ، حيث أن مشروع المعيار الإبلاغ المالي الدولي الرابع قسمت من خلال مرحلتين، ففي خلال المرحلة الأول تم التركيز على التسجيل المحاسبي المتعلق بالخصوم التأمينية التي حددها وفق المعايير المحلية لكن مع وجود قيود وتعديلات كتصنيف العقود التأمينية واختبارات كفاية الخصوم ومحاسبة الظل، كما أن المعايير الوطنية أو المحلية كانت تختلف بصورة كبيرة، الأمر الذي لم يسمح من مقارنة القوائم المالية بين الشركات خلال هذه المرحلة، مما أدى إلى حدوث تشويه محاسبي بين الأصول والخصوم .ولقد جاءت المرحلة الثانية لتمحو كل هذه التشوهات عن طريق وضع إطار وحيد لتقييم التزامات أو الخصومة المرتبطة بالقيمة السوقية .ورغم أن هناك اختلاف في الرزنامة الزمانية لتطبيق المرحلة الثانية مع باقي معايير الإبلاغ المالي الدولية التي لازالت قيد الإعداد، والملاءة) القدرة على السداد (الثانية (02) التي تبنها البرلمان الأوروبي، فإن المتعاملين في قطاع التأمينات يأملون في إيجاد توافق بين المرجعيتين[1]

ولقد مر هذا المعيار خلال عملية تحضيره بمراحل زمنية عدة، والتي يمكن إيجازها في ما يلي:

(1) المرحلة الأولى

وتعلق الأمر بمعيار يمثل تعديلات جديدة ، : IFRS 2005 نشر المرحلة الأولى من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية من المعيار 4 محدودة، والتي كانت تسمح بإجراء العديد من التطبيقات المحاسبية، المستمدة خاصة من النموذجين الأمريكي والفرنسي (frenchgaap).

مايو : 2007 عرض ورقة مناقشة حول مختلف الآراء المتعلقة بالعقود التأمينية، ولقد استقطبت هذه الوثيقة 162 جواب، وفي معظميها جاءت تدعو إلى تطوير معيار جديد يخص العقود التأمينية.

2009 التجارب الأولية لتطبيق المعيار، حيث قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإجراء تجارب من خلال ستة عشرة (16) شركة (تأمين) المختصة في التأمين على الحياة وغيرها، وكذا في شركات إعادة التأمين 2010(إصدار مسودة الإعلان 29 جويلية 2010 التي تحوي المرحلة الثانية من هذا المعيار.

[1] المرجع السابق ، ص 12

المراحل القادمة :لقد حدد أخر أجل للتعليق على مسودة الإعلان في 30 نوفمبر 2010 ، كما أن النسخة النهائية4 IFRS 2014، كما أن هذه النسخة الثانية من المعيار ستحوي على إجراءات - لهذا المعيار التي يمكن تطبيقها ستكون في أفق 2013 وتنفيذ القدرة على السداد الثانية التي تبنتها المرجعية الأوروبية.[2]

(ج) التغييرات في السياسات المحاسبية

جاءت تلبي متطلبات معايير مجلس معايير المحاسبة الدولية لتحسين موثوقية البيانات المالية، ولا تستطيع شركات التأمين القيام بأي من هذه الممارسات:[1]

1/ قياس التزامات التأمين على أسس غير مخصومة

2/ قياس الحقوق التعاقدية لأتعاب إدارة الاستثمارات المستقبلية بمبلغ يتجاوز قيمتها العادلة

3/ استخدام سياسات محاسبية غير موحدة لالتزامات التأمين الخاصة بالشركات التابعة .

4/ تستطيع شركات التأمين استخدام أسعار الفائدة الحالية في السوق لتقويم الالتزامات وبالتالي جعلها أكثر انسجاماً مع الحركات في الأصول ذات العلاقة التي تتأثر الفائدة .ولكن المعيار لا يلزم شركات التأمين بتطبيق هذا المعيار على كافة التزامات التأمين بشكل متسق ولكن على شركة التأمين أن تحدد الالتزامات التي سوف يتم قياسها باستخدام أسعار السوق.

5/ لا تحتاج شركة التأمين إلى أن تغير سياستها المحاسبية المتعلقة بعقود التأمين لاستبعاد الحيطة الشديدة ،

6/ لا تحتاج شركة التأمين إلى تغير سياستها المحاسبية المتعلقة بعقود التأمين لاستبعاد هوامش الاستثمار المستقبلية ، لكن تستطيع المنشات أن تعدل التزامها لتعكس هوامش الاستثمار المستقبلية إذا ، وفقط إذا، كان ذلك جزءا من تحول أكبرإلى نظام محاسبي شامل قائم على أساس المستثمر.

7/ يطلب مجلس معايير المحاسبة الدولية دليلا على أن هذا التحول يحسن من ملائمة أو موثوقية البيانات المالية إلى الحد الذي يفوق الخسارة التي يسببها وجود هوامش الاستثمارات المستقبلية.

8/ يتعين على المنشات أن تحدد ما إذا كان هناك إيجابيات من تغيير الأساس المحاسبي مقارنة مع تكلفة المراجعة الشاملة والواسعة للنظام المحاسبي . فإذا غيرت شركة تأمين سياستها المحاسبية فيما

---

[2] المرجع السابق ، ص 12

[1] المرجع السابق ، ص 14

يخص التزامات التأمين ، يسمح لها بإعادة تصنيف بعض أو جميع أصولها المالية " بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة."

(د) المزايا في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 4

هناك امتيازات لشركات التأمين فيما يخص المحاسبة في اندماج الأعمال، حيث يمكن لشركات التأمين أن تعترف بالأصل غير الملموس وهو الفرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لالتزامات الأمين المأخوذة بشكل عام.كما تستطيع المنشآت الاستمرار في تقويم عقود التأمين والاستثمار ذات ميزة المشاركة الاختيارية في مزايا الربح من خلال استخدام سياسيتها المحاسبية الحالية، حيث يجب أي مبلغ ثابت مضمون على أنه التزام إضافي أو تضمينه ضمن حقوق الملكية أو تجزئته بين حقوق الملكية هذه المتطلبات على أدوات مالية تشتمل على ميزة المشاركة الاختيارية[1]

(هـ) المحاسبة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم4

قد يلزم فصل بعض مزايا المشتقات في عقد ما كخيار مرتبط بمؤشر معين بالقيمة العادلة وينطبق معيار المحاسبة الدولي رقم39 إثبات المشتقة الضمنية بالقيمة العادلة إذا استوفت المشتقة الضمنية تعريف عقد التأمين[2].

يقتضي المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 4 من شركة التأمين أن تقوم بمحاسبة المكونات الإيداعية لبعض عقود التأمين بشكل منفصل لتجنب حذف الأصول والالتزامات من الميزانية العامة، حيث يوجد في العقد مكون تأميني ومكون إيداعي[3]

قد يكون أحد الأمثلة على ذلك هو عقد تأمين ذو بنود مشاركة في الأرباح حيث تمنح شركة التأمين ضمانة تتعلق بالحد الأدنى لتسديد قسط التأمين. وكما هو الحال مع المشتقات الضمنية ،على شركات التأمين أن تحدد أي سياسات قد تقتضي التجزئة . بشكل عام سيغطي معيار المحاسبة الدولي 39أي مكون إيداعي وستغطي السياسات المحاسبية الحالية أي ميزة تأمين

يوضح المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 4 أيضا قابلية تطبيق ممارسة معينة غالبا ما تسمى بمحاسبة الظل . وتسمح هذه الممارسة لشركات التأمين بتعديل ا فيما يخص أي تغيرات تط رأ إذا تم تحقيق أية أرباح وخسائر غير محققة من الأوراق المالية .ويمكن الاعتراف بأي حركات في الالتزام

---

[1] المرجع السابق ، ص 14

[2] المرجع السابق ، ص 14

[3] المرجع السابق ، ص 15

ويمكن الاعتراف بأي حركات في الالتزام ضمن حقوق الملكية بالانسجام مع الاعتراف بأرباح أو خسائر الاستثمار غير المحققة[1]

(و) الإفصاحات

يتبنى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 4 ما يسمى بالمنهج المبني على المبادئ في الإفصاح .وينبغي الإفصاح عن المعلومات التي تساعد المستخدم على فهم المبالغ في البيانات المالية لشركة التأمين التي تنشأ عن عقود التأمين يجب أن تقدم شركات التأمين أيضا المزيد من التفاصيل حول المخاطر التي تتكبدها ، بما في ذلك أي تركيز للمخاطرة وأثر متغيراتالسوق على الافتراضات الرئيسية المستخدمة[2]

تطلب أيضا المعلومات التي تساعد المستخدمين على فهم مبلغ و توقيت و شكوك التدفقات النقدية المستقبلية . يجب أيضا الإفصاح عن بنود وشروط عقود التأمين التي لهل أثر مادي على مبلغ وتوقيت شكوك التدفقات المادية النقدية المستقبلية لشركة التأمين.

يلزم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمطالبات الفعلية مقارنة مع التقديرات السابقة و يجب الكشف عن المعلومات . المتعلقة بمخاطر معدل التأمين و مخاطر معدل الائتمان التي يقتضيها معيار المحاسبة الدولي32

يجب إظهار المعلومات حول التعرض لمخاطرة سعر الفائدة أو مخاطرة سعر السوق بموجب المشتقات الضمنية المشمولة في عقد تأمين أساسي إذا لم تظهر شركة التأمين المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة . لكن لا تحتاج شركات التأمين إلى أن عقود إعادة التأمين المشتراة.

إن المزيد من الشفافية سيزيد من التركيز على إدارة المخاطر . ومن المحت الرئيسي بين منشات التأمين .ويجب أن تطبق المنشات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للفترات السنوية التي تبدأ في .1يناير 2005 أو بعد ذلك، ولكن كما هو الحال مع معظم المعايير، يستحسن أن يتم تبني هذه المعايير في وقت مبكر[1]

(ز) المرحلة الثانية من المعيار المحاسبي الدولي لإبلاغ المالي الرابع

بعد أن قام مجلس معايير المحاسبة الدولي بإعداد المعيار المحاسبي لإبلاغ المالي الرابع :عقود التأمين، ومن خلال المرحلة الأولى تبين أن هناك العديد من الصعوبات التي كانت تواجه عملية

---

[1] المرجع السابق ، ص 15
[2] المرجع السابق ، ص 15
[1] المرجع السابق ، ص 16

التطبيق المتعلق به، كما تم تسجيل من النقائص في نفس هذه المرحلة، مما استدعى إلى توجيه الجهود نحو العمل على استكماله من خلال مرحلة ثانية[2]

(ح) الاقتراحات المقدمة في إطار إعداد المرحلة الثانية من مشروع المعيار 4

عقود التأمين، وهو /ES/2010 في 30 جويلية من عام 2010 مجلس معايير المحاسبة الدولية قام بنشر مسودة إعلان8 ما شكل خطوة مهمة نحو تجسيد المرحلة الثانية من مشروع مراجعة المعيار المحاسبي الدولي الرابع :عقود التأمين، حيث تم اقتراح من خلالها معيار متناسق مع كل العقود التأمينية وإعادة التامين، أتعلق الأمر بعقود التامين على الحياة أو لا .ومنذ أن بدأ مجلس في الولايات المتحدة الأمريكية المشاركة في هذا المشروع في أكتوبر 2008 المرحلة الثانية تحولت (FASB) معايير المحاسبة المالية سريعاً إلى مشروع توافق بين المرجعيتين، وبالنتيجة، فإن مجلس معايير المحاسبة المالي قام بنشر مسودة الإعلان من أجل التماس رأي الأطراف المهتمة حول نموذج معيار الإبلاغ المالي المقترح. إن محاولات الارتقاء بالمرحلة الثانية من مشروع المعيار الدولي للإبلاغ المالي تطلبت إجراء العديد من جلسات النقاش، ا تعبر عن تحول جذري للمعالجة المحاسبية المعتمدة حالياً من قبل المرجعية الدولية الخاصة بعقود التأمين، مع ظهور أصوت تنادي وتدعو إلى اقتراح يرتكز على تقييم الخصوم المالية وفق القيمة الحالية، وذلك بالربط بالمعطيات التي يتم استقائها من السوق، ووفقاً للمسودة الإعلان فإن هذه الخصوم المالية يجب تقييمها حسب نموذج محاسبي يمر بمراحل، حيث يرتكز على التقديرات المحينة ومن ثمة ترجيح احتمالات تدفق النقدية أو الخزينة المستقبلية . وفيما يخص الاعتراف بالتقلبات الذاتية للتقديرات .الإعلان تقدم وتقترح نماذج تقييم مختلفة[1]

(ط) المرحلة الثانية ، أهم التغييرات المراد وضعها في مشروع IFRS 4

يكون من الممكن لشركات التأمين الاستفادة من مرحلة تحول ثانية عند تطبيقها لمعايير الدولية للإبلاغ المالي، وذلك لتواجد العديد من المفاهيم الجديدة وكذا اتساع الأشغال الضرورية لتصريف العمليات وعرض الحسابات، ولهذا يعتبر مشروع المعيار ارتقاء حقيقي بمعايير المحاسبة الدولية .فلقد كان لتطبيق معايير الدولية للإبلاغ المالي في عام 2005 استبعاد لشركات التأمين، كون أن المرحلة الأولى من المعيار الدولي للإبلاغ المالي الرابع كانت تتيح الاحتفاظ بتلك التطبيقات الموجودة على مستوى المعايير المحلية، إلا أن المرحلة الثانية أتت بقواعد خاصة تحكم عقود التأمين، حيث كانت

[2] المرجع السابق ، ص17

[1] المرجع السابق ، ص 17

تشكل المؤونات التقنية ما نسبته 80 % من مجموع ميزانية شركات التأمين، ومن الضروري أن يكون هناك أثر بالغ في هذا الاتجاه من قبل المعيار الجديد،وشامل لكل الحسابات.الناجمة عن تحيين التدفقات (Best Estimate) مسودة الإعلان تقييماً يتعلق بالعقود يقوم على أساس أفضل التقديرات (النقدية) أو الخزينة (المستقبلية)، بناءا على الاحتمالات الملائمة، مع لزوم إضافة هامش المخاطر المحسوسة، والتي تعكس كل المتبقي، والذي يسمح بنقل النتيجة إلى الوضع المناسب في مقابل الخدمات المقدمة.[1]

(ي) نماذج القياس والاعتراف المحاسبي بعقود التأمين حسب المرحلة الثانية:

فرض مجلس معايير المحاسبة الدولية الأخذ بطرق القياس التي تسمح ب:[2]

1/ تقديم قياس مناسب فيما تعلق بالتزام التأمين

2/ توريد المعلومات المتعلقة بأهم العوامل التي تقدم تفسيراً للربح المحقق من العقود

3/ كما يقترح أن يتم تقييم الالتزامات على أساس-:

1- أفضل تقييم

2- هامش المخاطر؛

3- الهامش المتبقي .

لقد حاولت لجنة معايير المحاسبة الدولية قبل عام 2000 إصدار معيار محاسبي يكون بإمكانه توضيح القواعد المحاسبية التي يمكن لشركات التأمين إتباعها، وكذا إبراز قواعد الاعتراف والقياس مع اعتماد أفضل الأساليب التي يمكنها تقديم أفض النتائج، إلا أن جهودها تحولت إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية الذي تكفل بوضع معيار محاسبي استرشادي لصالح هذه الشركات .ولقد تكللت هذه الجهود خلال عام 2005 بإصدار المرحلة الأولى من المعيار الدولي للإبلاغ المالي الرابع :عقود التأمينات، ولكن محاسبة شركات التأمين خاصة ما تعلق الأمر بالعقود لم تستثنى من تطبيق معايير أخرى ذات العلاقة، خاصة المعيار المحاسبي الدولي الثاني والثلاثين(32) ، الذي قدم تعريف عام لمفهوم العقود، خاصة تلك التي يعبر عنها بالأدوات المالية، كما بين طرق عرضها، وكذا المعيار المحاسبي الدولي التاسع والثلاثين الذي قدم قواعد الاعتراف والقياس المتعلقة بالأدوات المالية وطرق

---

[1] المرجع السابق ، ص 18

[2] المرجع السابق ، ص 18

تصنيفها، إلا أن أهم ما قدمها هو تقديم أسلوب القيمة العادلة في تقييم هذه الأدوات، دون إغفال معايير الإفصاح وعلى رأسها المعيار الدولي لإبلاغ المالي السابع.

ولقد اتضح بعد ذلك قصور على مستوى محتوى المرحلة الأولى من تطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي الربع، تكرست جهود المحاسبة الدولية إلى إعداد مشروع معيار جديد تمثل في المرحلة الثانية من المعيار الدولي للإبلاغ المالي الرابع :عقود التأمين، والذي تميز بوضع قواعد تقييم الالتزامات الخاصة بشركات التأمين، والمستمدة من أهم التطبيقات المحاسبية الموجودة بين المرجعيتين الأوروبية والأنكلوسكسونية [1]

ثانيا طبيعة العمليات في شركات التأمين : –

1– يدفع المبلغ المؤمن له قسط التأمين الذي تحدده الشركة المؤمنة لقيامها بتحمل الخطر وعند تحقق الخطر المؤمن ضده تدفع التعويض وفقاً لنصوص العقد ، ومن هنا يتضح أن الأقساط التي يسددها المؤمنون تعتبر أهم أوجه المصروفات.

2– تقوم شركة التأمين باستثمار الأقساط وتحصل من خلالها على فوائد وأرباح تعتبر مصدراً آخراً من مصادر إيرادات الشركة (تستثمر في شراء أوراق مالية وفي العقارات وفي القروض).

3– تعتبر المصروفات التي تنفقها الشركة مثل : المصاريف الإدارية – والعمومية – والأجور والمزايا – وبدل السفر والانتقال – والحملات الإعلانية تعتبر كلها من أوجه الإنفاق التي تلتزم بها الشركة.

4– تقوم عمليات التأمين على فكرة توزيع المخاطر ، لذا قد تقوم شركات التأمين بإعادة التأمين على جزء من عملياتها لدى شركات إعادة التأمين.

ثالثا العمليات المالية والمعالجات المحاسبية للمصروفات:–

تقوم شركات التامين التكافلي كغيرها من المؤسسات بالعديد من العمليات المالية المرتبطة بتنفذ نشاطها وفيما يلي اهم تلك العمليات ومعالجتها المحاسبية [1]

1– اجور ادارة اعمال التامين

---

[1] المرجع السابق ، ص 22

[1] قنطقجي ، سامر مظفر،،التامين الاسلامي التكافي اسسة ومحاسبتة ، (حلب : شعاع للنشر والعلوم،2008م) ، ص ص 122-124

لما كانت شركات التامين التكافلي تقوم بدور الوكيل بأجر في ادارة الاموال الخاصة بإشتراكات حملة الوثائق نيابة عنهم وبالتالي يتم تحديد أجور أدارة أعمال التأمين كنسبة محددة من قيمة عائد الاستثمار للاشتراكات وقيد تلك العمولة في قائمة الدخل التي تخص المساهمين ويكون القيد التالي

*** من ح/ اشتراكات مكتسبة

**** الي ح / عمولة الوكالة (المساهمين)

2- نفقات اعمال التامين:-

(أ) نفقات التأسيس

وهي كافة المبالغ التي تنفق اثناء مرحلة تأسيس الشركة حتي تصبح جاهزة لتقديم الخدمات وثائق التامين ، مثل نفقات التسجيل ومصروفات الدراسة الاقتصادية والتدريب وغير ذلك ، وهذة النفقات يتحملها المساهمون لأنه يتم انفاقها لمصلحتهم ، ولان التأمين لم يظهر بعد، ويتم معالجتها وفقا لليقد التالي :-

*** من ح/ مصاريف التأسيس

**** الي ح / الصندوق

وتظهر في قائمة المركز المالي ويقفل اهلاكها بقائمة الدخل الخاصة بالمساهين

(ب) النفقات الادارية والعمومية:-

النفقات الادارية والعمومية هي نفقات الضرورية اللازمة التي تنفق علي الشركة لتسير اعمالها وتمكينها من أداء الخدمات المطلوبة منها والتي يتكرر إنفاقها كل عام مثل الرواتب والاور فتوزع بإحدى طرقتين بحسب الانفاق

الطريقة الاولي: ان تكون النفقات علي عاتق المضاب(المساهمون)

الطريقة الثانية: ان تكون جميع النفقات الادارية الخاصة بأعمال التأمين علي عاتق الفرقين معا ، فيستحق المضارب (شركة التأمين) النسبة المتفق عليها من تلك النفقات[1]

ويتم معالجتها وفقا للقيد التالي :-

من مذكورين

*** ح/ مصاريف عامة

*** ح/ رواتب واجور

[1] المرجع السابق ، ص 123

*** ح/ كهرباء ومياه

الي *** ح/ الصندوق

ويتم اقفال هذة النفقات في قائمة الدخل الخاصة بالمساهمين

(ج)الاهتلاكات :-

بما ان شركات التامين التكافي تتميز عن غيرها من الشركات الاخري حيث تمتلك الشركة اصولا تعود للمساهمين واخري لحملة الوثائق مفصولة عن بعضها ، لذلك يتم تقسيم الاهتلاكات بين الانشطة الخاصة بالمساهمين والاخري الخاصة بحملة الوثائق حيث يخصص جزء من الاهتلاك المتعلق بالاصول الخاصة بحملة الوثائق في حساب (قائمة دخل حملة الوثائق) والجزء الاخر من الاهتلاك الخاص بأصول (المساهمين) يقفل في حسابات قائمة الدخل الخاصة بالمساهمين

رابعا أنواع الحسابات في شركات التأمين الإسلامي:-

بما أن الشركة لا تملك أقساط التامين أو اشتراكات المستأمنين في التامين الإسلامي فان عليها أن تفصل فصلا كليا بين أموال الشركة بوضعها في حساب خاص بها، وبين أموال حملة الوثائق وذلك بوضعها في حساب خاص بها، وذلك حتى تعود إلى كل من الحسابين ما يخصه من حقوق وواجبات والتزامات واستثمارات وعوائد وغير ذلك[1]

(أ) تحتفظ شركات التأمين الإسلامي بنوعين اثنين من الحسابات:-[2]

1- :حساب "المساهمين" والذي يتمثل برأس المال .

2- حساب المستأمنين وهو الذي يمثل صندوق التأمين التعاوني (حملة الوثائق)

ويُعرّف : بأنه الحساب الذي أنشأته الشركة حسب نظامها الأساسي ليودع فيه أقساط المشتركين وعوائدها، واحتياطياتها، حيث تتكون له ذمة مالية لها غنمها وعليها غرمها، وتمثله الشركة في كل ما يخصه.

جدول رقم (1/1/2) صورة الحقوق للمساهمين والمستأمنين :

---

[1] القره داغي- علي محي الدين، التامين الإسلامي دراسة فقهية تأصيلية مقارنة بالتامين التجاري مع التطبيقات العملية، (دار البشائر الإسلامية ، الطبعة الأولى ،2004) ص 339

[2] صباغ، أحمد محمد- ورقة عمل بعنوان التكافل التأمين الإسلامي الآلية والتطبيق- مؤتمر التأمين التكافلي،(القاهره : 2005)

حساب المساهمين			حساب المستأمنين		
البيـان	المصروفات	الإيرادات	البيـان	المصروفات	الإيرادات
عوائد استثمار رأس المال		350000	الأقساط المكتتبة		6000000
حصة استثمار الاشتراكات كمضارب		50000	حصة معيدي التامين من الأقساط	2500000	
الأجرة المعلومة لإدارة العمليات التأمينية		850000	صافي مخصص الأقساط غير المكتسبة	1000000	
الاحتياطي القانوني	40000		التعويضات المدفوعة	2500000	
الاحتياطي الاختياري	60000		حصة معيدي التامين من التعويضات المدفوعة		1400000
المصاريف الإدارية والعمومية	80000		صافي مخصص الادعاءات تحت التسوية	500000	
			عمولات مقبوضة		35000
			عمولات مدفوعة	200000	
			الأجرة المعلومة	850000	
			عوائد استثمار فائض الأموال المتوفرة		250000
			حصة المساهمين من عوائد الاستثمار (كمضارب)	50000	
صافي أرباح المساهمين	350000		الفائض التأميني	400000	
المجموع	1250000	1250000	المجموع	8000000	8000000

المصدر: القره داغي- علي محي الدين، التامين الإسلامي دراسة فقهية تأصيلية مقارنة بالتامين التجاري مع التطبيقات العملية،الطبعة الأولى، (دار البشائر الإسلامية،2004) ص480

ويمكن تفسير الجدول رقم (1/1/2) بانه صورة الحقوق للمساهمين والمستأمنين يضم كل من الايرادات المصروفات لكل حساب علي حدة وهو من شروط التأمين الاسلامي حيث تقوم شركة التامين التعاوني بفصل حسابات المساهمين عن حسابات حملة الوثائق (المستأمنين) .

(ب) – المساهمون وتتكون عوائدهم مما يلي:

1- عائد استثمار رأس المال المملوك لهم بعد خصم المصروفات التي تخص استثماراتهم.
2- حصتهم من عائد استثمار فائض الأقساط التأمينية .
3- الأجر المعلوم الذي تتقاضاه الشركة من أموال المستأمنين في مقابل إدارتها للعمليات التأمينية على أساس الوكالة باجر معلوم.

(ج) المستأمنون وتتمثل عوائدهم في:
1- الأرباح الناتجة عن عمليات التأمين المختلفة .
2- حصة المستأمنين من عوائد استثمار أقساط التأمين المتوفر من الاشتراكات المختلفة
3- عوائد اتفاقيات إعادة التأمين.

خامسا النفقات الخاصة بالأموال المستثمر والمملوكة للطرفين :-

لما كانت شركات التامين تقوم بإستثمار كل من الاموال الخاصة بالمساهمين وحملة الوثائق فإن ذلك الاستثمار يحتاج الي نفقات حت يتم انجاز تلك الاعمال ويتم عادة توزيع تلك النفقات حسب عقد المضاربة المبرم بين الطرفين وتقفل هذة النفقات في القوائم ذات العلاقة (بالمساهمين أو حملة الوثائق) ، ومن ثم توزيع الارباح بينهما بنسب الاموال المستثمرة

سادسا تعويضات التأمين :-

لما كان الهدف من التامين التكافلي هو رفع الضرر الاحق باي من المشتركين او المتضامنين وعند وقوع الضرر تقوم شركة التامين التكافي وبعد استكمال جميع وثائق صرف التعويضات الناتجة عن الحوادث التي يشملها التأمين ، يتم سدادها للمستحقين ، ويتم معالجتها محاسبيا بالقيد التالي :-

**** من ح/ التعويضات (حسب قطاعات التأمين)
**** الي ح/ الصندوق

سابعا الفائض التاميني :-

يعتبر الفائض التاميني من الركائز الاساسية والسمات البارزة في شركات التامين الاسلامية التي اتخذت من التأمين التعاوني القائم علي التبرع بين حملة الوثائق محوا لعملها

ويعرف الفائض التأميني بأنه : (المال المتبقي في حساب المستأمنين من مجموع الأقساط التي دفعها المشتركون، في جميع العمليات التأمينية والفنية ذات العلاقة بنشاط الشركة، مضافاً إليها أرباح الاستثمارات الشرعية لتلك الأقساط المخصصة لهم، وعوائد عمليات إعادة التأمين، مخصوماً منها : التعويضات المدفوعة للمستأمنين والاحتياّطيات الفنيّة، وكذلك مصاريف إعادة التأمين، والأجرة المعلومة للشركة كمدير الصندوق التأمين التعاوني. وبعبارة أخرى هو الزيادة في الاشتراكات وأرباحها على التعويضات والمصروفات[1]

(أ) حكم الفائض التأميني :-

يُستمد الحكم الشرعي في الفائض التأميني من حكم أصله، وهو الاشتراكات، وهي مبالغ مُتبرّع بها كلها أو بعضها وفقاً لنظام التأمين الإسلامي الذي يعتبر الدخول فيه قبولاً ضمنياً بالشروط المبيّنة في الوثائق أو اللوائح المُنظمة للتصرفات المتعلقة بالفائض التأميني في الأحوال المختلفة، وليس في هذه الشروط مخالفة شرعية، والمسلمون عند شروطهم إلا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً، كما جاء في الحديث.

يحق لأصحاب حقوق الملكية في الشركة استثمار الفائض التأميني لصالح حملة الوثائق إذا تم النص على ذلك في الوثيقة أو اللوائح، ويجب أن تُراعى فيه الضوابط الشرعية للاستثمار. ويجب تحديد مقابل الاستثمار المخصص للجهة القائمة به (نسبة من الربح في حالة المضاربة، أو مقدار الأجرة في حالة الوكالة) وذلك بالنص عليه في الوثيقة أو اللوائح، أو إشعار حملة الوثائق بذلك مع تحديد مدة يعتبر من لم يعترض خلالها قابلاً [1]

(ب) النظام الأساسي لشركة التأمين :-

1- الأساس الذي يتبع في توزيع الاستثمار بين فريقي المساهمين والمؤمنين.

2- كيفية التصرف في صافي الفائض الذي يخص المؤمنين إما بتوزيع جزء عليهم وعمل احتياطي خاص بهم بالباقي، أو تحويله كله إلى ذلك الاحتياطي وذلك على هدى ما تقرره الجمعية العمومية ووفق نسب أقساط التامين التي دفعوها.

---

[1] صبّاغ، أحمد محمد، الطرح الشرعي والتطبيق العملي للتأمين الإسلامي، المؤتمر الثاني للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية(دمشق: 2007)

[1] عبد الستار ، أسس التأمين التكافلي، المؤتمر الثاني للمصارف الإسلامية (دمشق: فندق الفورسيزنز، 2007).

3- كما أن الواجب أن يُنص على أن الفائض المتبقي المتراكم على مر السنين يصرف – إن بقي – في حالة انتهاء الشركة أو تصفيتها في وجوه الخير لأنه ليس ملكا للشركة والمساهمين وذلك لان المُشترك في نظام التامين التعاوني، والمبلغ المدفوع إلى حساب المستأمنين هو تبرع، وعليه ففي حال تصفية الشركة وتعذر إيصال المال لأصحابه وهو الأصل فيتم التبرع بصافي الفائض التأميني إلى وجوه البر والإحسان[2]

(ج) مكونات الفائض التأميني :-

الفائض التأميني هو نتاج الآتي:

1- أقساط التأمين المكتتبة بوساطة الشركة مباشرة أو عن طريق الإسناد الاختياري.

2- نصيب حملة الوثائق من أرباح استثمار فائض أقساط التأمين .

3- يتم خصم المصروفات الإدارية ونصيب الشركة من المطالبات وأقساط إعادة التأمين والاحتياطيات الفنية من إجمالي الدخل[1]

(د) العناصر المؤثرة في الفائض التأميني:-

1- أقساط التأمين وعدد المشتركين.

2- مقدار التعويضات المدفوعة للمتضررين من حملة الوثائق، وهذه التعويضات يطلق عليها مبلغ التأمين الذي هو أحد أركان عقد التأمين الإسلامي، ويُعرّف بأنه المبلغ الذي تدفعه شركة التأمين نيابة عن حساب التأمين من أمواله للمستأمن عند تحقق الخطر المؤمن له.مع مراعاة أن يكون التعويض الذي يستحقه في التأمين من الأضرار في حدود الضرر الواقع، بشرط أن لا يزيد عن المبلغ الذي حُدّد القسط على أساسه حتى لا يؤدي إلى الإثراء كما انه قد يؤدي إلى القمار[2]

(هـ) يراعي في منح التعويض الأمور التالية :-

1-يعطى للمشترك الأقل من قيمة الضرر ومبلغ التأمين حسبما ينص عليه في اللوائح .

2- عدم الجمع بين التعويض، وما استحق للمشترك في ذمة الغير بسبب الضرر.

3- عدم الجمع بين تعويضين أو أكثر من شركات التأمين عن الضرر نفسه.

---

[2] القره داغي ، مرجع سابق ، ص ص 331-332

[1] المرجع السابق ، ص 333

[2] أسس التأمين التكافلي ، مرجع سابق

4- يقتصر التعويض على الخسائر التي تصيب المشترك في التأمين على الأشياء حسبما هو منصوص عليه في اللوائح ، ويشمل التعويض الخسائر التبعية التي يمكن تقديرها تقديراً سليماً بحسب الضرر الفعلي.

5- خبرة ونشاط دوائر التسويق في شركات التأمين الإسلامية.

6- المبالغ المالية المتوفرة من الاشتراكات المخصصة للاستثمار .

7- خبرة إدارة الشركة في الاستثمارات المشروعة وحُسن اختيارها من بين تلك الاستثمارات

8- إعادة التأمين: فإذا أَحسنت إدارة الشركة الاختيار من بين شركات إعادة التأمين العالمية وراعت في اختيارها نسبة الإعادة، وسعر الإعادة كان حجم الفائض كبيراً وإلا كان الفائض قليلاً.

9- مقدار الأجر المعلوم للوكالة التي تدير على أساسها الشركة العمليات التأمينية[1]

(و) معايير توزيع الفائض التأميني المعتمدة في شركات التأمين الإسلامية :-

1- شمول توزيع الفائض التأميني لجميع حملة الوثائق دون تفريق بين من حصل على تعويضات خلال السنة المالية ومَنْ لم يحصل.

ويتم التوزيع بحسب قيمة الاشتراك الذي دفعه المشترك إلى صندوق حساب المستأمنين أي يحصل على نسبة من قيمة اشتراكه.[2]

وسند هذا الرأي هو: الحفاظ على مبدأ التكافل فالمشترك متبرع على سبيل التكافل والمواساة لمن لحق به ضرر من أعضاء هيئة المشتركين فلا ينتظر ربحاً مقابل تبرعه.

وهذا ما كان عليه العمل في الشركة الإسلامية القطرية للتأمين في بداية السنتين اللاحقتين للتأسيس.

2- شمول توزيع الفائض التأميني لحملة الوثائق الذين لم يحصلوا على تعويضات خلال السنة المالية.[3]

وسند هذا الرأي هو :

*تحفيز المشترك إلى زيادة الحرص والحيطة من وقوع الضرر على الشيء محل التامين.

---

[1] المادة/11/ من المعيار الشرعي رقم/26/ الصادر عن اجتماع المجمع الفقهي في المدينة المنورة 7-12 جمادى الأولى 1427هـ، 3-9 حزيران 2006.

[2] حير، محمد هيثم – الفائض التأميني- مؤتمر وثاق الأول للتامين التكافلي 19-2006/2/20

[3] المرجع السابق

*تحقيق مبدأ العدالة والمساواة فلا يتساوى من حصل على مبلغ تعويض مساوي لقيمة الاشتراك أو زائداً عنه مع من لم يحصل على أي تعويض فالأول استرد ما دفعه من اشتراك أو زيادة والثاني لم يحصل على شيء فالعدل أن لا نساوي بينهما في توزيع الفائض التأميني.

وهذا ما عليه العمل الآن في الشركة الإسلامية القطرية للتأمين[1]

3- التفريق بين من حصل على تعويضات استغرقت جميع أقساطه، وبين من حصل على تعويضات أقل من أقساطه.

4- توزيع نسبة مئوية ثابتة من الفائض التأميني المخصّص للتوزيع على حملة الوثائق، والاحتفاظ بالباقي في الشركة لزيادة حجم الاحتياطيات الفنية .

5- التفريق في توزيع الفائض التأميني بين المتضررين وغير المتضررين من حملة الوثائق بحيث يُعطى المتضررون الذين دفعت لهم تعويضات نصف ما يُعطى لغير المتضررين.

وسند هذا الرأي هو الموازنة بين مبدأ التكافل وتحقيق العدالة والمساواة بين أعضاء هيئة مشتركين.

6- وقد أظهر المعيار الشرعي رقم 26 الخاص بالتأمين الإسلامي المعايير الخاصة بالفائض التأميني والية توزيعه[2]

*الفقرة الرابعة من المادة الخامسة: إن القواعد المعتمدة لدى شركات التامين الإسلامي قد تشمل توزيع الفائض بطريقة تخدم المصلحة العامة للمشاركين من تراكم للاحتياطيات، تخفيض المساهمة، تبرعات خيرية، توزيع كامل للفائض بين المشاركين.

نلاحظ أن المعيار قد أعطى شركات التأمين الخيار بين قيامها بتوزيع الفائض التأميني أو عدم توزيعه الأمرالذي نستخلص منه مشروعية عدم توزيع كامل الفائض التأميني أو جزء منه حينما اقر المعيار تحويل كامل مبلغ الفائض إلى الاحتياطيات أو تخفيض مساهمة حملة الوثائق أو استخدام الفائض في التبرعات الخيرية، حيث أن جميع الأوجه الوارد ذكرها تحقق الفائدة والمصلحة لحملة الوثائق سواء كانت هذه الفائدة آنية أم مستقبلية دنيوية أم أخروية.

الفقرة الأولى من المادة 12 الخاصة بالفائض التأميني: إن الفائض التأميني هو جزء من موجودات حساب التأمين ويجب أن يستخدم وفق ما ورد في المادة الخامسة من المعيار أعلاه.

---

[1] التامين الإسلامي دراسة فقهية تأصيلية مقارنة بالتامين التجاري مع التطبيقات العملية، مرجع سابق ، ص 312

[2] المعيار الشرعي رقم 26 الصادر عن المجلس الشرعي في اجتماعه في المدينة المنورة (7-12 جمادى الأولى 1427) (3-9 حزيران 2006) بعد ترجمته من اللغة الانكليزية

الفقرة الثانية من المادة 12 الخاصة بالفائض التأميني والتي ورد فيها:

1- توزيع الفائض التأميني على حملة الوثائق بحسب نسبة مساهمتهم وبغض النظر سواء حصل حامل الوثيقة على تعويض خلال الفترة المالية أم لم يحصل.

2-توزيع الفائض التأميني على حملة الوثائق ممن لم يحصلوا على تعويضات خلال الفترة المالية.

3-توزيع الفائض التأميني على حملة الوثائق بعد حسم ما حصلوا عليه من تعويضات خلال السنة المالية.

4-التوزيع بأي طريقة موافق عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية

(ز) كيفية توزيع الفائض التأميني:

يعتبر الفائض التأميني احد أهم الاختلافات بين التأمين التجاري والتأمين التعاوني الإسلامي لذلك فقد حرصت شركة "شيكان" على معالجة أمر توزيعه وفق أسس مقبولة شرعاً مع مراعاة تطور الشركة وتقوية موقفها المالي ولذلك فقد وافقت هيئة الرقابة الشرعية على الاستعمالات الآتية:-

1- خصم الزكاة المستحقة على أقساط التأمين وعائدات الاستثمار من الفائض الإجمالي.

2-تخصيص جزء من الفائض التأميني كاحتياطي لتقوية الموقف المالي للشركة علماً بان المبالغ التي تخصص لهذا الاحتياطي تعتبر ملكاً للمشتركين.

3-تخصيص جزء من الفائض لشراء الأصول بأنواعها المختلفة وذلك لإعانة إدارة الشركة في تحقيق مهامها.

4-توزيع جزء من الفائض كحوافز للعاملين بالشركة ومجلس إدارتها.

5-توزيع الفائض للمشتركين وفق الأسس (المبينة أدناه).

إذا فالشركة سعت في طريقة التوزيع المعتمدة من قبلها إلى تحقيق التوازن بين تحقيق عائد فوري للمستأمنين من خلال توزيع جزء من الفائض التأميني بالإضافة إلى تحقيق عوائد مستقبلية لهم من خلال تخصيص جزء من الفائض كاحتياطي يعزز من المركز المالي للشركة بشكل يساعدها على الوقوف أمام الحوادث الكبيرة[1]

شكل رقم (2/1/2) الشكل العام لمعيار توزيع الفائض

[1] التامين الإسلامي دراسة فقهية تأصيلية مقارنة بالتامين التجاري مع التطبيقات العملية، مرجع سابق، ص333

+ إجمالي فائض عمليات التامين
– نصيب المشتركين من أرباح الاستثمار
= إجمالي الفائض التأميني
– الزكاة الواجبة على أقساط التامين وعمليات الاستثمار
= إجمالي الفائض
يخصص الفائض كالأتي:
– احتياطي عام
– احتياطي ديون مشكوك فيها
– احتياطي شراء أصول (مباني ...)
– أي احتياطيات أخرى مناسبة تقرر بواسطة مجلس الإدارة
– مخصص حافز العاملين ومجلس الإدارة

المصدر : القره داغي– علي محي الدين، التامين الإسلامي دراسة فقهية تأصيلية مقارنة بالتامين التجاري مع التطبيقات العملية،الطبعة الأولى، (دار البشائر الإسلامية،2004) ص 336

ويمكن تفسير الجدول رقم (2/1/2) بانه : الشكل العام لمعيار توزيع الفائض التأميني وهو نتيجة اعمال عمليات التامين خلال العام بعد خصم نصيب المشتركين من ارباح الاستثمار والزكاة والاحتياطيات الفنية واي احتياطيات اخري مناسبة تقرر بواسطة مجلس الإدارة .

المبحث الثاني

انواع المخصصات الفنية وطرق احتسابها

تمهيد

من المتعارف علية ان معظم الشركات التي تمارس الانشطة التجارية تقوم بإقتطاع قدر معين من الارباح تحت مسميات متعددة ، وذلك لمواجهة الالتزامات حالية او مستقبلية كمخصصات او احتياطيات فنية ، ونظرا لان هذة المخصصات والاحتياطيات تشكل هامش أمان للاحداث العارضة القائمة فعلا أو التي تطرأ ، لذلك افردت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية معيارا خاصا بالمخصصات الفنية والاحتياطيات لشركات التامين التكافلي بهدف وضع القواعد المحاسبية التي تحكم الاثبات والقياس والعرض والافصاح عن تلك المخصصات لدي تقويم الاصول والخصوم منها مايتغل بحجز بعض الاموال كاحتياطي لدفع مبالغ التامين في حال حدوث الخطر المتوقع او لمجابهة احتملات الدفع المستقبلي

ومن الجدير الاشارة الية ان شركات التامين التكافلي تختلف عن شركات التامين التقليدي في ايلولة ملكية المخصصات والاحتياطيات المستقطعة حيث تعتبر تلك المخصصات والاحتياطيات ملكا للجهة المستقطعة منها[1]

أولا المخصصات الفنية :-

هناك مخصصات اساسية يجب اخذها بعين الاعتبار عند اعداد القوائم المالية في نهاية السنة المالية والتي اكد عليها المعيار الخاص بذلك الصادر عن الهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية اهما (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية)[2]

1- مخصص الاشتراكات غير المكتسبة

2- مخصص مطالبات تحت التسوية

3- مخصص اخطار حدثت ولم يبلغ عنها

---

[1] عامر حسن عفانة،اطار مقترح لنظام محاسبي لعمليات شركات التأمين التكافلي في ضوء الفكر المحاسبي الاسلامي (القدس ،2010،) ص39

[2] المرجع السابق ، ص39

ثا نيا فيما يلي توضيحا لطبيعة ومبررات تكوين تلك المخصصات :-

(أ) مخصص االشتراكات غير المكتسبة

الاشتراكات غير الكتسبة هي الاشتراكات التي يكون مدة سريات الوثيقة قد داخل مع سنة مالية اخري وبالتالي هو مبلغ يتم تكوينة لتغطية المطالبات المتعلقة بالاشتراكات غير المكتسبة التي قد تنشا في الفترة او الفترات المالية المستقبلية[1]

وضحت الفقرة السادسة من معيار المخصصات الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامي ان يتم قياس هذا المخص بمبلغ يتم تكوينة كنسبة من اجمالي الاشتراكات غير المكتسبة بعد تحديد نصيب معيدي التامين بأي طريقة تختارها الشركة بشرط الاقصاح عن الطريقة المتبعة

(ب) مخصص المطالبات تحت التسوية

مخصص المطالبات تحت التسوية هو مبلغ يتم تكوينة لتغطية المبالغ المتوقع دفعها في فترات مالية مستقبلية لتسديد المطالبات التي حدثت قبل نهاية الفترة المالية وتم التبليغ عنها ، ويشمل هذا المخصص النفقات المتعلقة بتنفيذ المطالبات مخصوما منها المطالبات التي تم دفعها وأشارت الفقرة السابعة من المعيار نفسة بأن يتم قياس هذا المخصص بمبلغ يتم تقديرة من قبل الشركة بدرجة كافية تسمح للشركة بتغطية المطالبات التي يتم التبليغ عنها حتي نهاية الفترة المالية بعد تحديد نصيب معيدي التامين والمطالبات التي تم دفعها

ومن المعلوم انه عند وقوع الخطر لحامل الوثيقة ومطالبتة للشركة بدفع التعويض يستدعي الامر اتخاذ الاجراءات الضرورية للتأكد من وقوع الخطر المؤمن ضدة وتستغرق هذة الاجراءات في بعض الاحيان وقتا يتجاوز احيانا السنة المالية التي وقع فيها الضرر او قد تنتهي السنة المالية ولم يتم تسوية التزامات الشركة تجاه المؤمن له ، لذلك تقوم شركة التامين بالاحتفاظ بمخصص علي ذمة تلك المطالبات الي ان يتم تسويتها فيما بعد ويسمي هذا المخصص بمخصص المطالبات (التعويضات تحت التسوية)[1]

ويمثل هذا المخصص الاتي

---

[1] المرجع السابق ، ص 40

[1] قنطقجي ، سامر مظفر،،التامين الاسلامي التكافي اسسة ومحاسبتة ، (حلب ، شعاع للنشر والعلوم ، 2008 م) ، ص 134

1- التعويضات التي استحقت لاصحابها عن الاضرار التي وقعت فعلا خلال السنة المالية ولم يتم دفعها حتي تاريخ اعداد القوائم المالية

2- التعويضات والخسائر تحت التسوية التي لم يتم تقديرها بعد من قبل المختصيين والتي تتعلق بالسنة المالية الجارية

(ج) مخصص اخطار حدثت ولم يبلغ عنها

يتم تكوين المخصص لتغطية المبالغ المتوقع دفعها في فترات مالية مستقبيلة للتعويض عن الاخطار التي حدثت خلال العام ولم يبلغ عنها بعد حتي نهاية السنة المالية ، ويتم قياس قيمة هذا المخصص علي اساس الخبرة المتعلقة بأحداث المطالبات التي تم التبليغ عنها وذلك للوصول الي القيمة المتوقع دفعها في تاريخ اعداد القوائم المالية [2]

ثانيا اثبات وعرض المخصصات الفنية في القوائم المالية :-

يتم تكوين واثبات وعرض المخصصات عندما تتوفر للشركة معلومات تدل علي وقوع حدث يؤدي أو من المحتمل ان يؤدي الي انخفاض في قيمة الاشتراكات او احد الموجودات ويتم اثباتها بصفتها نفقة في قائمة الايرادات والمصروفات لحملة الوثائق ويكون القيد المحاسبي التالي :-[1]

*** من ح/ ارباح وخسائر

الي مذكورين

*** ح/ مخصص اقساط اشتراكات غير مكتسبة

*** ح / مخصص اخطار حدثت ولم يبلغ عنها

*** ح/ مخصص مطالبات تحت التسوية

أما عن عرض تلك المخصصات في القوائم المالية فيتم تحت بند مخصصات فنية في جانب الخصوم في قائمة المركز المالي ، كل علي حدة ، كما يجب الافصاح عن مكونات تلك المخصصات ومدي علاقتها بكل نوع من انواع التامين والحركة والتغيرات التي طرأت عليها والاسس المتبعة في تحديد مبلغ كل نوع منها ، وتعتبر الايضاحات المتعلقة بتلك المخصصات جزأ من القوائم المالية [2]

---

[2] عامر حسن عفانة،اطار مقترح لنظام محاسبي لعمليات شركات التأمين التكافلي في ضوء الفكر المحاسبي الاسلامي (القدس ،2010،)،ص 41

[1] المرجع السابق ، ص 41

[2] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية ، 1999، معيار 15

حيث اكدت علي ذلك الفقرة الحادية عشر والثانية عشر من معيار المخصصات والتي تقضي بوجوب عرض كل مخصص من المخصصات الفنية وكل نوع من انواع التامين وعن الرصيد في بداية الفترة المالية ، وعن المبالغ التي اضيفت ، وعن المبالغ التي استخدمت لنفس الفترة وعن الرصيد في نهاية الفترة المالية ، كما يجب الافصاح عن الاسس التي اتبعت في تحديد مبالغ كل نوع من المخصصات الفنية وعن اي تغيرات في الاسس المتبعة في تكوينها[3]

ومما سبق يري الباحث بان محاسبة شركات التأمين لا تختلف كثيرا عن المحاسبة في الشركات التجارية او الصناعية او الزراعية او الخدمية من حيث المفاهيم المحاسبية وطبيعة العمليات المستخدمة بل ان هنالك جهود مقدرة لمجلس معايير المحاسبة الدولية في ايجاد معيار محاسبي خاص بعقود التامين ، ولكن تتميذ محاسبة شركات التامين التعاوني الاسلامي بميذات قد تختلف عن مفاهيم المحاسبة الماليه وذلك في الاتي :-

1- فصل حساب حملة الوثائق (المستأمنين) عن المساهمين (ملاك الشركة)

2- نتيجة اعمال التامين (الفائض التاميني) ليس ملكا للمساهمين بل هو لحملة الوثائق ولهم حرية التصرف فيه .

[3] اطار مقترح لنظام محاسبي لعمليات شركات التأمين التكافلي في ضوء الفكر المحاسبي الاسلامي ، مرجع سابق ، ص 41

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

ويتكون من ثلاثة مبحثين وهي

المبحث الاول : نبذة تعريفية عن شركة شيكان

المبحث الثاني : تحليل الاستبيان واختبار الفرضيات

المبحث الاول

أولا نبذة تعريفية عن شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين المحدودة

شركة شيكان للتأمين هي إحدى شركات الهيئة الوطنية الاقتصادية تم تأسيسها عام 1982 . وتعتبر أكبر شركة تأمين في سوق التأمين السوداني حيث أنها تقوم بالتأمين على كافة ممتلكات القطاع العام والقطاع الإستراتيجي بالدولة إضافة إلى نسبة كبيرة من ممتلكات القطاع العام تقّدر بحوالي 70% وحصتها في سوق التأمين السوداني حوالي 53 % ويتنافس حوالي 13 شركة تأمين اخري في حوالي 47 % من حجم سوق التأمين مما أهلها إلى ذلك نظامها الإداري وكادرها الفني المتميز .

ومن أهم المنشآت آلتي تتعامل معها على سبيل المثال لا الحصر شركة النيل الكبرى لعمليات البترول وشركة بترودار لعمليات البترول، مطابع السودان للعملة، سود اتل – الطيران المدني – الخطوط الجوية السودانية – خط أنابيب البترول – مصفاة الجيلي – ومعظم شركات النفط العاملة بالسودان (النيل ، بشائر، الوطنية، النحلة ، قادرة ،سنابل،..... الخ)[1]

ثانياً اتفاقات اعادة التامين الخاصة بالشركة :-

تمتاز اتفاقيات إعادة التأمين التي حصلت عليها الشركة من شركات إعادة التأمين العالمية بأنها من اتفاقيات الدرجة الأولى وذلك مع كل من شركات بارتنر ري بالسوق الفرنسي وتعتبر من ضمن أكبر عشرون شركة إعادة تأمين في العالم وكما تتعامل الشركة عبر وسطاء إعادة تأمين عالميين بسوق لندن.

ثالثاً هيئة الرقابة الشرعية بالشركة :-

تزاول الشركة نشاطها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والتي يشرف عليها نخبة من كبار علماء الشريعة والاقتصاد في البلاد. ولها هيئة رقابة شرعية تضبط كل عملياتها وتبين لها الجانب الشرعي السليم في ممارسة اعمال التامين

تقدم شركة شيكان للتأمين التامينات العامة التقليدية المعروفة مثل تأمين السيارات وتأمين الحريق والسرقة وتأمين المسئوليات المدنية زيادة عن ذلك بادرت شركة شيكان وكانت الرائدة في تقديم التامين الزراعي وايضا كانت الرائدة في تقديم التامين الطبي وتامين التكافل البديل الاسلامي للتأمين علي الحياة .

---

[1] مقابلة شخصية مع السيد / عصام الدين عبد الله عبد الحفيظ نائب مدير شركة شيكان للتأمين فرع شندي بتاريخ 2016/04/15م الساعة 2 ظ

معظم شركات التأمين تعمل في عدد قليل جدا ومحدود من التغطيات التامينية يتركز معظمها في تامين السيارات وبعض التامينات الاخري لكن شركة شيكان للتامين استحدثت انواع جديدة تلبي احتياجات سوق التامين السوداني لحماية مقدرات الاقتصاد السوداني والمؤسسات المملوكة للدولة والقطاع الخاص وحل اشكاليات القطاعات الزراعية والرعوية وقطاع الصحة وقطاعات اخري تؤثر علي حياة المواطنين[1]

رابعا التغطيات التأمينة التي تقدمها الشركة :-

النوع الاول من التامين هو تامين الممتلكات ويتم في هذا التامين تغطية الممتلكات ضد اخطار الحريق والسرقة والاخطار الطبيعية الاخري مثل الزلازل والبراكين والفيضانات والاعاصير والاخطار الاجتماعية مثل الشغب والاضطرابات والعصيان المدني والافعال الكيدية وسقوط الطائرات والاجسام المتساقطة منها وعادة مايكون للمحلات التجارية والمخزونات والمصانع او المستودعات او المباني ويعتبر من اهم انواع التغطيات التامينه ومن ارخص التغطيات التامينة علي الاطلاق اذ يتم احتساب القسط المستحق لشركات التامين بنسبة في الالف من قيمة الممتلكات مقارنة بانواع التامينات المعروفة وهو تامين السيارات يتم اخذ نسبة مئوية من قيمة العربة .

النوع الثاني من انواع التامين هو التامينات الهندسية ويحوي بداخلة مجموعة من التغطيات التامينية المختلفة من اهمها تامين تعطل الماكينات الذي يغطي الاعطال الفجائية التي تصيب الماكينات اثناء التشغيل او الصيانة نتجة لحادث ويكون في العادة غالبا لماكينات ضخ المياه ومحاور الري المحوري والطولي في المشاريع الزراعية وماكينات توليد الكهرباء وكذلك اجهزة التبريد والتكيف في المصانع والشركات والمؤسسات المختلفة

النوع الثالث تامين الاجهزة الالكترونية : وهو من انواع تامين الممتلكات اذ يغطي جميع الاجهزة الالكترونية من اجهزة الحاسوب وملحقاته من طابعات وشاشات العرض واجهزة الاتصال المحمولة والثابتة وكذلك اجهزة المعدات الطبية علي مختلف انواعها من اجهزة الرنين المغنطيسي واجهزة الاشعة ورسم المقلب وخلافة وتكون التغطية لمدة عام ضد اخطار الحريق والسرقة والالتماس الكهربائي وسوء الاستخدام والحوادث الفجائة الناتجة عن اي حادث مغطي في وثيقة المعدات الالكترونية.

---

[1] المرجع السابق

النوع الثالث والمهم جدا لاصحاب المشاريع الزراعية لضمان استمرار مشاريعهم الزراعية هو التامين الزراعي الذي ادخل قريبا ضمن التغطيات التامينيه التي تقدمها شركة شيكان للتأمين يكون التامين الزراعي للمحاصيل الزراعية المختلفة سواء اكانت مروية او مطرية وكذلك بستنة المشاريع الزراعية [1]

القوائم المالية بشركات التامين :-

اولا مضمون الميزانية :

تتضمن الميزانية العمومية لشركات التامين – شأنها في ذلك شأن جميع المؤسسات التجارية والصناعية والزرعية وأيضا المؤسسات المالية – الاصول التي تمثل استخدامات الاموال في شركات التامين ، والخصوم التي تمثل مصادر الاموال لهذة الشركة[1]

ويتم تبويب عناصر وبنود الميزانية وفقا لترتيب ورودها في الميزانية كما أوصت المعايير المحاسبية لشركات التأمين وإعدة التأمين[2]

(أ) العرض والافصاح في الميزانية :-

1- يجب عدم اجراء إجراء المقاصة بين بنود الأصول والالتزامات بالميزانية إلا اذا كان هناك حق أو مبرر قانوني يسمح بإجراء تلك المقاصة

2- يجب مراعاة أن النموزج المعروض يمثل الحد الادني من المعلومات التي يتعين الأفصاح عنها بالميزانية

3- بالنسبة للشركات التي تجمع نشاط تأمين الاشخاص ونشاط تأمين الممتلكات والمسئوليات يتعين عليها أن تقدم بالإضافة الي الميزانية المجمعة للشركة ميزانيتين مستقلتين إحداهما لتأمين الاشخاص وعمليات تكوين الاموال والاخري لتأمينات الممتلكات والمسؤليات[3]

ويتعين أن تتضمن كل ميزانية منها كافة الارصدة التي تخصها وبالنسبة لحقوق المساهمين تدرج ضمن الميزانية المجمعة للشركة.

---

[1] المرجع السابق

[1] محمود محمد الساجي ، المحاسبة في شركات التأمين ضوء المعايير المحاسبية الدولية(القاهره،المكتبة المصرية،2006م). ص207

[2] ثناء محمد طعيمة،محاسبة شركات التامين الإطار النظري والتطبيق العملي(القاهره،اتراك للطباعة والنشر،2002م). ص 216

[3] محمود محمد الساجي ، المحاسبة في شركات التأمين ضوء المعايير المحاسبية الدولية(القاهره،المكتبة المصرية،2006م). ص 21

ثانيا جدول حسابات النتائج :-

وهو جدول يتضمن أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة بعد مقابلة الايرادات والمكاسب والمصاريف والخسائر عن فترة معينة .

1- يتعين عدم إجراء المقاصة بين بنود الايرادات والمصروفات بجدول حساب النتيجة فيما عدا الايرادات والمصروفات المتعلقة بأصول وإلتزامات تم إجراء المقاصة بينما بموجب قانوني ، وفي هذا الشأن يمكن إجراء المقاصة بين عناصر محددة بجدول حساب النتيجة وذلك علي النحو التالي

2- الارباح والخسائر الناتجة عن البيع او التصرف في الاستثمارات

3 - الارباح والخسائر الناتجة عن تقييم حركة وأرصدة العملات الاجنبية

4- وتعد جميع عناصر الدخل والإيرادات والمصروفات علي أساس قاعدة الاستحقاق

يتأثر رصيد الارباح والمحتجزة أول المدة بقيمة الخطأ الجوهري أخذ بعين بالاعتبار التسوية الضريبية اللازمة ، علي أن يتم الافصاح عن ذلك بصورة مستقلة بالايضاحات المتممة للقوائم المالية[1]

ثالثا جدول تدفقات الخزينة :-

يتم اعداد جدول تدفقات الخزينة علي الاساس النقدي واستخدام الطريقة المباشرة ، وعلي ذلك يتم تسوية أرباح (خسائر) العام قبل خصم الضرائب بالمبالغ غير النقدية مثل المخصصات والاهتلاك والاستهلاك[2]

(أ) أهمية جدول تدفقات الخزينة :-

يوفر جدول تدفقات الخزينة معلومات إضافية تفيد في تقييم الأداء : كما تفيد مستخدميها في صنع القرارات المتعلقة بتخصيص الموراد النادرة وتقييمها وتساعد أيضا المعلومات المتوفرة من جدول تدفقات الخزينة في تقرير قدرة الشركة علي :

1- توليد تدفقات نقدية موجبة في المستقبل

2- مقابلة الالتزامات المالية المتمثلة في سداد الالتزامات ودفع التوزيعات

3- معرفة التغيرات النقدية في الامول والمتعلقة بأنشطة الشركة

4- الحصول علي التمويل الخارجي عندما يكون ضروريا

---

[1] المرجع السابق ، ص18

[2] ثناء محمد طعيمة،محاسبة شركات التامين الإطار النظري والتطبيق العملي(القاهره ،اتراك للطباعة والنشر،2002م). ص ص 255-256

هذا الجدول يساعد المستخدمين علي تقييم درجة السيوجلة وجاليسر والمرونة المالية وتشير السيولة الي مدى اقتراب الاصول والالتزامات من النقدية ، واليسر يعني قدرة الشركة علي الاستجابة والتكيف مع الازمات المالية والاحتياجات والفرص غير المتوقعة .

ويركز المحللون الماليون حاليا علي توجية اهتمام المستثمرين الي تحليل تدفقات الخزينة عند إتخاذهم لقرارات الاستثمار في الاسهم.

وبالرغم من أنهم ينظرون الي تدفقات الخزينة علي أنها هامة مكملة وتفيد في تجنب الاستدلالات الخاطئة بسبب سوء فهم الارباح المحاسبية التي تم إعدادها علي أساس الاستحقاق المحاسبي.[1]

رابعا جدول تغير الاموال الخاصة ما يلي :-

1- بالنسبة لكل مكون لحقوق الملكية ، آثار التطبيق ذو الأثر الرجعي أو أعادة بيان أثر رجعي بموجب المعيار المحسبي الدولي (IAS 8)

2- السياسات المحاسبية والتتغيرات في التقديرات المحاسبية والاخطاء

3- تسوية بين المبالغ المسجلة في بداية ونهاية الفترة مع الإفصاح بشكل منفصل عن التغيرات الناتجة من الربح أو الخسارة وكل بند من الدخل الشامل الآخر ؛

4- كما يضيف المعيار بأن يتم عرض إما قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو في الملاحظات ، مبالغ الحصص المعترف ؛

5- كتوزيعات الي الملاك خلال الفترة ومبلغ كل سهم ذو علاقة ويمكن عرض اهم العناصر المكونة لجدول تغير الاموال الخاصة[1]

---

[1] المرجع السابق ، ص 235

[1] قوادي محمد قياس ، بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية ،(جويلية، جامعة سعد دحلب 2010م) ص 7

المبحث الثاني

تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات

أولا نبذه تعريفية عن أدوات التحليل :

يستعرض الباحث ماقام به في سبيل الحصول على البيانات من مجتمع البحث ،بدءا بتعريف المتغير المدروس مرورا ببناء ادوات البحث الرئيسية (الاستبيانه) ومايتعلق بها من اجراءات ثم شرح طرق كيفية معالجه البينات احصائيا وتحليلها.

(أ) متغيرالدراسة : –

ان من ضمن ما يهدف اليه هذا البحث التعرف على الواقع الفعلي لاراء المبحوثين ممثلي المجتمع المستهدف لذلك فان متغيرات الدراسه هي تلك المتغيرات المتعلقه بفرضيات الدراسة وقد تم التعبير عنها في استماره المبحوثين في شكل عبارات وصفيه ووضع لكل منها خمسة خيارات هي: (اوافق بشده ،اوافق ،محايد ،لااوافق بشده ،لااوفق) اعطيته القيم (1،2،3،4،5) كمستويات متدرجه لتلك الخيارات علي التوالي بغرض اخضاعها للتحليل الاحصائي .

(ب) ادوات الدراسة :

في هذا البحث تم اعتماد اسلوب تحليل الاستبيانه نسبه للمزيا المتعدده التي يمتاز بها هذا الاسلوب عن غيره مثل : الحصول علي البيانات المطلوبه من عدد كبير من الافراد متباعدين جغرافيا في اقصر وقت ممكن مقارنه مع وسائل جمع البيانات البديلة وكذلك يوفر الاستبيان وقتا كافيا للشخص للتفكير مليا في اجاباته مما يقلل الضغط عليه فيراعي التدقيق في معلوماته واضافه الي ذلك فقد تم تخيير المبحوث في كتابة اوعدم كتابة اسمة مما يحفزه الى اعطاء معلومات صحيحه موثوق بها .

(ج) صدق الاستبيانة :

للتحقق من صدق الاداة المستخدمة (الاستبيانه) تم عرض فقراتها علي عدد (6) من المحكمين ذوي الخبرة والاختصاص في مجال البحث لبيان مدي صلاحية الفقرات ومناسبتها،حيث ابدوا عددا من الملاحظات ساعدت في استبعاد بعض الفقرات واضافة اخري وتعديل بعضها وفقا لما اشاروا اليه وقاموا باقتراحه علي الباحث .

(د) الاساليب الاحصائية المستخدمة :

لتحقيق الدراسة والتحقق من صحه الفرضيات الموضوعه لها تم استخدام الادوات الاحصائية الاتية.

1- لعرض البياني والتوزيع التكراري لاجابات الاستبيانة .

2- النسبة المئوية .

3- المنوال .

4- مربع (كاي) لاختبار صحة الفرضيات .

ثانيا معالجة وتحليل الاستبيان:-

للاجابة علي التساؤلات الدراسية واختبار الفرضيات وتحليل بيانات الاستبيانة لمعرفة اداء عينة الدراسة حول أثر المطالبات المدفوعة علي المخصصات الفنية بشركات التامين استخدم الباحث الطرق الاحصائية الاتية :

(أ) المنوال:-

وهو القيمة السائده الاكثر تكررا ،وسط مجموعة من القيم،وهو لايتاثر بالقيم المتطرفه او الشاذة، ويمكن استخدامة للقيم الكمية والنوعية[1]

وسيقوم الباحث باستخدامة ،لمعرفه اكثر الاجابات تكررا عن كل سؤال من اسئلة الاستبيانة تجاه اداة اراء المبحوثين (عينة الدراسة) بخصوص اسئله كل فرضية من الفرضيات.

(ب) اختيار(مربع كاي) :-

اول من اوجد هذا الاختبار هو عالم الاحصاء (كارل بيرسون) في عام 1900م واتسع استخدامة فيما بعد حتي اصبح واحد من الاساليب المعتمده والمعروفه في عمليات التحليل الاحصائي [2]

والهدف من استخدام (مربع كاي) للفروق هو ان متغيرات الدراسه عبارة عن متغيرات نوعية تصنيفية وانسب اختبار لهذه الفرضيات هو اختبار(مربع كاي) ويكون ذلك عن طريق تحليل البيانات الخاصة بالفرضيات واستخدام برنامج التحليل الاحصائي (spss) ولاجراء الاختبار يمكن حساب القيمة المحسوبة لمربع كاي ومقارنته بالقيمة الاحتمالية لمربع كاي فاذا كانت القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الاحتمالية دل ذلك علي ان الفروق بين اجابات المبحوثين فروق معنوية وذلك تحت مستوي معنوية (0.05) امااذا كانت القيمة المحسوبة اقل من القيمة الاحتمالية دل ذلك علي ان الفروق بين اجابات المبحوثين حول هذه الفرضية فروق غير معنوية

---

[1] طارق محمد الرشيد، المرشد في الاقتصادالتطبيق،(الخرطوم : ب ن 2005م)ص 124

[2] صلاح الامين الخضر،اثار سياسيه التمويل المصرفي علي الديون المتعثره: دراسة محاسبية تطبيقية، رسالة دكتوراه غير منشوره(شندي:2008م) ص 316

ولاستخدام هذا الاختبار تم تقسيم اجابات افراد عينة الدراسة الي ثلاثة مستويات:

1- الموافقون وتضم اجابه (اوافق بشده ،اوافق) في الاسبيانة

2- المحايدون وتضم اجابة (محايد)

3- غير الموافقون وتضم اجابة (لااوفق بشده ،لااوفق)

ثالثا تحليل البيانات الشخصية

جدول رقم (1/2/3) يبن خصائص العينة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة %
اقل من 30 سنة	5	% 15.2
من 30 الي 40 سنة	15	% 45.5
من 40 الي 50 سنة	9	% 27.3
من 50 الي 60 سنة	4	% 12.1
60 سنة فاكثر	صفر	% صفر
المجموع	33	%100

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م

الشكل رقم (1/2/3) رسم بياني يبين توزيع افراد العينة بحسب العمر

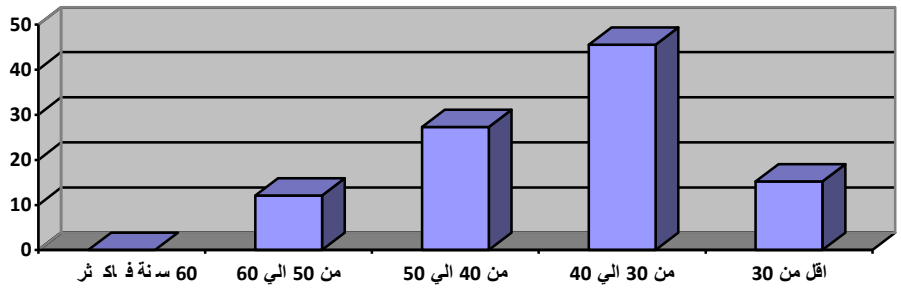

اعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م

وقد تلاحظ من الجدول رقم (1/2/3) والشكل رقم (1/2/3) اعلاه ان غالبية افراد العينة تتراوح اعمارهم بين 30 سنة واقل من 40 سنة بنسبة (45.5%) وهذا يدل علي أن معظم افراد العينة من متوسطي العمر في مرحلة الشباب .

جدول رقم (2/2/3) يبن خصائص العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة %
ثانوي	صفر	صفر %
دبلوم	4	% 12.1
بكلاريوس	19	% 57.6
ماجستير	9	% 27.3
دكتوراه	1	% 3.0
اخري	صفر	صفر %
المجموع	33	% 100

المصدر : اعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م

الشكل رقم (2/2/3) رسم بياني يبين توزيع افراد العينة بحسب المؤهل العلمي

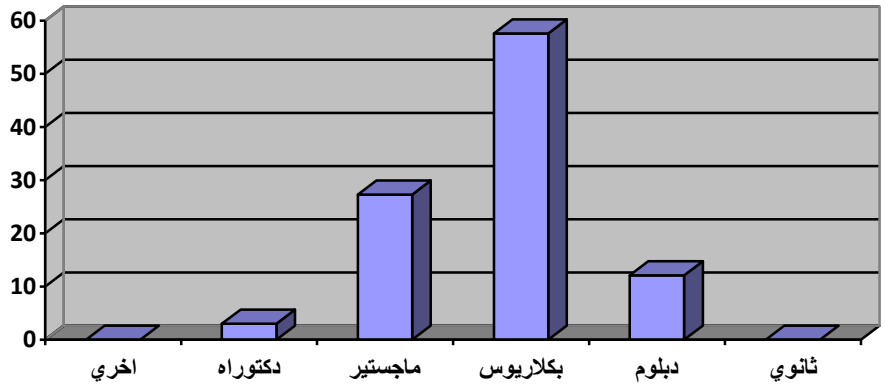

المصدر : اعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م

وقد تلاحظ من الجدول رقم (2/2/3) والشكل رقم (2/2/3) اعلاه ان غالبية افراد العينة لديهم مؤهل علمي بكلاريوس بنسبة (57.6%) وهذا يدل علي استهداف الافراد الذين لديهم مؤهل علمي مناسب لموضوع الدراسة .

جدول رقم (3/2/3) يبن خصائص العينة حسب التخصص العلمي

التخصص	التكرار	النسبة %
محاسبة	21	% 63.6
ادارة	4	% 12.1
تجاره	صفر	% صفر
اقتصاد	صفر	% صفر
تامين	4	% 12.1
اخري	4	% 12.1
المجموع	33	% 100

المصدر : اعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م

الشكل رقم (3/2/3) رسم بياني يبين توزيع افراد العينة بحسب التخصص

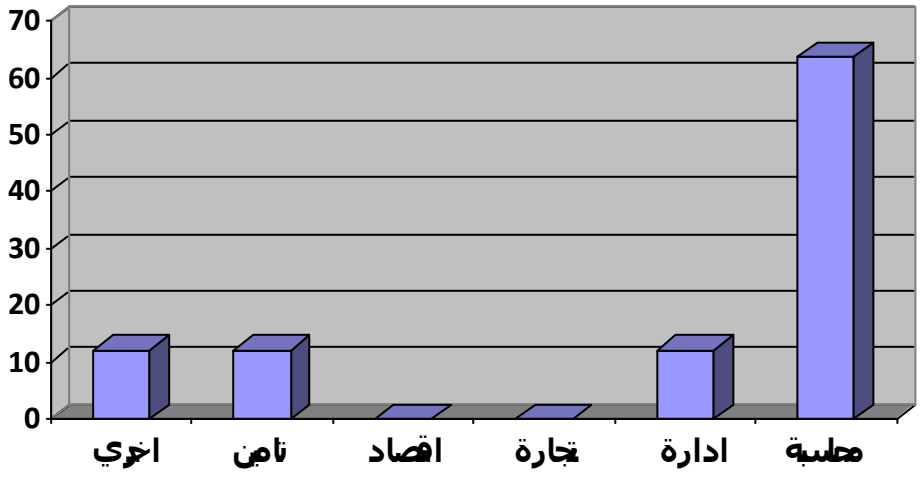

اعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م

وقد تلاحظ من الجدول رقم (3/2/3) والشكل رقم (3/2/3) اعلاه ان غالبية افراد العينة محاسبين بنسبة (63.6%) وهذا يدل علي استهداف الافراد الذين لديهم الخبرة الكافية بموضوع الدراسة .

جدول رقم (4/2/3) يبن خصائص العينة حسب المسمي الوظيفي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة %
محاسب	17	% 51.5
رئيس قسم الحسابات	2	% 6.1
مدير ادارة الحسابات	1	% 3.0
مساعد مدير للحسابات	1	% 3.0
اداري	1	% 3.0
رئيس قسم اداري	2	% 6.1
مدير اداري	صفر	% صفر
مساعد مدير للاداره	صفر	% صفر
فني تامين	6	% 18.2
رئيس قسم تامين	4	% 12.1
مدير ادارة تامين	صفر	% صفر
مساعد مدير للتامين	صفر	% صفر
المجموع	33	% 100

المصدر : اعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م

الشكل رقم(4/2/3) رسم بياني يبين توزيع افراد العينة بحسب الوظيفة

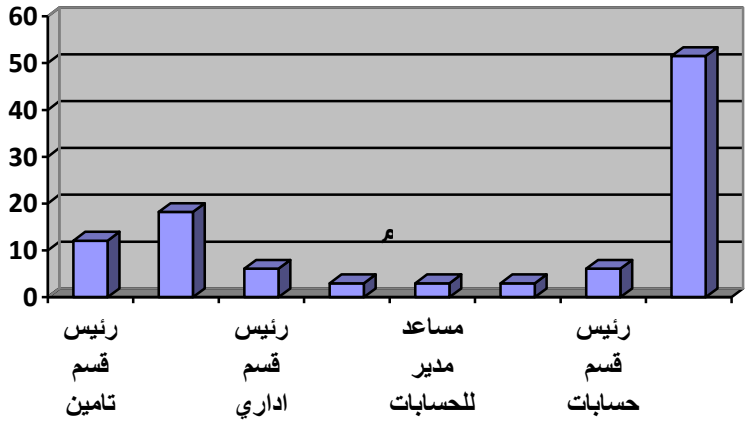

المصدر : اعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م

وقد تلاحظ من الجدول رقم (4/2/3)والشكل رقم (4/2/3) اعلاه ان غالبية افراد العينة محاسبين بنسبة (51.5%) وهذا يدل علي استهداف الافراد الذين لديهم الخبرة الكافية بموضوع الدراسة .

جدول رقم (5/2/3) يبن خصائص العينة حسب الخبرة العملية

الخبره العملية	التكرار	النسبة %
اقل من 5 سنة	5	% 15.2
من 5 الي 10 سنة	7	% 21.2
من 10 الي 15 سنة	16	% 48.5
اكثر من 15 سنة	5	% 15.2
المجموع	33	% 100

المصدر : اعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م

الشكل رقم (5/2/3) رسم بياني يبين توزيع افراد العينة بحسب الخبرة

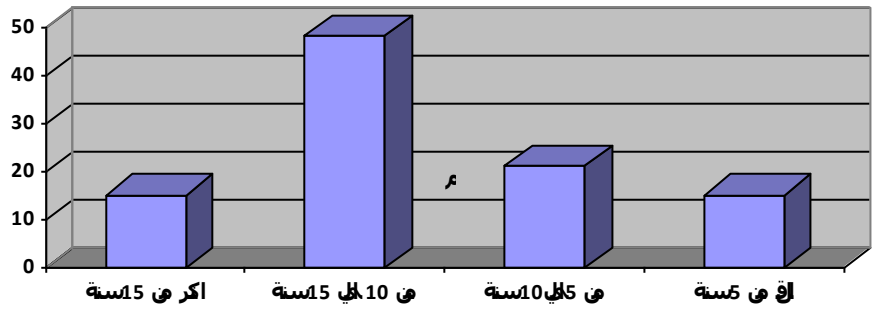

المصدر : اعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م

وقد تلاحظ من الجدول رقم (5/2/3) والشكل رقم (5/2/3) اعلاه ان غالبية افراد العينة تتراوح خبراتهم من 10 الي 20 سنة بنسبة (48.5%) وهذا يدل علي استهداف الافراد الذين لديهم خبرة كافية ومناسبه لموضوع الدراسة .

رابعا تحليل الفرضيات : -

في هذا الجزء سوف نقوم بدارسة وتحليل المحور الثاني من الاستبيان والذي يرتبط بمجموعة العبارات من 1 الي 15 وتهتم هذه العبارات باستطلاع اراء المحاسبين حول مدي صحة الفرضيات والمتمثلة في الاتي:

الفرضية الاولي :-

1/ توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المطالبات المدفوعة والفائض المحقق بالقوائم المالية

وكانت نتيجة تحليل اسئلة هذا المحور كما يلي :-

1/ العباره الاولي : تعتبر المطالبات المدفوعة من أهم البنود التي تؤثر في حجم الفائض التأميني المحقق بالقوائم المالية .

جدول رقم (6/2/3) : نتائج الاجابة علي العبارة رقم 01

الإجابة	التكرار	النسبة %
اوفق بشدة	22	% 66.7
اوافق	9	% 27.3
محايد	صفر	% صفر
لا اوافق بشده	صفر	% صفر
لا اوافق	2	% 6.1
المجموع	33	% 100

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م

الشكل رقم (6/2/3) رسم بياني يبين نتائج الاجابة علي العبارة رقم 01

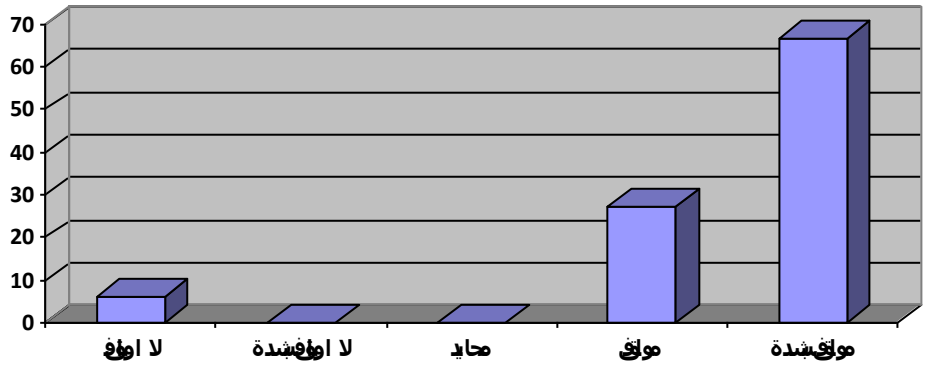

اعاداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م

ونلاحظ من الجدول رقم (6/2/3) والشكل رقم (6/2/3) أعلاه أن الذين يوافقون بشدة (22) وهم يمثلون نسبة (66.7 %) من عينة الدراسة وان الذين يوافقون (9) وهم يمثلون نسبة (27.3 %) من عينة الدراسة بينما المحايدون وهم (صفر) وهم يمثلون نسبة (صفر%) من عينة الدراسة

اما الذين لا يوافقون بشدة (صفر) وهم يمثلون نسبة (صفر %) من عينة الدراسة والذين لا يوافقون (2) وهم يمثلون نسبة (6.1%) من عينة الدراسة

وعلي ذلك نجد ان الذين يوافقون علي أنه (تعتبر المطالبات المدفوعة من أهم البنود التي تؤثر في حجم الفائض التأميني المحقق بالقوائم المالية .) (31) وهم يمثلون نسبة (94%) من عينة الدراسة .

2/ العباره الثانية : كلما كانت قيمة المطالبات المدفوعة كبيره أدي ذلك الي نقصان في حجم الفائض التأميني .

جدول رقم (7/2/3) : نتائج الاجابة علي السؤال رقم 02

الإجابة	التكرار	النسبة %
اوفق بشدة	20	% 60.6
اوافق	9	% 27.3
محايد	صفر	% صفر
لا اوافق بشده	1	% 3.0
لا اوافق	3	% 9.1
المجموع	33	% 100

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م

الشكل رقم (7/2/3) رسم بياني يبين نتائج الاجابة علي العبارة رقم 02

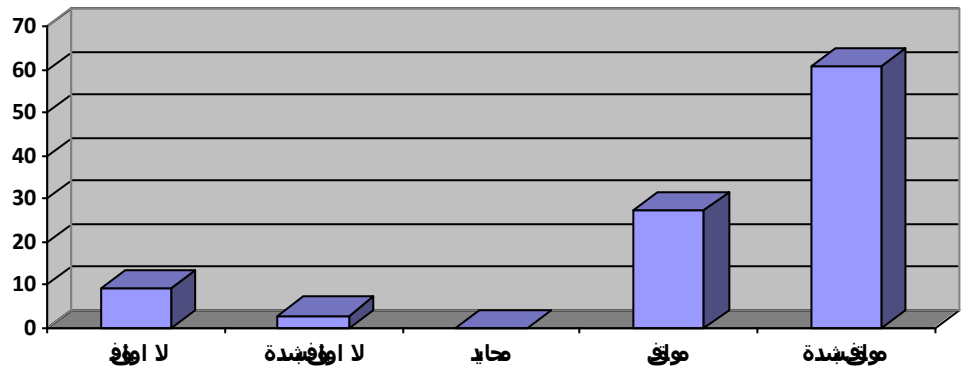

اعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م

ونلاحظ من الجدول رقم (7/2/3) الشكل رقم (7/2/3) اعلاه ان الذين يوافقون بشدة (20) وهم يمثلون نسبة (60.6 %) من عينة الدراسة وان الذين يوافقون (9) وهم يمثلون نسبة (27.3 %) من عينة الدراسة بينما المحايدون وهم (صفر) وهم يمثلون نسبة (صفر %) من عينة الدراسة اما الذين لا يوافقون بشدة (1) وهم يمثلون نسبة (3.0 %) من عينة الدراسة والذين لا يوافقون (3) وهم يمثلون نسبة (9.1 %) من عينة الدراسة

وعلي ذلك نجد ان الذين يوافقون علي أنه (كلما كانت قيمة المطالبات المدفوعة كبيره أدي ذلك الي نقصان في حجم الفائض التأميني .) (29) وهم يمثلون نسبة (87.9 %) من عينة الدراسة

3/ العباره الثالثة : يتم احتساب الفائض التاميني بعد خصم المطالبات المدفوعة والاحتياطيات الفنية .

جدول رقم (8/2/3) : نتائج الاجابة علي السؤال رقم 03

الإجابة	التكرار	النسبة %
اوفق بشدة	20	% 60.6
اوافق	10	% 30.3
محايد	صفر	% صفر
لا اوافق بشده	2	% 6.1
لا اوافق	1	% 3.0
المجموع	33	% 100

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م

الشكل رقم (8/2/3) رسم بياني يبين نتائج الاجابة علي العبارة رقم 03

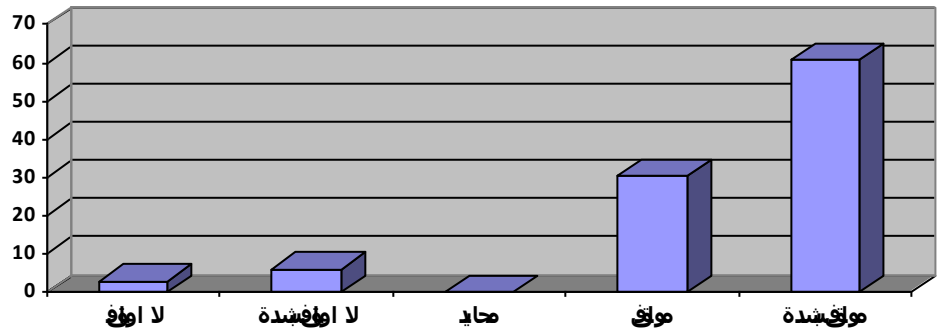

اعداد الباحث من بيانات عينة الدراسة

ونلاحظ من الجدول رقم (8/2/3) الشكل رقم (8/2/3) اعلاه ان الذين يوافقون بشدة (20) وهم يمثلون نسبة (60.6 %) من عينة الدراسة وان الذين يوافقون (10) وهم يمثلون نسبة (30.3 %) من عينة الدراسة بينما المحايدون وهم (صفر) وهم يمثلون نسبة (صفر %) من عينة الدراسة اما الذين لا يوافقون بشدة (2) وهم يمثلون نسبة (6.1 %) من عينة الدراسة والذين لا يوافقون (1) وهم يمثلون نسبة (3.0%) من عينة الدراسة

وعلي ذلك نجد ان الذين يوافقون علي أنه (يتم احتساب الفائض التاميني بعد خصم المطالبات المدفوعة والاحتياطيات الفنية .) (30) وهم يمثلون نسبة (90.9 %) من عينة الدراسة .

4/ العباره الرابعة : يؤثر خصم المطالبات المدفوعة من حسابات المشتركين علي الفائض التاميني المحقق بالقوائم المالية.

جدول رقم (9/2/3) : نتائج الاجابة علي السؤال رقم 04

الاجابة	التكرار	النسبة %
اوفق بشدة	17	% 51.5
اوافق	11	% 33.3
محايد	1	% 3.0
لا اوافق بشده	صفر	% صفر
لا اوافق	4	% 12.1
المجموع	33	% 100

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م

الشكل رقم (9/2/3) رسم بياني يبين نتائج الاجابة علي العبارة رقم 04

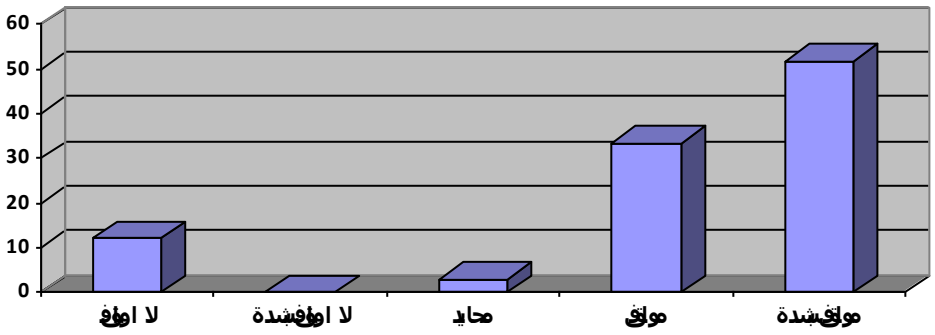

اعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م

ونلاحظ من الجدول رقم (9/2/3) الشكل رقم (9/2/3) اعلاه ان الذين يوافقون بشدة (17) وهم يمثلون نسبة (51.5 %) من عينة الدراسة وان الذين يوافقون (11) وهم يمثلون نسبة (33.3 %) من عينة الدراسة بينما المحايدون وهم (1) وهم يمثلون نسبة (3.0 %) من عينة الدراسة اما الذين لا يوافقون بشدة (صفر) وهم يمثلون نسبة (صفر%) من عينة الدراسة والذين لا يوافقون (4) وهم يمثلون نسبة (12.1%) من عينة الدراسة

وعلي ذلك نجد ان الذين يوافقون علي أنه (يؤثر خصم المطالبات المدفوعة من حسابات المشتركين علي الفائض التاميني المحقق بالقوائم المالية.) (28) وهم يمثلون نسبة (84.8 %) من عينة الدراسة .

5/ العباره الخامسة : المطالبات المدفوعة لوثائق التأمين الممتده لفترات مالية أخري تؤثر في حجم الفائض التاميني المحقق بالقوائم المالية.

جدول رقم (10/2/3) : نتائج الاجابة علي السؤال رقم 05

الاجابة	*التكرار*	*النسبة %*
اوفق بشدة	15	% 45.5
اوافق	13	% 39.4
محايد	2	% 6.1
لا اوافق بشده	2	% 6.1
لا اوافق	1	% 3.0
المجموع	33	% 100

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م

الشكل رقم (10/2/3) رسم بياني يبين نتائج الاجابة علي العبارة رقم 05

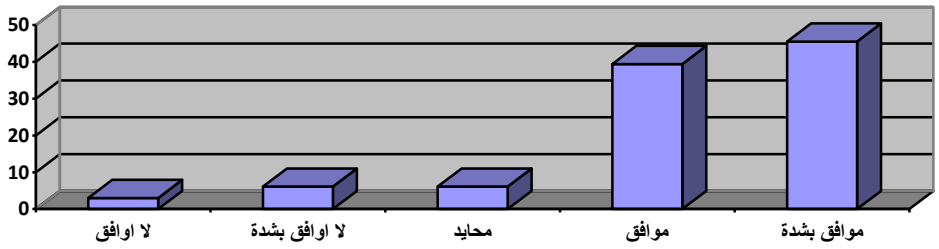

اعاداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م

ونلاحظ من الجدول رقم (10/2/3) الشكل رقم (10/2/3) اعلاه ان الذين يوافقون بشدة (15) وهم يمثلون نسبة (45.5%) من عينة الدراسة وان الذين يوافقون (13) وهم يمثلون نسبة (39.4%) من عينة الدراسة بينما المحايدون وهم (2) وهم يمثلون نسبة (6.1%) من عينة الدراسة اما الذين لا يوافقون بشدة (2) وهم يمثلون نسبة (6.1%) من عينة الدراسة والذين لا يوافقون (1) وهم يمثلون نسبة (3.0 %) من عينة الدراسة

وعلي ذلك نجد ان الذين يوافقون علي أن (المطالبات المدفوعة لوثائق التأمين الممتده لفترات مالية أخري تؤثر في حجم الفائض التاميني المحقق بالقوائم المالية.) (28) وهم يمثلون نسبة (84.9 %) من عينة الدراسة .

الفرضية الثانية :-

2/ توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المطالبات المدفوعة وحجم المخصصات الفنية بالقوائم المالية

1/ العبارة الاولي : تقدر المخصصات الفنية بنسب (جزافية) لمواجهة الاخطار المحتملة من الاقساط المكتتبة خلال العام .

جدول رقم (11/2/3) : نتائج الاجابة علي السؤال رقم 01

الإجابة	التكرار	النسبة %
اوفق بشدة	6	% 18.2
اوافق	20	% 60.6
محايد	5	% 15.2
لا اوافق بشده	1	% 3.0
لا اوافق	1	% 3.0
المجموع	33	% 100

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م

الشكل رقم (11/2/3) رسم بياني يبين نتائج الاجابة علي العبارة رقم 01

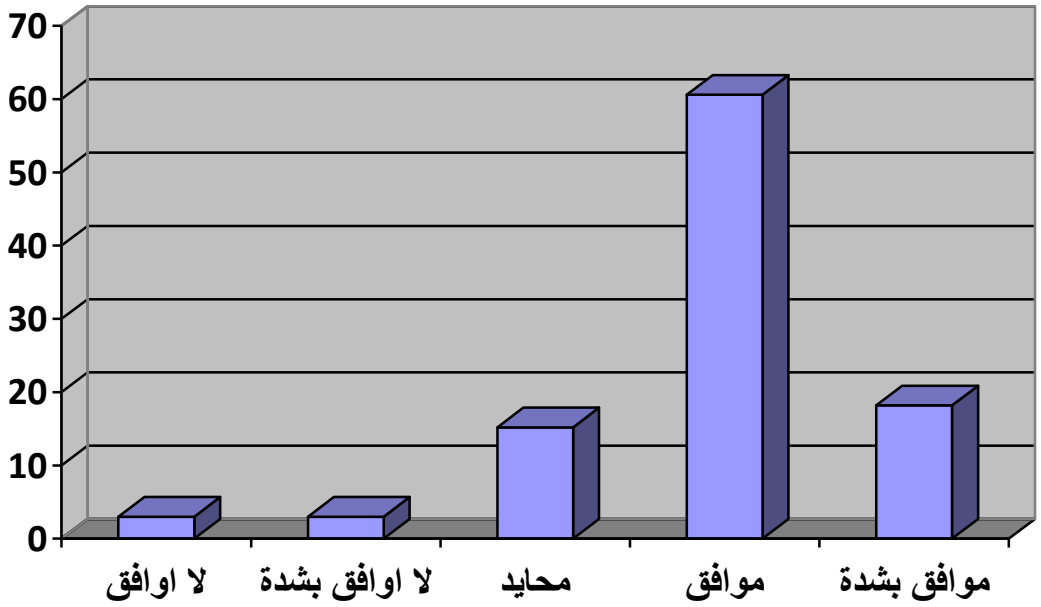

اعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م

ونلاحظ من الجدول رقم (11/2/3) الشكل رقم (11/2/3) اعلاه ان الذين يوافقون بشدة (6) وهم يمثلون نسبة (18.2 %) من عينة الدراسة وان الذين يوافقون (20) وهم يمثلون نسبة (60.6 %) من عينة الدراسة بينما المحايدون وهم (5) وهم يمثلون نسبة (15.2 %) من عينة الدراسة اما الذين لا يوافقون بشدة (1) وهم يمثلون نسبة (3.0 %) من عينة الدراسة والذين لا يوافقون (1) وهم يمثلون نسبة (3.0 %) من عينة الدراسة

وعلي ذلك نجد ان الذين يوافقون علي أنه (تقدر المخصصات الفنية بنسب (جزافية) لمواجهة الاخطار المحتملة من الاقساط المكتتبة خلال العام .) (26) وهم يمثلون نسبة (78.8 %) من عينة الدراسة .

2/ العبارة الثانية : حجم المطالبات المدفوعة بشركات التامين يؤثر في تقدير المخصصات الفنية اخر العام.

جدول رقم (12/2/3) : نتائج الاجابة علي السؤال رقم 02

الإجابة	التكرار	النسبة %
اوفق بشدة	5	% 15.2
اوافق	27	% 81.8
محايد	1	% 3.0
لا اوافق بشده	صفر	% صفر
لا اوافق	صفر	% صفر
المجموع	33	% 100

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م

الشكل رقم (12/2/3) رسم بياني يبين نتائج الاجابة علي العبارة رقم 02

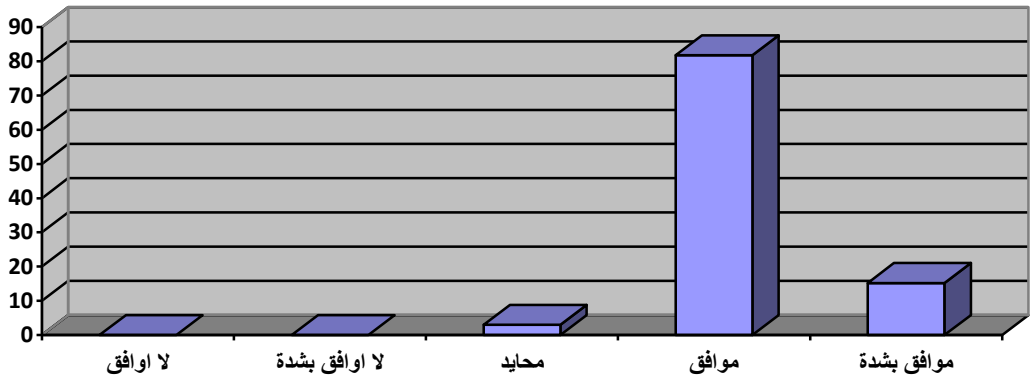

اعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م

ونلاحظ من الجدول رقم (12/2/3) الشكل رقم (12/2/3) اعلاه ان الذين يوافقون بشدة (5) وهم يمثلون نسبة (15.2 %) من عينة الدراسة وان الذين يوافقون (27) وهم يمثلون نسبة (81.8 %) من عينة الدراسة بينما المحايدون وهم (1) وهم يمثلون نسبة (3.0%) من عينة الدراسة اما الذين لا يوافقون بشدة (صفر) وهم يمثلون نسبة (صفر %) من عينة الدراسة والذين لا يوافقون (صفر) وهم يمثلون نسبة (صفر %) من عينة الدراسة

وعلي ذلك نجد ان الذين يوافقون علي أن (ان حجم المطالبات المدفوعة بشركات التامين يؤثر في تقدير المخصصات الفنية اخر العام.) (32) وهم يمثلون نسبة (97 %) من عينة الدراسة .

3/ العبارة الثالثة : يزداد حجم المخصصات الفنية بزيادة حجم المطالبات المستحقة أو التي لم تتم تسويتها بعد آخر العام.

جدول رقم (13/2/3): نتائج الاجابة علي السؤال رقم 03

الإجابة	التكرار	النسبة %
اوفق بشدة	10	% 30.3
اوافق	15	% 45.5
محايد	5	% 15.2
لا اوافق بشده	2	% 6.1
لا اوافق	1	% 3.0
المجموع	33	% 100

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م

الشكل رقم (13/2/3) رسم بياني يبين نتائج الاجابة علي العبارة رقم 03

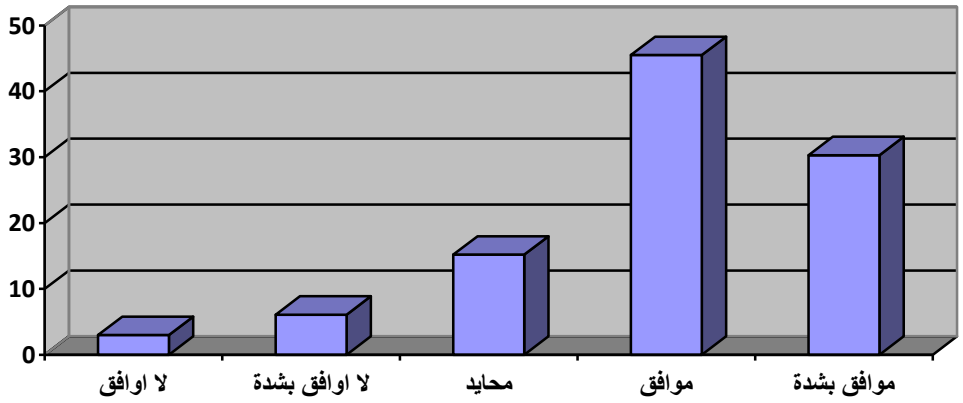

اعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م

ونلاحظ من الجدول رقم (13/2/3) الشكل رقم (13/2/3)اعلاه ان الذين يوافقون بشدة (10) وهم يمثلون نسبة (30.3%) من عينة الدراسة وان الذين يوافقون (15) وهم يمثلون نسبة (45.5%) من عينة الدراسة بينما المحايدون وهم (5) وهم يمثلون نسبة (15.2%) من عينة الدراسة اما الذين لا يوافقون بشدة (2) وهم يمثلون نسبة (6.1%) من عينة الدراسة والذين لا يوافقون (1) وهم يمـثلون نسبة (3.0%) من عينة الدراسة

وعلي ذلك نجد ان الذين يوافقون علي أنه (يزداد حجم المخصصات الفنية بزيادة حجم المطالبات المستحقة أو التي لم تتم تسويتها بعد آخر العام.) (25) وهم يمثلون نسبة (75.8%) من عينة الدراسة .

4/ العبارة الرابعة : يعتمد تقدير المخصصات الفنية علي هيئة الرقابة علي أعمال التامين وشركات التامين من وقت لآخر.

جدول رقم (14/2/3) : نتائج الاجابة علي السؤال رقم 04

الإجابة	التكرار	النسبة %
اوفق بشدة	6	% 18.2
اوافق	17	% 51.5
محايد	4	% 12.1
لا اوافق بشده	4	% 2.1
لا اوافق	2	% 6.1
المجموع	33	% 100

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م

الشكل رقم (14/2/3) رسم بياني يبين نتائج الاجابة علي العبارة رقم 04

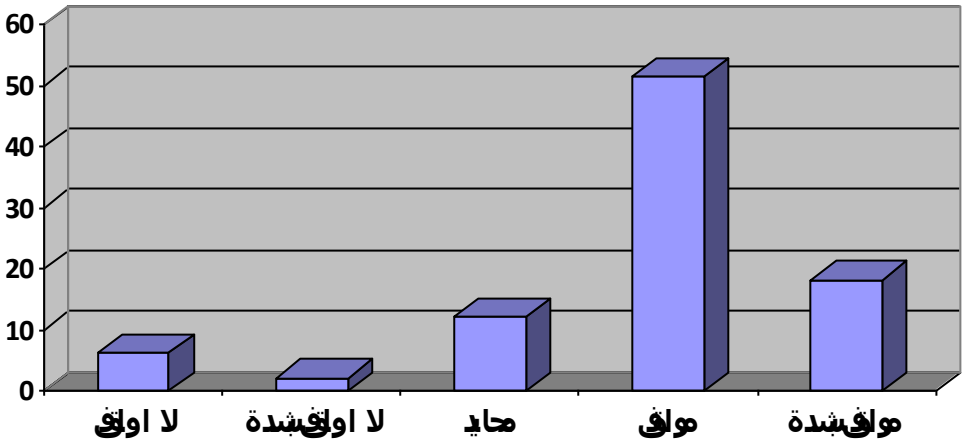

اعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م

ونلاحظ من الجدول رقم (14/2/3) الشكل رقم (14/2/3) اعلاه ان الذين يوافقون بشدة (6) وهم يمثلون نسبة (18.2 %) من عينة الدراسة وان الذين يوافقون (17) وهم يمثلون نسبة (51.5%)

من عينة الدراسة بينما المحايدون وهم (4) وهم يمثلون نسبة (12.1%) من عينة الدراسة اما الذين لا يوافقون بشدة (4) وهم يمثلون نسبة (12.1 %) من عينة الدراسة والذين لا يوافقون (2) وهم يمثلون نسبة (6.1%) من عينة الدراسة

وعلي ذلك نجد ان الذين يوافقون علي أنه (يعتمد تقدير المخصصات الفنية علي هيئة الرقابة علي أعمال التامين وشركات التامين من وقت لآخر.) (23) وهم يمثلون نسبة (69.7%) من عينة الدراسة .

5/ العبارة الخامسة : زيادة حجم المخصصات الفنية تؤثر سلبا علي الفائض التامين المحقق آخر العام.

جدول رقم (15/2/3): نتائج الاجابة علي السؤال رقم 05

الإجابة	التكرار	النسبة %
اوفق بشدة	13	% 39.4
اوافق	14	% 42.4
محايد	4	% 12.1
لا اوافق بشده	صفر	% صفر
لا اوافق	2	% 6.1
المجموع	33	% 100

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م

الشكل رقم (15/2/3) رسم بياني يبين نتائج الاجابة علي العبارة رقم 05

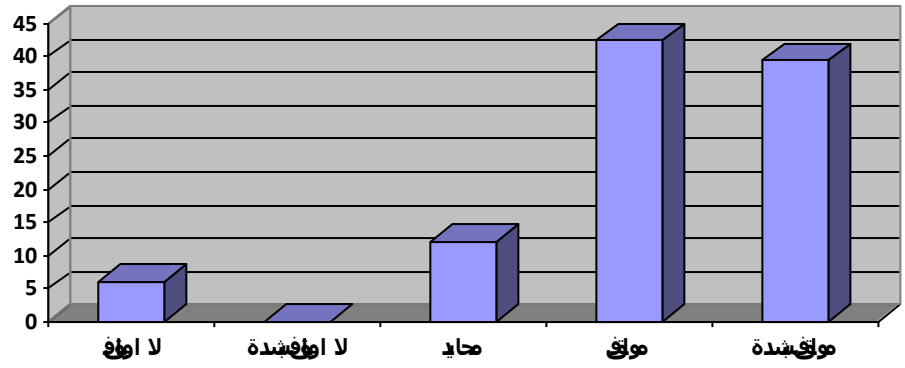

اعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م

ونلاحظ من الجدول رقم (15/2/3)الشكل رقم (15/2/3) اعلاه ان الذين يوافقون بشدة (13) وهم يمثلون نسبة (39.4%) من عينة الدراسة وان الذين يوافقون (14) وهم يمثلون نسبة (42.4%) من عينة الدراسة بينما المحايدون وهم (4) وهم يمثلون نسبة (12.1%) من عينة الدراسة اما الذين لا يوافقون بشدة (صفر) وهم يمثلون نسبة (صفر %) من عينة الدراسة والذين لا يوافقون (2) وهم يمثلون نسبة (6.1%) من عينة الدراسة

وعلي ذلك نجد ان الذين يوافقون علي أن (زيادة حجم المخصصات الفنية تؤثر سلبا علي الفائض التامين المحقق آخر العام.) (27) وهم يمثلون نسبة (81.8%) من عينة الدراسة .

الفرضية الثالثة :-

3/ توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين فترة سريان وثائق التامين و المطالبات الدفوعة .

1/ العبارة الاولي : تعتبر وثائق التأمين بمثابة العقد الموقع بين الشركة والمؤمن لهم.

جدول رقم (16/2/3) : نتائج الاجابة علي السؤال رقم 01

الإجابة	التكرار	النسبة %
اوفق بشدة	22	% 66.7
اوافق	7	% 21.2
محايد	2	% 6.1
لا اوافق بشده	صفر	% صفر
لا اوافق	2	% 6.1
المجموع	33	% 100

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م

الشكل رقم (16/2/3) رسم بياني يبين نتائج الاجابة علي العبارة رقم 01

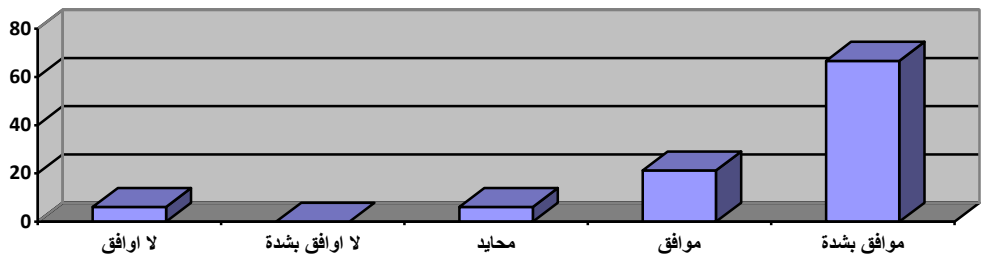

اعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م

ونلاحظ من الجدول رقم (16/2/3) الشكل رقم (16/2/3) اعلاه ان الذين يوافقون بشدة (22) وهم يمثلون نسبة (66.7%) من عينة الدراسة وان الذين يوافقون (7) وهم يمثلون نسبة (21.2%) من عينة الدراسة بينما المحايدون وهم (2) وهم يمثلون نسبة (6.1%) من عينة الدراسة اما الذين لا يوافقون بشدة (صفر) وهم يمثلون نسبة (صفر %) من عينة الدراسة والذين لا يوافقون (2) وهم يمثلون نسبة (6.1 %) من عينة الدراسة

وعلي ذلك نجد ان الذين يوافقون علي أنه (تعتبر وثائق التأمين بمثابة العقد الموقع بين الشركة والمؤمن لهم.) (29) وهم يمثلون نسبة (87.9%) من عينة الدراسة .

2/العبارة الثانية: المطالبات المدفوعة لوثائق التامين الممتده لفترات مالية أخري تعتبر مقياسا غير دقيقا لحجم المطالبات المدفوعة خلال العام .

جدول رقم (17/2/3): نتائج الاجابة علي السؤال رقم 02

الإجابة	التكرار	النسبة %
اوفق بشدة	8	24.2 %
اوافق	21	63.6 %
محايد	1	3.0 %
لا اوافق بشده	2	6.1 %
لا اوافق	1	3.0 %
المجموع	33	100 %

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م

الشكل رقم (17/2/3) رسم بياني يبين نتائج الاجابة علي العبارة رقم 02

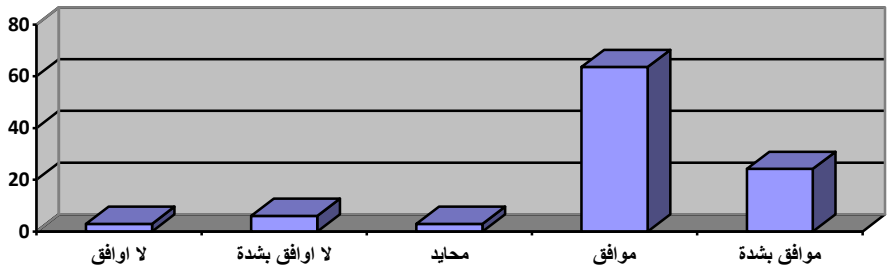

اعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م

ونلاحظ من الجدول رقم (17/2/3) الشكل رقم (17/2/3) اعلاه ان الذين يوافقون بشدة (8) وهم يمثلون نسبة (24.2 %) من عينة الدراسة وان الذين يوافقون (21) وهم يمثلون نسبة (63.6 %) من عينة الدراسة بينما المحايدون وهم (1) وهم يمثلون نسبة (3.0%) من عينة الدراسة اما الذين لا يوافقون بشدة (2) وهم يمثلون نسبة (6.1 %) من عينة الدراسة والذين لا يوافقون (1) وهم يمثلون نسبة (3.0%) من عينة الدراسة

وعلي ذلك نجد ان الذين يوافقون علي أن (المطالبات المدفوعة لوثائق التامين الممتده لفترات مالية أخري تعتبر مقياسا غير دقيقا لحجم المطالبات المدفوعة خلال العام .) (29) وهم يمثلون نسبة (87.8 %) من عينة الدراسة .

3/العبارة الثالثة : خصم المطالبات المدفوعة لوثائق التامين الممتده لفترات مالية اخري وتحميلها للعام مبدأ يخالف (الاستحقاق المحاسبي).

جدول رقم (18/2/3) : نتائج الاجابة علي السؤال رقم 03

الإجابة	التكرار	النسبة %
اوفق بشدة	8	% 24.2
اوافق	14	% 42.4
محايد	6	% 18.2
لا اوافق بشده	1	% 3.0
لا اوافق	4	% 12.1
المجموع	33	% 100

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م

الشكل رقم (18/2/3) رسم بياني يبين نتائج الاجابة علي العبارة رقم 03

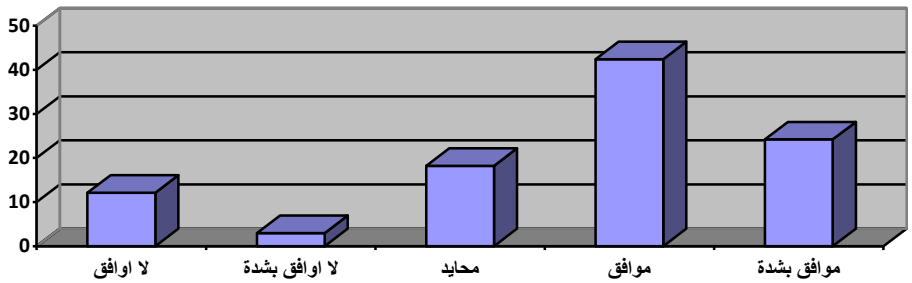

اعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م

ونلاحظ من الجدول رقم (18/2/3) الشكل رقم (18/2/3) اعلاه ان الذين يوافقون بشدة (8) وهم يمثلون نسبة (24.2 %) من عينة الدراسة وان الذين يوافقون (14) وهم يمثلون نسبة (42.4 %) من عينة الدراسة بينما المحايدون وهم (6) وهم يمثلون نسبة (18.2%) من عينة الدراسة اما الذين لا يوافقون بشدة (1) وهم يمثلون نسبة (3.0 %) من عينة الدراسة والذين لا يوافقون (4) وهم يمثلون نسبة (12.1 %) من عينة الدراسة

وعلي ذلك نجد ان الذين يوافقون علي أنه (يخالف خصم المطالبات المدفوعة لوثائق التامين الممتده لفترات مالية اخري وتحميلها للعام مبدأ (الاستحقاق المحاسبي) (22) وهم يمثلون نسبة (66.6%) من عينة الدراسة .

4/العبارة الرابعة :الديون المعدومه والمشكوك في تحصليها لوثائق التامين السارية تؤثر علي المطالبات المدفوعة.

جدول رقم (19/2/3) : نتائج الاجابة علي السؤال رقم 04

الإجابة	التكرار	النسبة %
اوفق بشدة	10	% 30.3
اوافق	10	% 30.3
محايد	9	% 27.3
لا اوافق بشده	2	% 6.1
لا اوافق	2	% 6.1
المجموع	33	% 100

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م

الشكل رقم (19/2/3) رسم بياني يبين نتائج الاجابة علي العبارة رقم 04

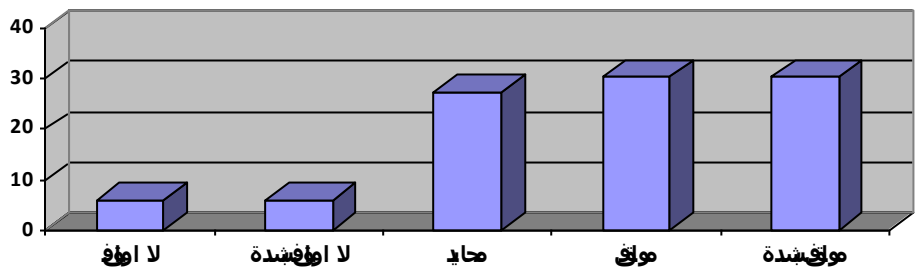

اعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م

ونلاحظ من الجدول رقم (19/2/3) الشكل رقم (19/2/3) اعلاه ان الذين يوافقون بشدة (10) وهم يمثلون نسبة (30.3 %) من عينة الدراسة وان الذين يوافقون (10) وهم يمثلون نسبة (30.3 %) من عينة الدراسة بينما المحايدون وهم (9) وهم يمثلون نسبة (27.3 %) من عينة الدراسة اما الذين لا يوافقون بشدة (2) وهم يمثلون نسبة (6.1 %) من عينة الدراسة والذين لا يوافقون (2) وهم يمثلون نسبة (6.1 %) من عينة الدراسة

وعلي ذلك نجد ان الذين يوافقون علي أن (الديون المعدومه والمشكوك في تحصليها لوثائق التامين السارية تؤثر علي المطالبات المدفوعة.) (20) وهم يمثلون نسبة (60.6 %) من عينة الدراسة .

5/ العبارة الخامسة : تتم معالجة المطالبات المسددة لوثائق التامين الممتده لفترات مالية أخري خلال فترة مالية واحدة .

جدول رقم (20/2/3) : نتائج الاجابة علي السؤال رقم 05

الإجابة	التكرار	النسبة %
اوفق بشدة	8	24.2 %
اوافق	13	39.4 %
محايد	4	12.1 %
لا اوافق بشده	3	9.1 %
لا اوافق	5	15.2 %
المجموع	33	100 %

المصدر: اعداد الباحث من بيانات عينة الدراسة الميدانية

الشكل رقم (20/2/3) رسم بياني يبين نتائج الاجابة علي العبارة رقم 05

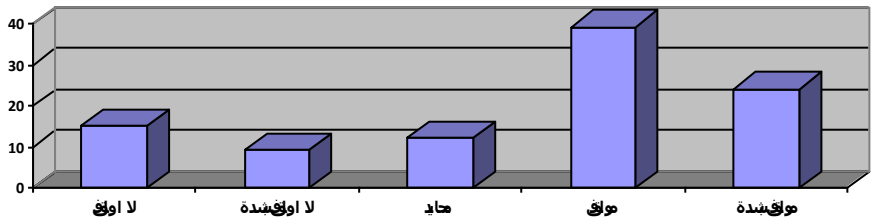

اعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م

ونلاحظ من الجدول رقم (20/2/3) الشكل رقم (20/2/3)اعلاه ان الذين يوافقون بشدة (8) وهم يمثلون نسبة (24.2 %) من عينة الدراسة وان الذين يوافقون (13) وهم يمثلون نسبة (39.4 %)

من عينة الدراسة بينما المحايدون وهم (4) وهم يمثلون نسبة (39.4 %) من عينة الدراسة اما الذين لا يوافقون بشدة (3) وهم يمثلون نسبة (9.1 %) من عينة الدراسة والذين لا يوافقون (5) وهم يمثلون نسبة

(15.2 %) من عينة الدراسة

وعلي ذلك نجد ان الذين يوافقون علي أنه (تتم معالجة المطالبات المسددة لوثائق التامين الممتده لفترات مالية أخري خلال فترة مالية واحدة .) (21) وهم يمثلون نسبة (63.6 %) من عينة الدراسة.

ثالثا : اختبار صحة الفرضيات

(أ) اختبار صحة الفرضية الاولي :-

نصت الفرضية الاولى على انه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المطالبات المدفوعة والفائض المحقق بالقوائم المالية. الغرض من هذه الفرضية :هو معرفة هل هنالك علاقة بين المطالبات المدفوعة ومقدار الفائض المحقق فى القوائم المالية ؟. وللتحقق من ذلك ينبقى معرفة اتجاه افراد الدراسة بخصوص كل عباره من العبارات المتعلقة بالفرضية الاولى وذلك عن طريق حساب المنوال لأجابات افراد عينة الدراسة عن كل عبارة من عبارات الفرضية .

جدول رقم (21/2/3) المنوال لإجابات افراد عينة الدراسة عن اسئلة الفرضية الاولي

الرقم	العبارة	المنوال
1	تعتبر المطالبات المدفوعة من أهم البنود التي تؤثر في حجم الفائض التأميني المحقق بالقوائم المالية .	اوافق بشدة
2	كلما كانت قيمة المطالبات المدفوعة كبيرا أدي ذلك الي نقصان في حجم الفائض التأميني .	اوافق بشدة
3	يتم احتساب الفائض التاميني بعد خصم المطالبات المدفوعة والاحتياطيات الفتية .	اوافق بشدة
4	يؤثر خصم المطالبات المدفوعة من حسابات المشتركين علي الفائض التاميني المحقق بالقوائم المالية.	اوافق بشدة
5	المطالبات المدفوعة لوثائق التأمين الممتده لفترات مالية أخري تؤثر في حجم الفائض التاميني المحقق بالقوائم المالية.	اوافق بشدة

المصدر : اعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م

تبين من الجدول رقم (21/2/3) أعلاه ما يلي :-

1- قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولي هي (أوافق بشدة) وتعني ان غالبية أفراد العينة موافقين بشدة علي أنه (تعتبر المطالبات المدفوعة من أهم البنود التي تؤثر في حجم الفائض التأميني المحقق بالقوائم المالية).

2- قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولي هي (أوافق بشدة) وتعني ان غالبية أفراد العينة موافقين بشدة علي أنه (كلما كانت قيمة المطالبات المدفوعة كبيرا أدي ذلك الي نقصان في حجم الفائض التأميني .).

3- قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولي هي (أوافق بشدة) وتعني ان غالبية أفراد العينة موافقين بشدة علي أنه (يتم احتساب الفائض التاميني بعد خصم المطالبات المدفوعة والاحتياطيات الفتية .).

4- قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولي هي (أوافق بشدة) وتعني ان غالبية أفراد العينة موافقين بشدة علي أنه (يؤثر خصم المطالبات المدفوعة من حسابات المشتركين علي الفائض التاميني المحقق بالقوائم المالية.).

5- قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولي هي (أوافق بشدة) وتعني ان غالبية أفراد العينة موافقين بشدة علي أنه (المطالبات المدفوعة لوثائق التأمين الممتده لفترات مالية أخري تؤثر في حجم الفائض التاميني المحقق بالقوائم المالية.).

جدول رقم (22/2/3)يوضح نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات عن عبارات الفرضية الأولي :-

الرقم	العبارة	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية	التفسير	الفروق لمصلحة
1	تعتبر المطالبات المدفوعة من أهم البنود التي تؤثر في حجم الفائض التأميني المحقق بالقوائم المالية .	18.727	صفر	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين اجابات المبحوثين علي العبارة .	اوافق بشدة
2	كلما كانت قيمة المطالبات المدفوعة كبيرا أدي ذلك الي نقصان في حجم الفائض التأميني .	26.515	صفر	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين اجابات المبحوثين علي العبارة .	اوافق بشدة
3	يتم احتساب الفائض التاميني بعد خصم المطالبات المدفوعة والاحتياطيات الفتية .	28.212	صفر	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين اجابات المبحوثين علي العبارة .	اوافق بشدة
4	يؤثر خصم المطالبات المدفوعة من حسابات المشتركين علي الفائض التاميني المحقق بالقوائم المالية.	18.758	صفر	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين اجابات المبحوثين علي العبارة .	اوافق بشدة
5	المطالبات المدفوعة لوثائق التأمين الممتده لفترات مالية أخري تؤثر في حجم الفائض التاميني المحقق بالقوائم المالية.	28.061	صفر	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين اجابات المبحوثين علي العبارة .	اوافق بشدة

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم (22/2/3) اعلاه كما يلي :-

1- قيمة مربع كاي للعبارة الاولي تساوي 18.727 والقيمة الاحتمالية صفر وهي أقل من مستوي المعنوية 0.05 % لذلك يمكننا ان نقول (توجد فروق معنوية ذات دلاله إحصائية بين إجابات المبحوثين علي العبارة)

2- قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي 26.515 والقيمة الاحتمالية صفر وهي أقل من مستوي المعنوية 0.05 % لذلك يمكننا ان نقول (توجد فروق معنوية ذات دلاله إحصائية بين إجابات المبحوثين علي العبارة)

3- قيمة مربع كاي للعبارة الثالثة تساوي 28.212 والقيمة الاحتمالية صفر وهي أقل من مستوي المعنوية 0.05 % لذلك يمكننا ان نقول (توجد فروق معنوية ذات دلاله إحصائية بين إجابات المبحوثين علي العبارة)

4- قيمة مربع كاي للعبارة الرابعة تساوي 18.758 والقيمة الاحتمالية صفر وهي أقل من مستوي المعنوية 0.05 % لذلك يمكننا ان نقول (توجد فروق معنوية ذات دلاله إحصائية بين إجابات المبحوثين علي العبارة)

5- قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة تساوي 28.061 والقيمة الاحتمالية صفر وهي أقل من مستوي المعنوية 0.05 % لذلك يمكننا ان نقول (توجد فروق معنوية ذات دلاله إحصائية بين إجابات المبحوثين علي العبارة) .

جدول رقم (23/2/3) يوضح نتائج جميع عبارات الفرضية الأولي

الإجابة	*التكرار*	*النسبة %*
اوفق بشدة	94	57.0 %
اوافق	52	31.5 %
محايد	3	1.8 %
لا اوافق بشده	6	3.6 %
لا اوافق	10	6.1 %
المجموع	165	100 %

المصدر : اعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م

الشكل رقم (21/2/3) رسم بياني يبين نتائج الاجابة علي جميع عبارات الفرضية الأولي

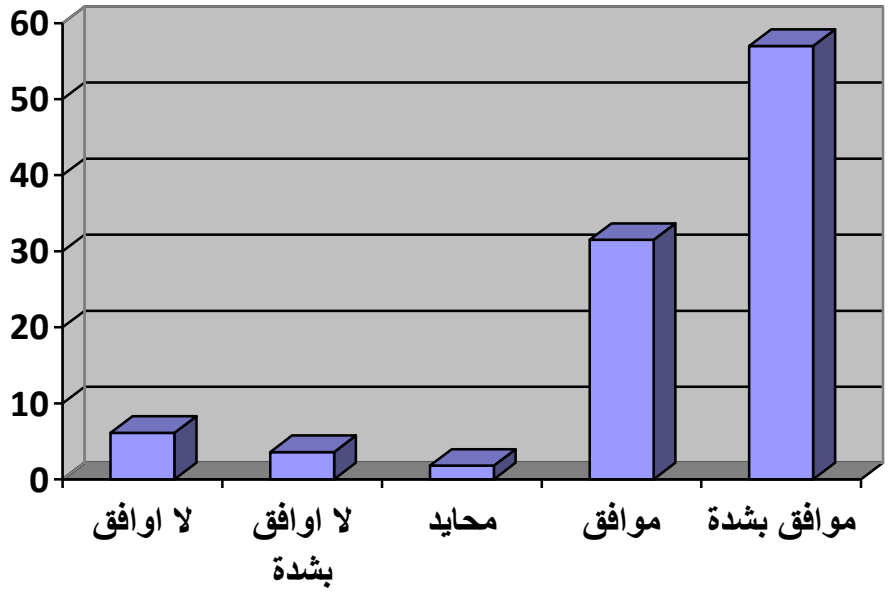

اعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م

ونلاحظ من الجدول رقم (23/2/3) والشكل رقم (21/2/3) اعلاه ان الذين يوافقون بشدة (94) وهم يمثلون نسبة (57.0%) من عينة الدراسة وان الذين يوافقون (52) وهم يمثلون نسبة (31.5 %) من عينة الدراسة بينما المحايدون وهم (3) وهم يمثلون نسبة (1.8%) من عينة الدراسة اما الذين لا يوافقون بشدة (6) وهم يمثلون نسبة (3.6 %) من عينة الدراسة والذين لا يوافقون (10) وهم يمثلون نسبة (6.1%) من عينة الدراسة

وعلي ذلك نجد ان إجمالي الذين يوافقون علي انه (توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المطالبات المدفوعة والفائض المحقق بالقوائم المالية .) (146) وهم يمثلون نسبة (88.5%) من عينة الدراسة .

جدول رقم (24/2/3) يوضح نتائج اختبارمربع كاي لدلاة الفروق للإجابات عن جميع عبارات الفرضية الاولي:-

الرقم	الفرضية	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية	التفسير	الفروق لمصلحة
1	الفرضية الاولي	189.091	صفر	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين اجابات المبحوثين علي العبارة .	اوافق بشدة

المصدر : اعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم (24/2/3) اعلاه كما يلي :-

ونلاحظ من الجول أن قيمة مربع كاي لدلالة الفروق بين اجابات عينة الدراسة عن جميع أستلة الفرضية الأولي للفرضية الاولي بلغت 189.091 والقيمة الاحتمالية صفر وهي أقل من مستوي معنوية الدلالة 0.05 % وهذا يعني أن الفروق بين اعداد الأفراد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين علي ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولي وعلية وتأسيسا علي ما تقدم من تحليل يستنتج الباحث بأن الفرضية الأولي والتي نصت علي (توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المطالبات المدفوعة والفائض المحقق بالقوائم المالية) قد تحققت

اختبار صحة الفرضية الثانية :-

نصت الفرضية الثانية على انه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المطالبات المدفوعة وحجم المخصصات الفنية بالقوائم المالية الغرض من هذه الفرضية :هو معرفة هل هنالك علاقة بين المطالبات المدفوعة ومقدار المخصصات الفنية فى القوائم المالية ؟. وللتحقق من ذلك ينبقى معرفة اتجاه افراد الدراسة بخصوص كل عباره من العبارات المتعلقة بالفرضية الثانية وذلك عن طريق حساب المنوال لأجابات افراد عينة الدراسة عن كل عبارة من عبارات الفرضية .

جدول رقم (25/2/3) المنوال لإجابات افراد عينة الدراسة عن اسئلة الفرضية الثانية :-

الرقم	العبارة	المنوال
1	تقدر المخصصات الفنية بنسب (جزافية) لمواجهة الاخطار المحتملة من الاقساط المكتتبة خلال العام .	اوافق
2	حجم المطالبات المدفوعة بشركات التامين يؤثر في تقدير المخصصات الفنية اخر العام.	اوافق
3	يزداد حجم المخصصات الفنية بزيادة حجم المطالبات المستحقة أو التي لم تتم تسويتها بعد آخر العام.	اوافق
4	يعتمد تقدير المخصصات الفنية علي هيئة الرقابة علي أعمال التامين وشركات التامين من وقت لآخر.	اوافق
5	زيادة حجم المخصصات الفنية تؤثر سلبا علي الفائض التاميني المحقق آخر العام.	اوافق

المصدر : اعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م

تبين من الجدول رقم (25/2/3) أعلاه ما يلي :-

1- قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولي هي (أوافق) وتعني ان غالبية أفراد العينة موافقين بشدة علي أنه (تقدر المخصصات الفنية بنسب (جزافية) لمواجهة الاخطار المحتملة من الاقساط المكتتبة خلال العام .).

2- قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولي هي (أوافق) وتعني ان غالبية أفراد العينة موافقين بشدة علي أنه (حجم المطالبات المدفوعة بشركات التامين يؤثر في تقدير المخصصات الفنية اخر العام.).

3- قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولي هي (أوافق) وتعني ان غالبية أفراد العينة موافقين بشدة علي أنه (يزداد حجم المخصصات الفنية بزيادة حجم المطالبات المستحقة أو التي لم تتم تسويتها بعد آخر العام).

4- قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولي هي (أوافق) وتعني ان غالبية أفراد العينة موافقين بشدة علي أنه (يعتمد تقدير المخصصات الفنية علي هيئة الرقابة علي أعمال التامين وشركات التامين من وقت لآخر).

5- قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولي هي (أوافق) وتعني ان غالبية أفراد العينة موافقين بشدة علي أنه (زيادة حجم المخصصات الفنية تؤثر سلبا علي الفائض التامين المحقق آخر العام).

جدول رقم (26/2/3) يوضح نتائج اختبار كاي لدلاة الفروق للإجابات عن عبارات الفرضية الثانية :-

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م

الرقم	العبارة	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية	التفسير	الفروق لمصلحة
1	تقدر المخصصات الفنية بنسب (جزافية) لمواجهة الاخطار المحتملة من الاقساط المكتتبة خلال العام .	37.152	صفر	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين اجابات المبحوثين علي العبارة .	اوافق
2	حجم المطالبات المدفوعة بشركات التامين يؤثر في تقدير المخصصات الفنية اخر العام.	35.636	صفر	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين اجابات المبحوثين علي العبارة .	اوافق
3	يزداد حجم المخصصات الفنية بزيادة حجم المطالبات المستحقة أو التي لم تتم تسويتها بعد آخر العام.	20.788	صفر	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين اجابات المبحوثين علي العبارة .	اوافق
4	يعتمد تقدير المخصصات الفنية علي هيئة الرقابة علي أعمال التامين وشركات التامين من وقت لآخر.	21.697	صفر	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين اجابات المبحوثين علي العبارة .	اوافق
5	زيادة حجم المخصصات الفنية تؤثر سلبا علي الفائض التامين المحقق آخر العام.	13.667	0.003	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين اجابات المبحوثين علي العبارة .	اوافق

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم (26/2/3) اعلاه كما يلي :-

قيمة مربع كاي للعبارة الاولي تساوي 37.152 والقيمة الاحتمالية صفر وهي أقل من مستوي المعنوية 0.05 % لذلك يمكننا ان نقول (توجد فروق معنوية ذات دلاله إحصائية بين إجابات المبحوثين علي العبارة)

قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي 35.636 والقيمة الاحتمالية صفر وهي أقل من مستوي المعنوية 0.05 % لذلك يمكننا ان نقول (توجد فروق معنوية ذات دلاله إحصائية بين إجابات المبحوثين علي العبارة)

قيمة مربع كاي للعبارة الثالثة تساوي 20.788 والقيمة الاحتمالية صفر وهي أقل من مستوي المعنوية 0.05 % لذلك يمكننا ان نقول (توجد فروق معنوية ذات دلاله إحصائية بين إجابات المبحوثين علي العبارة)

قيمة مربع كاي للعبارة الرابعة تساوي 21.697 والقيمة الاحتمالية صفر وهي أقل من مستوي المعنوية 0.05 % لذلك يمكننا ان نقول (توجد فروق معنوية ذات دلاله إحصائية بين إجابات المبحوثين علي العبارة)

قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة تساوي 13.667 والقيمة الاحتمالية 0.003 وهي أقل من مستوي المعنوية 0.05 % لذلك يمكننا ان نقول (توجد فروق معنوية ذات دلاله إحصائية بين إجابات المبحوثين علي العبارة)

جدول رقم (27/2/3) يوضح نتائج جميع عبارات الفرضية الثانية

الإجابة	*التكرار*	*النسبة %*
اوفق بشدة	42	% 25.5
اوافق	94	% 57.0
محايد	16	% 9.7
لا اوافق بشده	7	% 4.2
لا اوافق	6	% 3.6
المجموع	165	% 100

المصدر : اعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م

الشكل رقم (22/2/3) رسم بياني يبين نتائج الاجابة علي جميع عبارات الفرضية الثانية

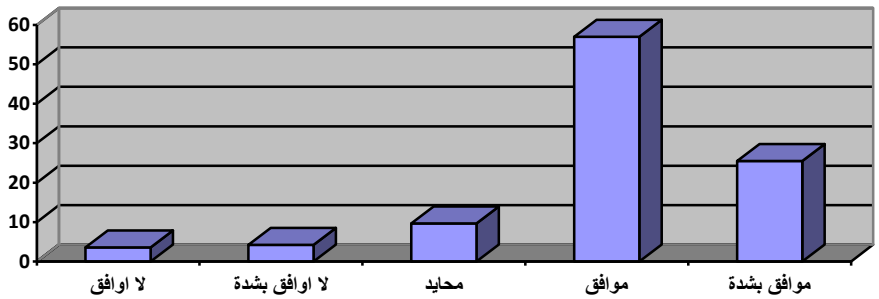

اعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م

ونلاحظ من الجدول رقم (27/2/3) والشكل رقم (22/2/3) اعلاه ان الذين يوافقون بشدة (42) وهم يمثلون نسبة (25.5%) من عينة الدراسة وان الذين يوافقون (94) وهم يمثلون نسبة (57.0%) من عينة الدراسة بينما المحايدون وهم (16) وهم يمثلون نسبة (9.7%) من عينة الدراسة اما الذين لا يوافقون بشدة (7) وهم يمثلون نسبة (4.2 %) من عينة الدراسة والذين لا يوافقون (6) وهم يمثلون نسبة (3.6%) من عينة الدراسة

وعلي ذلك نجد ان إجمالي الذين يوافقون علي انه (توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المطالبات المدفوعة وحجم المخصصات الفنية بالقوائم المالية.) (136) وهم يمثلون نسبة (82.5 %) من عينة الدراسة .

جدول رقم (28/2/3) يوضح نتائج اختبارمربع كاي لدلاة الفروق للإجابات عن جميع عبارات الفرضية الثانية

الرقم	الفرضية	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية	التفسير	الفروق لمصلحة
1	الفرضية الثانية	166.545	صفر	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين اجابات المبحوثين علي العبارة .	اوافق

المصدر : اعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م

ونلاحظ من الجول أن قيمة مربع كاي لدلالة الفروق بين اجابات عينة الدراسة عن جميع أستلة الفرضية الثانية بلغت 166.545 والقيمة الاحتمالية صفر وهي أقل من مستوي معنوية الدلالة 0.05 % وهذا يعني أن الفروق بين اعداد الأفراد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين علي ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية وعلية وتأسيسا علي ما تقدم من تحليل يستنتج الباحث بأن الفرضية الثانية والتي نصت علي (توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المطالبات المدفوعة وحجم المخصصات الفنية بالقوائم المالية) قد تحققت

اختبار صحة الفرضية الثالثة :-

نصت الفرضية الثالثة على انه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين فترة سريان وثائق التامين و المطالبات الدفوعة. الغرض من هذه الفرضية :هو معرفة هل هنالك علاقة بين فترة سريان وثائق التامين والمطالبات المدفوعة فى القوائم المالية ؟. وللتحقق من ذلك ينبقى معرفة اتجاه افراد الدراسة بخصوص كل عباره من العبارات المتعلقة بالفرضية الثالثة وذلك عن طريق حساب المنوال لأجابات افراد عينة الدراسة عن كل عبارة من عبارات الفرضية .

جدول رقم (29/2/3)المنوال لإجابات افراد عينة الدراسة عن اسئلة الفرضية الثالثة :-

الرقم	العبارة	المنوال
1	تعتبر وثائق التأمين بمثابة العقد الموقع بين الشركة والمؤمن لهم.	اوافق بشدة
2	المطالبات المدفوعة لوثائق التامين الممتده لفترات مالية أخري تعتبر مقياسا غير دقيقا لحجم المطالبات المدفوعة خلال العام .	اوافق
3	خصم المطالبات المدفوعة لوثائق التامين الممتده لفترات مالية اخري وتحميلها للعام مبدأ يخالف (الاستحقاق المحاسبي).	اوافق
4	الديون المعدومه والمشكوك في تحصليها لوثائق التامين السارية تؤثر علي المطالبات المدفوعة.	اوافق بشدة
5	تتم معالجة المطالبات المسددة لوثائق التامين الممتده لفترات مالية أخري خلال فترة مالية واحدة .	اوافق

المصدر : اعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م

تبين من الجدول رقم (29/2/3) أعلاه ما يلي :-

1- قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولي هي (أوافق بشدة) وتعني ان غالبية أفراد العينة موافقين بشدة علي أنه (تعتبر وثائق التأمين بمثابة العقد الموقع بين الشركة والمؤمن لهم).

2- قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولي هي (أوافق) وتعني ان غالبية أفراد العينة موافقين بشدة علي أنه (المطالبات المدفوعة لوثائق التامين الممتده لفترات مالية أخري تعتبر مقياسا غير دقيقا لحجم المطالبات المدفوعة خلال العام).

3- قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولي هي (أوافق) وتعني ان غالبية أفراد العينة موافقين بشدة علي أنه (خصم المطالبات المدفوعة لوثائق التامين الممتده لفترات مالية اخري وتحميلها للعام يخالف مبدأ (الاستحقاق المحاسبي)).

4- قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولي هي (أوافق بشدة) وتعني ان غالبية أفراد العينة موافقين بشدة علي أنه (يعتمد تقدير المخصصات الفنية علي هيئة الرقابة علي أعمال التامين وشركات التامين من وقت لآخر).

5- قيمة المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولي هي (أوافق) وتعني ان غالبية أفراد العينة موافقين بشدة علي أنه (تتم معالجة المطالبات المسددة لوثائق التامين الممتده لفترات مالية أخري خلال فترة مالية واحدة .).

جدول رقم (30/2/3)يوضح نتائج اختبار كاي لدلاة الفروق للإجابات عن عبارات الفرضية الثالثة -:

الرقم	العبارة	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية	التفسير	الفروق لمصلحة
1	تعتبر وثائق التأمين بمثابة العقد الموقع بين الشركة والمؤمن لهم.	32.576	صفر	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين اجابات المبحوثين علي العبارة .	اوافق بشدة
2	المطالبات المدفوعة لوثائق التامين الممتده لفترات مالية أخري تعتبر مقياسا غير دقيقا لحجم المطالبات المدفوعة خلال العام .	44.424	صفر	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين اجابات المبحوثين علي العبارة .	اوافق
3	خصم المطالبات المدفوعة لوثائق التامين الممتده لفترات مالية اخري وتحميلها للعام يخالف مبدأ (الاستحقاق المحاسبي).	14.424	0.006	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين اجابات المبحوثين علي العبارة .	اوافق
4	الديون المعدومه والمشكوك في تحصليها لوثائق التامين السارية تؤثر علي المطالبات المدفوعة.	10.788	0.029	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين اجابات المبحوثين علي العبارة .	اوافق بشدة
5	تتم معالجة المطالبات المسددة لوثائق التامين الممتده لفترات مالية أخري خلال فترة مالية واحدة .	9.879	0.043	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين اجابات المبحوثين علي العبارة .	اوافق

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم (30/2/3) اعلاه كما يلي :-

قيمة مربع كاي للعبارة الاولي تساوي 32.576 والقيمة الاحتمالية صفر وهي أقل من مستوي المعنوية 0.05 % لذلك يمكننا ان نقول (توجد فروق معنوية ذات دلاله إحصائية بين إجابات المبحوثين علي العبارة)

قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي 44.424 والقيمة الاحتمالية صفر وهي أقل من مستوي المعنوية 0.05 % لذلك يمكننا ان نقول (توجد فروق معنوية ذات دلاله إحصائية بين إجابات المبحوثين علي العبارة)

قيمة مربع كاي للعبارة الثالثة تساوي 14.424 والقيمة الاحتمالية 0.006 وهي أقل من مستوي المعنوية 0.05 % لذلك يمكننا ان نقول (توجد فروق معنوية ذات دلاله إحصائية بين إجابات المبحوثين علي العبارة)

قيمة مربع كاي للعبارة الرابعة تساوي 10.788 والقيمة الاحتمالية 0.029 وهي أقل من مستوي المعنوية 0.05 % لذلك يمكننا ان نقول (توجد فروق معنوية ذات دلاله إحصائية بين إجابات المبحوثين علي العبارة)

قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة تساوي 9.879 والقيمة الاحتمالية 0.043 وهي أقل من مستوي المعنوية 0.05 % لذلك يمكننا ان نقول (توجد فروق معنوية ذات دلاله إحصائية بين إجابات المبحوثين علي العبارة)

جدول رقم (31/2/3) يوضح نتائج جميع عبارات الفرضية الثالثة :-

الإجابة	*التكرار*	*النسبة*	*%*
اوفق بشدة	56	33.9	%
اوافق	67	40.6	%
محايد	21	12.7	%
لا اوافق بشده	7	4.2	%
لا اوافق	14	8.5	%
المجموع	165	100	%

المصدر : اعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م

الشكل رقم (23/2/3) رسم بياني يبين نتائج الاجابة علي جميع عبارات الفرضية الثالثة

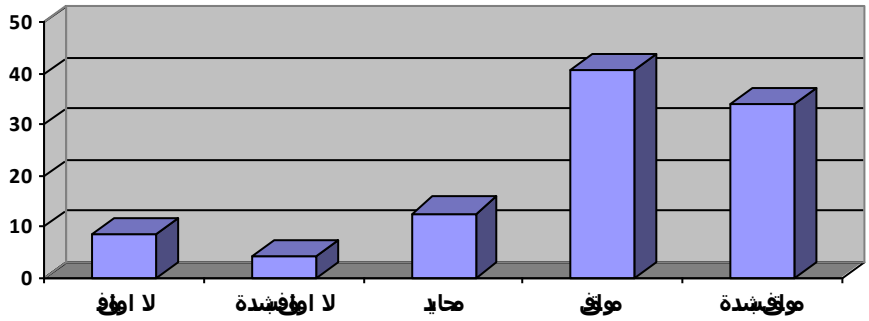

اعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م

ونلاحظ من الجدول رقم (31/2/3) والشكل رقم (23/2/3) اعلاه ان الذين يوافقون بشدة (56) وهم يمثلون نسبة (33.9%) من عينة الدراسة وان الذين يوافقون (67) وهم يمثلون نسبة (40.6%) من عينة الدراسة بينما المحايدون وهم (21) وهم يمثلون نسبة (12.7%) من عينة الدراسة اما الذين لا يوافقون بشدة (7) وهم يمثلون نسبة (4.2%) من عينة الدراسة والذين لا يوافقون (14) وهم يمثلون نسبة (8.5%) من عينة الدراسة

وعلي ذلك نجد ان إجمالي الذين يوافقون علي انه (توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين فترة سريان وثائق التامين و المطالبات الدفوعة) (123) وهم يمثلون نسبة (74.5%) من عينة الدراسة .

جدول رقم (32/2/3)يوضح نتائج اختبارمربع كاي لدلاة الفروق للإجابات عن جميع عبارات الفرضية الثالثة

الرقم	الفرضية	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية	التفسير	الفروق لمصلحة
3	الفرضية الثالثة	86.848	صفر	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين اجابات المبحوثين علي العبارة .	اوافق

المصدر : اعداد الباحث من بيانات الاستبانة 2016م

ونلاحظ من الجول أن قيمة مربع كاي لدلالة الفروق بين اجابات عينة الدراسة عن جميع أستلة الفرضية الثالثة بلغت 86.848 والقيمة الاحتمالية صفر وهي أقل من مستوي معنوية الدلالة 0.05 % وهذا يعني أن الفروق بين اعداد الأفراد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين علي ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثالثة وعلية وتأسيسا علي ما تقدم من تحليل يستنتج الباحث بأن الفرضية الثالثة والتي نصت علي (توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين فترة سريان وثائق التامين و المطالبات الدفوعة)) قد تحققت

الخاتمة

وتشتمل علي

أولا : النتائج

ثانيا : التوصيات

ثالثا : المصادر والملاحق

الخاتمة

يعتبر هذا الموضوع من اهم المواضيع التي يجب ان تتعمق فيها الدراسات المستقبيلة لان مبدأ جدولة المبالغ المدفوعة يعتبر مبداء عادل في تحميل المطالبات المدفوعة لكل عام علي حدة ومن ثم معرفة حجم المصروفات الفعلية للمطالبات لكل فترة مالية وذلك لمساعد كافة مستويات الادارة في مجالات اتخاز القرارات المختلفة من الناحية التسويقية والتخطيطية وذلك نسبة لان بند المطالبات المدفوعة من اهم البنود في شركات التأمين بل إن الهدف الحقيقي لقيام شركات التأمين هو حماية الفرد والمجتمع من خطر الحوادث والكوارث التي تصيب الافراد والمنشأت ومن ثم تخفيض حدة هذة الاضرار عن طريق تفتيت الاخطار المحتملة وتوزيع هذه الاخطار علي عدد كبير من المشتركين حتي يتسني السيطرة علي ، وبما ان مصروفات المطالبات تعبر عن قيم كبيره من المبالغ المجمعة خلال الفترة المحددة فهي بالتالي تؤثر علي حجم السيولة بشركات التأمين التي تعتمد عليها بشكل رئيسي للتعويض عن كافة الاضرار والحوادث المتوقعة .

علية وعندما يتم احتساب المطالبات المدفوعة علي اساس سنة الاستحقاق يكون من السهل معرفة حجم المطالبات المدفوعة لكل فترة مالية علي حدة ومن ثم امكانية المقارنة بين المطالبات المدفوعة خلال العام واي عام سابق ومن ثم تقويم الاعوام ذات حجم المطالبات المرتفع والذي بدوره يمكن من معرفة اسباب ارتفاعها للحصول علي افضل الحلول الممكنة لتلافي هذة الحوادث مستقبلا .

أولا النتائج :-

من خلال الدراسة النظرية والميدانية توصل الباحث الي النتائج التالية :-

1/ تقدر المخصصات الفنية بنسب (جزافية) لمواجهة الاخطار المحتملة من الاقساط المكتتبة خلال العام من قبل هيئة الرقابة علي اعمال التامين وشركات التامين من وقت لاخر .

2/ حجم المطالبات المدفوعة بشركات التامين يؤثر في تقدير المخصصات الفنية اخر العام .

3/ يزداد حجم المخصصات الفنية بزيادة حجم المطالبات المستحقة أو التي لم تتم تسويتها بعد آخر العام بوضع الاحتياطيات الفنية الازمة لسدادها خلال الفترات المالية القادمة .

4/ زيادة حجم المخصصات الفنية تؤثر سلبا علي الفائض التامين المحقق آخر العام.

6/ المطالبات المدفوعة لوثائق التامين الممتدة لفترات مالية اخري توثر في حجم الفائض التاميني التاميني المحقق في القوائم المالية .

7/ معالجة المطالبات المفوعة لوثائق التامين السارية خلال الفترة المالية تعتبر مقياسا غير دقيقا لحجم المطالبات المدفوعة خلال العام .

ثانيا التوصيات :-

علي ضوء النتائج التي توصل إليها الباحث يوصي بالاتي :-

1/ تطبيق جدولة المطالبات المدفوعة بشركات التأمين حسب فترة سريان وثائق التأمين.

2/ تعميق الدراسات المستقبلية في دراسة مفاهيم التأمين التعاوني الاسلامي ومدي اماكنية تطبيق جدولة المطالبات المدفوعة عليه

3/ تخفيض حجم المخصصات الفنية مثل مخصص تقلبات معدلات الخسائر او مخصص الاخطار السارية خلال الاعوام القادمة .

4/ تقويم الاصول بالقيمة السوقية بالميزانية العمومية وتقويم الإلتزامات بأفضل تقييم .

قائمة المصادر والملاحق

القران الكريم

اولا الكتب

1- احمد العباد ، نظرية المحاسبة

2- احمد المخادمة ، المعلومات المحاسبية

3- ثناء محمد طعيمة،محاسبة شركات التامين الإطار النظري والتطبيق العملي(مصر،اتراك للطباعة والنشر،2002م).

4- طارق محمد الرشيد، المرشد في الاقتصادالتطبيق،(الخرطوم : ب ن 2005م)

5- عبد العزيز علوان العزعزي ، الجرد والتسويات الجردية.

6- القره داغي ،علي محي الدين، التامين الإسلامي دراسة فقهية تأصيلية مقارنة بالتامين التجاري مع التطبيقات العملية،الطبعة الأولى،(دار البشائر الإسلامية،2004).

7- محمد عبد الحليم عمر ، المحاسبة الحكومية

8- محمود محمد الساجي ، المحاسبة في شركات التأمين ضوء المعايير المحاسبية الدولية(مصر،المكتبة المصرية،2006م).

9- وليد ناجي الحيالي ، نظرية المحاسبة ،(الدنمارك ،2007،)

ثانيا الرسائل الجامعية :-

1- حنان البرجاوي الحمصي،توزيع الفائض التأميني وأثرة علي التوسع في الخدمات التأمينية،(سوريا ، منشورة، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية دمشق ، 2008م).

2- سحنون بونعجة ونبيل بوفليح، محاسبة شركات التامين من منظور معايير المحاسبة الدولية،(الجزائر،منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي 2012م).

3- صلاح الامين الخضر،اثار سياسيه التمويل المصرفي علي الديون المتعثره: دراسة محاسبية تطبيقية، رسالة دكتوراه غير منشوره(شندي:2008م)

4- عامر حسن عفانة،اطار مقترح لنظام محاسبي لعمليات شركات التأمين التكافلي في ضوء الفكر المحاسبي الاسلامي (فلسطين ،2010،)

5- عبد الغني شواد،يوسف رمضان، المعالجة المحاسبية للايرادات والنفقات وفقا للنظام المالي المحاسبي(الجزائر ، منشورة، جامعة قاصدي مرباح 2013م).

6- عبد الله معتصم عبد الوهاب ، اثر نظم المعلومات المحاسبي في شركات التامين (السودان، رسالة ماجستر ، منشورة ، جامعة ام درمان الاسلامية 2007).
7- عيساوي سعيدة ، اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي علي شركات التامين،(الجزائر ، رسالة ماستر منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2012م).
8- قنطقجي ، سامر مظفر،2008م،التامين الاسلامي التكافي اسسة وحاسبتة،سورية حلب ، شعاع للنشر والعلوم.
9- قوادي محمد قياس ، بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية ،(جويلية، جامعة سعد دحلب 2010م
10- مسعود شطيبة، التنظيم المحاسبي في شركات التامين وفق النظام المحاسبي المالي،(الجزائر ،منشورة،جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2013م).

ثالثا الاوراق العلمية المقدمة في المؤتمرات :-

1- أبوغدة : عبد الستار ، أسس التأمين التكافلي، المؤتمر الثاني للمصارف الإسلامية -11-2007/3/13م-دمشق- فندق الفورسيزنز.
2- حير، محمد هيثم – الفائض التأميني- مؤتمر وثاق الأول للتامين التكافلي 19-2006/2/20
3- صباغ، أحمد محمد- ورقة عمل بعنوان التكافل(التأمين الإسلامي) الآلية والتطبيق- مؤتمر التأمين التكافلي مصر 20-2005/7/21 (كما هو مطبق لدى شركة التامين الإسلامية الأردنية)
4- عبد الستار أبوغدة، أسس التأمين التكافلي ، المؤتمر الثاني للمصارف الإسلامية ،11-2007/3/13م،دمشق- فندق الفورسيزنز.

رابعا المواد والمعايير الدولية :-

1- المادة/11/ من المعيار الشرعي رقم/26/ الصادر عن اجتماع المجمع الفقهي في المدينة المنورة 7-12 جمادى الأولى 1427هـ، 3-9 حزيران 2006.
2- المعيار الشرعي رقم 26 الصادر عن المجلس الشرعي في اجتماعه في المدينة المنورة (7-12 جمادى الأولى 1427) (3-9 حزيران 2006) بعد ترجمته من اللغة الانكليزية
3- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية ، 1999، معيار 15

خامسا المقابلات الشخصية :-

1- مقابلة شخصية مع السيد / عصام الدين عبد الله عبد الحفيظ

نائب مدير شركة شيكان للتأمين فرع شندي بتاريخ 2016/04/15م الساعة 2 ظ

الملاحق

ملحق رقم (1)

أستمارة الاستبيان

بسم الله الرحمن الرحيم

جـامـعة شـــــندي

كلية الدراسات العليا والبحث العلمي

اخي الكريم / .أختي الكريمة : .....

المحترم/ المحترمة

السلام عليكم ورحمة الله

المـوضــوع : إسـتبـيـان

أرجو التكرم بلإجابة علي أسئلة الإستبانة المرفقه علما بأن هذا الإستبيان جزء مكمل لرسالة الماجستير في المحاسبة بعنوان المعالجة المحاسبية للمطالبات المدفوعة وأثرها علي المخصصات الفنية بالقوائم المالية لشركات التأمين – دراسة ميدانية علي شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين المحدودة .

وكما هو معلوم مدي إهتمامكم الكبير وإستعدادكم الدائم لمؤازرة الأبحاث العلمية التي تخدم المجتمع ، عليه نأمل تعاونكم من خلال الإجابة علي الأسئلة المرفقة بعناية وموضوعية ، مع العلم بأن البيانات التي سيتم الإدلاء بها ستكون في غاية السرية ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط .

ولكم وافر الشكر والتقدير

الباحث

نصر الدين علي محمد إبراهيم

أولا :البيانات الشخصية :

الرجاء ضع علامة (√) إمام الخيار المناسب :

1- العمر :

أقل من 30 سنة	☐	30 أقل من 40 سنة	☐
41 أقل من 51 سنة	☐	51 أقل من 60 سنة	☐
60 سنة فأكثر	☐		

2- المؤهل العلمي :

ثانوي	☐	دبلوم	☐
بكلاريوس	☐	ماجستير	☐
دكتوراه	☐		
اخري ذكرها :			

3- التخصص العلمي :

محاسبة	☐	إدارة	☐
تجارة	☐	إقتصاد	☐
تأمين	☐		
اخري أذكرها :			

4- المسمى الوظيفي :

محاسبة	☐	رئيس قسم المحاسبة	☐	مساعد مدير عام للحسابات	☐
إداري	☐	رئيس قسم إداري	☐	مساعد مدير للادارة	☐
فني تامين	☐	رئيس قسم تامين	☐	مساعد مدير للتامين	☐
أخري أذكرها :					

5- سنوات الخبرة :

أقل من 5 سنة	☐	5 الي 10 سنة	☐
11 الي 15 سنة	☐	أكثر من 15سنة.	☐

ثانيا بيانات البحث :-

أرجو التكرم بوضع علامة (/) أمام الخيار المناسب .

المحور الاول : توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المطالبات المدفوعى والفائض التاميني المحقق بالقوائم المالية

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوفق
1/ تعتبر المطالبات المدفوعة من أهم البنود التي تؤثر في حجم الفائض التأميني المحقق بالقوائم المالية .					
2/ كلما كانت قيمة المطالبات المدفوعة كبيره أدي ذلك الي نقصان في حجم الفائض التأميني .					
3/ يتم احتساب الفائض التاميني بعد خصم المطالبات المدفوعة والاحتياطيات الفتية .					
4/ يؤثر خصم المطالبات المدفوعة من حسابات المشتركين علي الفائض التاميني المحقق بالقوائم المالية.					
5/ المطالبات المدفوعة لوثائق التأمين الممتده لفترات مالية أخري تؤثر في حجم الفائض التاميني المحقق بالقوائم المالية.					

المحور الثاني : توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المطالبات المدفوعة وحجم المخصصات الفنية بالقوائم المالية

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوفق
1/ تقدر المخصصات الفنية بنسب (جزافية) لمواجهة الاخطار المحتملة من الاقساط المكتتبة خلال العام .					

2/ حجم المطالبات المدفوعة بشركات التامين يؤثر في تقدير المخصصات الفنية اخر العام.					
3/ يزداد حجم المخصصات الفنية بزيادة حجم المطالبات المستحقة أو التي لم تتم تسويتها بعد آخر العام.					
4/ يعتمد تقدير المخصصات الفنية علي هيئة الرقابة علي أعمال التامين وشركات التامين من وقت لآخر.					
5/ زيادة حجم المخصصات الفنية تؤثر سلبا علي الفائض التامين المحقق آخر العام.					

المحور الثالث : توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين فترة سريان وثائق التامين و المطالبات الدفوعة .

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوفق
1/ تعتبر وثائق التأمين بمثابة العقد الموقع بين الشركة والمؤمن لهم لفترة محددة .					
2/ المطالبات المدفوعة لوثائق التامين الممتده لفترات مالية أخري تعتبر مقياسا غير دقيقا لحجم المطالبات المدفوعة خلال العام .					
3/ خصم المطالبات المدفوعة لوثائق التامين الممتده لفترات مالية اخري وتحميلها للعام يخالف مبدأ (الاستحقاق المحاسبي).					
4/ الديون المعدومه والمشكوك في تحصليها لوثائق التامين السارية تؤثر علي المطالبات المدفوعة.					
5/ تتم معالجة المطالبات المسددة لوثائق التامين الممتده لفترات مالية أخري خلال فترة مالية واحدة .					

ملحق رقم (2)

محكمو أداة الاستبيان

الرقم	الاسم	الدرجة العلمية	الكلية
1	سيف الدين الياس حمدتو ارباب	بروفسير	كلية الدراسات العليا–قانون
2	مهند جعفر حسن	استاذ مساعد	كلية الاقتصاد– محاسبة
3	زهره تاج الدين عبد القادر	استاذ مساعد	كلية الاقتصاد– محاسبة
4	امير عبد الله محمد احمد	استاذ مساعد	كلية الاقتصاد– اقتصاد
5	محمد زروق محمد ابراهيم	استاذ مساعد	كلية الاقتصاد – ادارة
6	امنة بابكر حسين محمد	استاذ مساعد	كلية الاقتصاد– ادارة